البنــد الأول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

القسم الثانى

- تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية خلال عام 2018

مؤتمر العمل العربي 46

القاهرة - جمهورية مصر العربية | 14 - 21 ابريل / نيسان 2019

تقديـــم

يتناول القسم الثاني من البند الأول المدرج على جدول أعمال الدورة (46) لمؤتمر العمل العربي (أبريل / نيسان 2019) تقريراً عن نشاطات وانجازات منظمة العمل العربية خلال الفترة من يناير / كانون الثاني 2018 وحتى نهاية ديسمبر / كانون الأول 2018، ويأتي هذا التقرير ليتضمن الأنشطة التي أنجزتها المنظمة (مكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة له) من واقع خطتها المعتمدة لعام 2018.

لقد جاء تنفيذ منظمة العمل العربية لهذه الأنشطة في إطار استنادها لعدة أسس منها الأهداف والغايات التي نص عليها دستور المنظمة والميثاق العربي للعمل، وتلبية لأحتياجات وتطلعات أطراف الإنتاج الثلاثة للقضايا والمجالات التي يرون أهمية تناولها ودراستها من خلال الأنشطة النوعية التي تنفذها المنظمة، بالإضافة إلى التوجهات والسياسات العامة التي تتضمنها قرارات وتوجهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمر العام ومجلس الادارة وذلك إلى جانب ما تتضمنه الوثائق والأدبيات والاستراتيجيات الصادرة عن منظمة العمل العربية من توجهات للاسترشاد بها في تنفيذ نشاطاتها وفعالياتها.

وتهدف المنظمة من خلال تنفيذ هذه الأنشطة إلى توطيد أواصر التعاون والتنسيق مع أطراف الإنتاج الثلاثة وتفعيل التعاون وتوطيد العلاقات مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبشكل خاص مجلس الجامعة العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وذلك بالإضافة إلى تفعيل العلاقات مع المنظمات العربية والدولية ذات الاهتمام المشترك وفي ضوء اتفاقيات التعاون الموقعة معهم.

ويمكن تلخيص أهم مجالات العمل المنفذة وكما يلي:

أولا : محور الحماية الاجتماعية :

- مجال تشريعات ومعايير العمل.
- مجال شؤون عمل المرأة العربية .
- مجال عمل الأطفال.
- مجال الأشخاص ذوي الاعاقة.
- مجال التعاونيات.
- مجال التأمينات الاجتماعية.

- مجال الصحة والسلامة المهنية.

<u>ثانيا :</u> محور التنمية البشرية والتشغيل :

- مجال التشغيل.
- مجال التدريب المهنى.
- مجال الهجرة.
- مجال إدارات العمل.
- مجال الثقافة العمالية وبحوث العمل.
- مجال تنمية الموارد البشرية.

<u>ثالثا :</u> محور العلاقات العربية والدولية.

- مجال العلاقات العربية والدولية.
- مجال التعاون الفني.

<u>رابعا :</u> محور الإعلام والتوثيق والمعلومات :

- مجال الإعلام والنشر.
- مجال التوثيق والمعلومات.
- مجال الإصدارات والدراسات والترجمة.

<u>خامسا :</u> محور الاجتماعات الدستورية والنظامية.

وإنني إذ أعرض هذا التقرير، فإنني أتطلع أن ينال من مؤتمركم الموقر الاهتمام والعناية آملاً تزويدنا بملاحظاتكم ومرئياتكم التي ستكون عونا لمكتب العمل العربي في تنفيذ برامجه وأنشطته المستقبلية على نحو أفضل بما يلبي تطلعات أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي، في إطار تحقيق الأهداف القومية التي نص عليها الميثاق العربي للعمل ودستور المنظمة.

" والله ولى التوفيق "

فـايـز علي المطيري

المـديـر العـام

اولاً
محور الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل

أكد الميثاق العربي للعمل ودستور منظمة العمل العربية في هذا المجال ان الاهتمام بالتنمية البشرية وتطوير القوى العاملة يرتبط ارتباطاً مباشراً بالحماية الاجتماعية وتوفير ظروف عمل ملائمة لها في ظل مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية، على اعتبار انها من أهم دعائم الامن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ولكونها تهدف للحد من الفقر والبطالة وكل التبعات السلبية التي تنشآ عنهما من الجهل والمرض والاصابات والإعاقة، وذلك من خلال عدة اساليب يآتي في مقدمتها كفاءة أسواق العمل الموفرة لفرص التشغيل والحوار الاجتماعي كوسيلة فعالة لحل كل المشكلات، وتضمين ذلك في التشريعات الوطنية في إطار من التوافق والمرونة مع آليات الحوار والتفاوض التي توافقت عليها معايير العمل العربية والدولية ومنظمة العمل العربية، والتي تعتبرالضمان الاجتماعي حق من حقوق الإنسان وتسعى لشمول جميع المواطنين فضلا عن التوسع في المزايا والخدمات حتى تشمل جميع أفرع التأمينات.

كما تولي المنظمة اهتماماً خاصاً للعاملين في القطاع غير المنظم نظراً لتضخم هذا القطاع ودوره في ايجاد فرص عمل لمواجهة البطالة، وفي هذا المجال تسعى المنظمة لتوفير الحد الأدنى من الحماية للعاملين في هذا القطاع، وإلى جانب اهتمام المنظمة بمجال الحريات النقابية فقد اولت اهتماما ايضا بمجال تعزيز مكانة المرأة العاملة والفئات الخاصة من المعاقين والحد من عمالة الأطفال وذلك بتنفيذ العديد من أنشطة لجنة شؤون عمل المرأة العربية وتطوير وتحديث التشريعات والانظمة التي تهدف للحد من عمالة الأطفال، ويمثل جانب التعاونيات أحد روافد التنمية الشاملة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً خاصة انها نمط من انماط التضامن الأقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى دورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية.

كما أهتمت المنظمة في مجال الصحة والسلامة المهنية من منطلق الحفاظ على سلامة بيئة العمل وعدم تعرض العامل العربي للمخاطر التي تؤثر على قيامه بدوره الإنتاجي.

يشارك في تنفيذ برامج هذا المحور إلى جانب إدارة الحماية الاجتماعية بمكتب العمل العربي كل من المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم والمعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بدمشق والمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر.

اولاً : مجال تشريعات ومعايير العمل :

1- دورة تدريبية قطرية حول " معايير العمل العربية "

الجهة المعنية بالتنفيذ :
إدارة الحماية الاجتماعية بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والتوطين

مكان وتاريخ التنفيذ :
دبي ، 17 – 19 / 9 / 2018

المشاركون والجهات المستفيدة :
شارك في الدورة (30) مشارك يمثلون اطراف الإنتاج بدولة الامارات العربية المتحدة.

أهداف النشاط :
- تفعيل الحوار بين منظمة العمل العربية والدول الاعضاء للوصول إلى فهم مشترك يجعل النشاط المعياري أكثر فاعلية وتأثيراً على تشريعات العمل العربية.
- الوقوف على الصعوبات التي تواجهها دولة الامارات العربية المتحدة في التصديق على اتفاقيات العمل العربية.
- تطوير أداء المختصين بإعداد التقارير والردود المتعلقة باتفاقيات وتوصيات العمل العربية وفقاً للنماذج المحدثة وتعزيز التواصل مع لجنة الخبراء القانونيين بالمنظمة.

المحاور :
- معايير العمل العربية : أهدافها – خصائصها - مراحل اعدادها – وسائل متابعتها.
- الالتزامات المترتبة على الدول الأعضاء بشأن معايير العمل العربية .
- تحديث وتطوير معايير العمل العربية في ظل المتغيرات والمستجدات.
- دور معايير العمل في توفير الحماية الاجتماعية والحقوق الأساسية للعاملين.
- ورشة عمل حول تقارير المتابعة للاتفاقيات المصدقة.
- ورشة عمل حول تقارير المتابعة للاتفاقيات غير المصدقة.

الخبراء واوراق العمل :
- ✓ المستشار / حمدي احمد ورقة عمل حول "معايير العمل العربية : أهدافها – خصائصها – مراحل اعدادها – وسائل متابعتها "
- ✓ الأستاذ / حمادة أبو نجمة ورقة عمل حول " الالتزامات المترتبة على الدول بشأن معايير العمل"
- ✓ الأستاذ / محمد كشو ورقة عمل حول " دور معايير العمل في توفير الحماية الاجتماعية والحقوق الاساسية للعاملين"
- ✓ الأستاذ / حمادة أبو نجمة ورقة عمل حول "دور معايير العمل العربية في ظل المتغيرات والمستجدات"
- ✓ الأستاذ / محمد كشو ورشة عمل حول تقارير المتابعة الخاصة بالاتفاقيات المصادق عليها.
- ✓ الأستاذ / محمد كشو ورشة عمل حول تقارير المتابعة الخاصة بالاتفاقيات غير المصادق عليها.

المردود الفني:
تدريب مجموعة من الكوادر في دولة الامارات العربية المتحدة على التواصل مع مكتب العمل العربي فيما يتعلق بالردود على نماذج تقارير المتابعة الخاصة باتفاقيات العمل العربية.

2- ورشة تدريبية قطرية حول معايير العمل العربية والمفاوضة الجماعية

الجهة المعنية بالتنفيذ
إدارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ
نواكشوط ، 19 – 21 نوفمبر 2018

المشاركون والجهات المستفيدة :
50 متدرب لصالح اطراف الإنتاج الثلاثة بالجمهورية الإسلامية الموريتانية

اهداف النشاط

- تفعيل الحوار بين منظمة العمل العربية والدول الاعضاء للوصول إلى فهم مشترك يجعل النشاط المعياري أكثر فاعلية وتأثيراً على تشريعات العمل.
- تطوير أداء المختصين بإعداد التقارير والردود المتعلقة باتفاقيات وتوصيات العمل العربية وفقاً للنماذج المحدثة وتعزيز التواصل مع لجنة الخبراء القانونيين بالمنظمة .
- تعزيز قدرات الكوادر المعنية بمعايير العمل والمفاوضات الجماعية لدى أطراف الإنتاج في الجمهورية الموريتانية.
- تأكيد دور وأهمية معايير العمل العربية والدولية في تعزيز وتفعيل المفاوضة الجماعية.
- بحث أسباب الصعوبات التي تعترض المفاوضة الجماعية وسبل حلها.

المحاور:

- معايير العمل العربية : أهدافها – خصائصها - مراحل اعدادها – وسائل متابعتها .
- الالتزامات المترتبة على الدول الأعضاء بشأن معايير العمل العربية.
- الصعوبات التي تحول دون التصديق على اتفاقيات العمل العربية وسبل تجاوزها.
- ورشة عمل حول تقارير المتابعة للاتفاقيات المصدقة.
- المفاوضة الجماعية في معايير العمل العربية والدولية.
- دور إدارة العمل في النهوض بالمفاوضة الجماعية.
- دور طرفي الانتاج في مجال المفاوضة الجماعية.
- المفاوضة الجماعية في موريتانيا : الواقع والافاق.
- ورشة عمل حول أساليب وتقنيات التفاوض الجماعي.

الخبراء واوراق العمل :

- ✓ عرضت الاستاذة / رانيا فاروق ورقة عمل حول معايير العمل العربية : أهدافها – خصائصها – مراحل اعدادها – وسائل متابعتها
- ✓ عرض الاستاذ / محمد كشو ورقة عمل حول "الالتزامات المترتبة على الدول بشأن معايير العمل"
- ✓ عرض الاستاذ / محمد محمود أصغير ورق عمل حول "الصعوبات التي تحول دون التصديق على اتفاقيات العمل العربية وسبل تجاوزها"
- ✓ عرض الاستاذ/ رابح مقديش ورقة عمل حول "المفاوضة الجماعية في معايير العمل العربية والدولية"
- ✓ عرض الاستاذ / محمد كشو ورقة عمل حول "دور إدارة العمل في النهوض بالمفاوضة الجماعية"
- ✓ عرضت الاستاذة / مريم حابت ورقة عمل حول "المفاوضة الجماعية في موريتانيا : الواقع والافاق"
- ✓ عرض الأستاذ / حدي ولد حمادي ورقة عمل حول "دور طرفي الانتاج في مجال المفاوضة الجماعية"
- ✓ قدم الأستاذ / محمد كشو ورشة عمل حول "أساليب وتقنيات التفاوض الجماعي"

ثانياً : مجال شؤون عمل المرأة العربية :

الدورة التدريبية الأولى : مهارات القيادة – التسويق الالكتروني

مكان وتاريخ التنفيذ :
الغردقة ، 11 – 15 فبراير 2018

المشاركون والجهات المستفيدة :
شارك في الدورة التدريبية 22 متدربة في 13 دولة عربية (الأردن – البحرين – تونس – الجزائر – فلسطين – العراق – مصر– لبنان – المغرب – ليبيا – اليمن- سلطنة عمان – السودان)

أهداف النشاط :

- **الهدف العام :**

- تعزيز مهارات ادارة المشروعات من خلال التصدي للتحديات المحددة التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقودها النساء على مستوى المنشأة، عبر التدريب على الاستخدام الامثل لتقنيات التسويق الحديثة / التجارة الإلكترونية e-commerce .
- وستكون الدورة التدريبية بمثابة شبكة تفاعلية للتواصل بين رائدات الاعمال في الوطن العربي والمدربين بتقديم الدعم التفاعلي من خلال التوجيه والتدريب والدعم المستمر.

- **الاهداف الفرعية:**

- نقل المهارات والمعرفة في مجال التسويق الرقمي، وعلى وجه التحديد إدخال تقنيات التسويق المتقدمة مثل استخدام وسائل الإعلام الرقمية (التجارة الإلكترونية، والتسويق التليفوني)، وسائل التواصل الاجتماعي، و الإنترنت، محركات البحث، وأدوات أبحاث السوق الفعالة، والبحث عن الفرص.
- تمكين المشاركات من تسويق خدماتهن أو منتجاتهن التجارية عبر الإنترنت، بما في ذلك :
  - فهم مفهوم التسويق كأساس لأي نشاط تسويقي عبر الإنترنت.
  - فهم الجوانب المختلفة للتسويق ومدى الاحتياج النشاط إلى تسويق الكتروني.
  - فهم جوانب مختلفة من التسويق عبر الإنترنت وأدوات التسويق عبر الإنترنت المتاحة.
  - إظهار خيارات ومزايا وعيوب التسويق الإلكتروني .
  - وضع استراتيجية/خطة التسويق عبر الإنترنت .
  - إعطاء المشاركات إرشادات بشأن أفضل حلول وسائل التواصل الاجتماعي لتسويق اعمالهن .
  - التعريف بضرورات تطوير موقع للشركة على شبكة الانترنت واليات تنفيذه.
  - تمكين المشاركات من اختيار واستخدام الخيارات للترويج لنشاطهن ولمواقعهن الإلكترونية.

ثالثا : مجال عمل الأطفال :

مشاركة في منتدى المجتمع المدني العربي للطفولة الخامس

الجهة المعنية بالتنفيذ:
المجلس العربي للطفولة

مكان وتاريخ التنفيذ
القاهرة، 13-2018/10/14

الجهات والمؤسسات المشاركة:
- جامعة الدول العربية
- منظمة العمل العربية
- منظمات المجتمع المدني
- وزارة التضامن

طبيعة مشاركة المنظمة:
تمثيل المنظمة

رابعاً : مجال الأشخاص ذوي الإعاقة :

الندوة القومية حول " نحو آليات سوق عمل جديدة لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة "

الجهة المعنية بالتنفيذ :
إدارة الحماية الاجتماعية بالتعاون مع المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة

مكان وتاريخ التنفيذ :
بيروت خلال الفترة من 9 – 11 يوليو 2018

المشاركون والجهات المستفيدة :
68 مشاركاً يمثلون أطراف الانتاج الثلاث في 15دولة عربية (الاردن ، البحرين ، تونس، الجزائر، العراق، السعودية، السودان، سوريا، سلطنة عمان، فلسطين، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا) وبمشاركة الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وممثلين عن المكتب الاقليمي للدول العربية لمنظمة العمل الدولية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بالاضافة إلى ممثلي العديد من منظمات المجتمع المدني وجمعيات الاشخاص ذوي الإعاقة اللبنانية.

أهداف النشاط :
- تحليل الوضع الراهن لسياسات تشغيل الاشخاص ذوي الإعاقة في الدول العربية.
- تسليط الضوء على وضع الاشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية المستدامة 2030
- تعزيز نهج الحماية الاجتماعية لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة.
- الوقوف على أوضاع النساء ذوات الإعاقة في سوق العمل.
- الوقوف على أثر الانماط الجديدة للعمل على تشغيل الاشخاص ذوي الإعاقة.

المحاور :
- ادماج الاشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل : من التشريع إلى الممارسة.
- تعزيز نهج الحماية الاجتماعية للاشخاص ذوي الاعاقة.
- النساء ذوات الإعاقة في سوق العمل : بين الحماية والمساواة.

- الانماط الجديدة للعمل ودورها في توفير فرص العمل للاشخاص ذوي الإعاقة.
- دور أطراف الانتاج في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التشغيل.
- تجارب عربية ودولية.

الخبراء وأوراق العمل :

- ✓ السيد / عبد المجيد مكني ورقة عمل حول**"ادماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل : من التشريع إلى الممارسة "**
- ✓ الدكتور / نواف كبارة ورقة عمل حول **"تعزيز نهج الحماية الاجتماعية"**
- ✓ الدكتور / ابراهيم فقيه ورقة عمل حول **"الانماط الجديدة للعمل ودورها في توفير فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة "**
- ✓ الدكتورة / عزة سليمان ورقة عمل حول **"دور أطراف الانتاج في تعزيز حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة في مجال التشغيل"**

الأستاذ / رامي مهداوي ورقة عمل حول **"الآليات الجديدة لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة"**

أهم التوصيات :

- ❖ تفعيل برامج المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في اتجاه تدريب وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة .
- ❖ دعوة أطراف الانتاج الثلاثة للتعاطي مع الاشخاص ذوي الإعاقة كقضية تنموية من خلال اعتماد نهج اقتصادي واجتماعي جديد يضمن حقوقهم في إطار الاسواق الجديدة للعمل .
- ❖ العمل على استمرار تطوير التشريعات بحيث يتم تضمينها نصوصاً الزامية لتأمين بنية تحتية دامجة للاشخاص ذوي الإعاقة .
- ❖ الدعوة لمزيد من التطوير للبرامج التكنولوجية المساعدة للاشخاص ذوي الإعاقة وتقديم امتيازات استثمارية لشركات البرمجة التي تعمل على تحسين الآليات المساندة للاشخاص ذوي الإعاقة.
- ❖ تطوير برامج التدريب المهني والتقني للاشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز قدراتهم الرقمية بما يعمل على زيادة اندماجهم في اطار الانماط الجديدة للعمل.
- ❖ دعوة اطراف الانتاج في الدول العربية لتبني آليات جديدة لتأمين الحقوق المكرسة للعمال وفقاً للمعايير العربية والدولية للعاملين من الأشخاص ذوي الإعاقة في اطار الانماط الجديدة للعمل .
- ❖ دعوة أطراف الانتاج الثلاثة لتفعيل ومأسسة الحوار الاجتماعي في مجال التشريع ومتابعة تنفيذ برامج تشغيل الاشخاص ذوي الإعاقة .
- ❖ دعوة الجهات المعنية لاعتماد آلية لتحديد نسب الاعاقة بما يعمل على الربط بين درجات الاعاقة والخدمات المقدمة لتأمين عدالة توزيع الخدمات بين الاشخاص ذوي الاعاقة .
- ❖ دعوة أطراف الأنتاج لتعزيز الآليات الوقائية للحد من اصابات العمل مما يقلل من زيادة اعداد الأشخاص ذوي الإعاقة في الدول العربية .
- ❖ دعوة الدول العربية لتكريس أرضيات الحماية الاجتماعية الشاملة في مجال الاشخاص ذوي الإعاقة وربطها بمؤشرات قياس تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 لتمكين الاشخاص ذوي الإعاقة.
- ❖ العمل على تطوير قدرات العاملين والمسؤولين عن البرامج والمؤسسات وتطبيق الاتفاقيات المعنية بحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة واذكاء الوعي لديهم بالفلسفة الحقوقية للتعامل مع هذه الفئة من المجتمع.

المردود الفني:

زيادة الوعي لدى اطراف الانتاج في الدول العربية بضرورة تبني اليات جديدة لتأمين الحقوق المكرسة للعمال من ذوي الإعاقة في اطار الانماط الجديدة للعمل، والتاكيد على تفعيل وماسسة الحوار الاجتماعي في مجال التشريع ومتابعة تنفيذ برامج تشغيل الاشخاص ذوي الإعاقة .

خامساً : مجال التعاونيات :

1- دورة تدريبية إقليمية حول " الإحصاء التعاوني "

مكان وتاريخ التنفيذ :
الغردقة 12-14 فبراير2018

الجهة المعنية بالتنفيذ :

إدارة الحماية الاجتماعية

المشاركون والجهات المستفيدة:
شارك في أعمال الدورة التدريبية 73 متدرب من 7 دول عربية (لبنان – البحرين – تونس – الأردن – السعودية – الكويت – السودان)

أهداف النشاط :
- التعريف بأهمية البيانات الإحصائية وقواعد البيانات ودورها الايجابي في تطوير العمل بالجمعيات التعاونية.
- التعرف على كيفية إجراء التحليلات المطلوبة على بيانات القطاع التعاوني خلال فترة محددة
- الوقوف على كيفية إجراء دراسات إحصائية مقارنة، للاستفادة بها على مختلف المستويات .
- التدريب على سرعة إتاحة البيانات لتحقيق أقصى استفادة ممكنه منها .

المحاور:
- البيانات الإحصائية
- (التعريف بالبيانات وقواعد البيانات والتبويب)
- أهمية البيانات الإحصائية في التنبؤ بالمستقبل
- دور الإحصاء في البحث العلمي
- دور الإحصاء في اتخاذ القرارات
- علاقة علم الإحصاء بالعلوم والمجالات الاخرى
- دور علم الإحصاء في تطوير العمل بالجمعيات التعاونية
- دور علم الإحصاء في الواقع التعاوني العملي
- (دراسة حالة في إحدى الدول العربية ،الواقع – المعطيات – الأهداف – طرق التطبيق)

2- ورشة عمل قومية حول "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كآلية للحد من العمل الهش ولدعم الاندماج الاجتماعي "

الجهة المعنية بالتنفيذ :
إدارة الحماية الاجتماعية بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ووزارة الشؤون الاجتماعية بالجمهورية التونسية والمركز العربي لادارات العمل والتشغيل بتونس

مكان وتاريخ التنفيذ
تونس، 9-2018/5/10

المشاركون والجهات المستفيدة:
(92) مشاركا يمثلون أطراف الانتاج في 17 دولة وهم (الأردن ، البحرين ، تونس ، الجزائر ، السعودية ، السودان ، سلطنة عمان ، الصومال ، العراق ، فلسطين ، قطر ، الكويت ، لبنان ، المغرب ، مصر ، موريتانيا ،

اليمن) بالاضافة إلى ممثلي الاتحادات التعاونية في الدول العربية والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أهداف النشاط :

- توحيد المبادرات العربية المتعددة ووضع إطار تشريعي استرشادي موحد خاص بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الدول العربية، يحدد هياكله وأدواته ويمكن من أداء دوره في المجتمع.
- وضع إستراتيجية عربية للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في البلدان العربية تمكن من الاستفادة من تجارب الماضي وتضع الأسس السليمة للمستقبل.
- وضع خطة عمل عربية لدعم المبادرات المقدمة والاستلهام بأخرى ناجحة في بعض البلدان العربية وإحداث نماذج ابتكاريه لتجارب جديدة لفائدة الفئات الهشة من النساء والشباب بشكل خاص.
- الخروج بتوجهات لدراسة حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره في تجسيم أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية.
- الاستفادة من التجارب الناجحة عالميا وعربيا.

المحاور :

- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني : المفاهيم - الأهداف - الآليات .
- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كآلية لمقاومة الفقر.
- القوانين والنصوص التشريعية المتعلقة بإرساء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الدول العربية والدولية.
- استراتيجيات وآليات تمويل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- دور الحوار الاجتماعي في ارساء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (أطراف الإنتاج والإعلام).
- تجارب عربية وعالمية رائدة .

الخبراء وأوراق العمل :

- ✓ الدكتور/ عبد الله السوهير ورقة عمل حول " الاقتصاد الاجتماعي والتضامني : المفاهيم - الأهداف - الآليات ".
- ✓ الدكتور/ عبد المولى اسماعيل ورقة عمل حول "القوانين والنصوص التشريعية المتعلقة بإرساء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الدول العربية والدولية".
- ✓ الدكتور/ بالعيد أولاد الشيخ، ورقة عمل حول دور "الحوار الاجتماعي في إرساء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني".
- ✓ السيد /كريم الطرابلسي ورقة عمل حول "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كآلية لمقاومة الفقر".
- ✓ الدكتور نضال بالشيخ والدكتورة رجاء كساب، ورقتي عمل حول "استراتيجيات وآليات تمويل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني".
- ✓ عرض تجارب قطرية، وتم عرض التجارب القطرية في الدول المشاركة.

أهم التوصيات :

- ❖ العمل على وضع قانون عربي استرشادي لتهيئة البنية التشريعية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بما يمكّنه من توفير الضمانات الكفيلة بحماية مختلف الفاعلين في هذا القطاع بهدف تنظيمه وتطويره ليقوم بدوره في النهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية.
- ❖ دعوة الدول الأعضاء للعمل على إيجاد آليات تمويل تضامنية حديثة ومبتكرة، بالإضافة إلى ما هو معتمد في اقتصاد السوق بما يضمن استقلالية مكونات قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتحتوي على جملة

من الإجراءات الإستراتيجية والآنية وتوفر لهذا القطاع الآليات الفعالة والأدوات الملائمة بما في ذلك التسهيلات والاعفاءات والإسترشاد في هذا الشأن بالمبادرات العالمية الرائدة في هذا المجال.

- ❖ دعم المبادرات والمشاريع الناشئة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال تعديل التشريعات ليتم استيعابها وعدم عرقلتها بما في ذلك تحرير التعاونيات بما يضمن استقلاليتها وحرية تأسيسها وتسييرها الذاتي ووضع خطط لدعم ترويج وتسويق المنتجات ومنح الإعفاءات الضريبية والجبائية اللاّزمة لتشجيع هذا القطاع.
- ❖ دعوة الدول الأعضاء إلى موافاة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ومنظمة العمل العربية بالمعلومات والبيانات المتاحة، حول مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تمهيدا لإعداد قاعدة بيانات عربية وبما يسهم في إعداد السياسات والبرامج الهادفة إلى تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتطوير آليات الانتقال نحو الاقتصاد الرسمي والمهيكل بهدف خلق فرص عمل جديدة ومكافحة العمل الهش وتبادل الخبرات في هذا المجال.
- ❖ العمل بمبادئ الحوكمة والشفافية في تسيير مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والسعي لوضع دليل إجرائي حول الحوكمة والتصرّف الرشيد لمؤسسات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني، بما يضمن استقلاليتها ويجذب الشباب والنساء والفئات المهمشة لخلق فرص عمل جديدة.
- ❖ تعزيز التعاون بين أطراف الانتاج من الحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال ومنظمات العمال لادراج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في السياسات والخطط التنموية نظرا للدور الهام الذي يلعبه في النهوض بالتشغيل وبلوغ التنمية المستدامة.
- ❖ تعزيز دور الإعلام وخاصة الاعلام التخصصي ليقوم بدوره التوعوي حول أهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كقطاع يحقق التنمية المستدامة والعادلة وتوفير برامج وحملات إعلامية متخصصة للترويج لهذا القطاع وتوظيف وسائل التواصل الاجتماعي لنشر التوعية والثقافة المجتمعية بأهمية هذا القطاع.
- ❖ دعوة منظمة العمل العربية لاعتماد أداة قانونية خاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني تراعي خصوصيات ومكوّنات هذا القطاع في الوطن العربي.
- ❖ احداث شبكة ربط للاكاديميات العربية للبحوث والدراسات المهتمة بتنمية القدرات المؤسساتية والفنية لفائدة الناشطين في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- ❖ العمل على انشاء مرصد عربي يعني بالابحاث والدراسات والتوثيق والتدريب في مجال الإقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- ❖ دعوة الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية لاتخاذ الإجراءات اللاّزمة لوضع استراتيجية عربية تعني بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

المردود الفني لانجاز النشاط :

- الخروج بتوجهات لدراسة حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية.
- اعتماد تعريف عربي موحد للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وهو " نمط لتحسين الأوضاع الاجتماعية والمعيشية، ويقوم على إنشاء مؤسسات للعمل الاقتصادي والاجتماعي في شتى مجالات النشاط الانساني على أساس الانتظام الحر والإرادي"

سادساً : مجال التأمينات الاجتماعية :

1- ملتقى التأمين الاجتماعي حول : " الضمان الاجتماعي في السودان، الواقع والمأمول"

الجهة المعنية بالتنفيذ :
المركز العربي للتأمينات الاجتماعية، بالتعاون مع الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية بجمهورية السودان.

مكان وتاريخ التنفيذ :
قاعة التدريب بالمركز – الخرطوم ، 29- 30 يناير 2018.

المشاركون والجهات المستفيدة :
50 مشاركاً ومشاركة.

- وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية.
- وزارة العمل والاصلاح الاداري .
- وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي .
- الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية .
- الصندوق الوطني للتأمين الصحي .
- ديوان الزكاة .
- الجهاز الإستثماري للضمان الاجتماعي .
- إتحاد نقابات عمال السودان .
- إتحاد أصحاب العمل السوداني .
- مصرف الادخار والتنمية .
- بنك الأسرة .
- بنك العمال الوطني .
- كلية الإقتصاد والعلوم الإجتماعية – جامعة الخرطوم .
- كلية الإقتصاد والعلوم الإجتماعية – جامعة النيلين.
- الجهاز المركزي للإحصاء .
- المجلس الأعلى للتخطيط الإستراتيجي .
- أجهزة الإعلام .

أهداف النشاط :

- الوقوف على واقع الضمان الاجتماعي في السودان .
- التعرف على وضع الفقر في السودان .
- الإلمام بالصعوبات والمعوقات التي تحد من دور الضمان الاجتماعي في تخفيف الفقر .
- تنسيق الجهود آليات الضمان الاجتماعي.

المحاور :

- مفهوم وآليات الضمان الاجتماعي.
- وضع الفقر في السودان.
- شمولية التغطية التأمينية وأثرها في تحسين المزايا.
- النموذج الأمثل للضمان الاجتماعي .

الخبراء وأوراق العمل :

- ✓ د. وائل فهمي البدوي – الورقة : وضع الفقر في السودان.

- ✓ أ. منال شيخ الدين – الورقة : مفهوم وآليات الضمان الاجتماعي.
- ✓ أ. محمد خضر كمبال – الورقة : شمولية التغطية التأمينية.
- ✓ د. خالد محمد يسن – الورقة : النموذج الأمثل للضمان الاجتماعي.

أهم التوصيات :

- ❖ تطوير نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات إلى نظام الضمان الاجتماعي الشامل.
- ❖ وضع إستراتيجية لبلوغ نظام الضمان الاجتماعي الشامل بمشاركة الأطراف ذات المصلحة والجهات المختصة.
- ❖ دعم الدولة عن طريق السياسات الاقتصادية والاجتماعية لنظام الضمان الاجتماعي لكل المواطنين تنفيذاً للمعايير الدولية ذات العلاقة والتي وقعت عليها حكومة السودان.
- ❖ نوصي الملتقى بأن يكون نظام الضمان الاجتماعي الشامل ودعم الدولة له أهم آليات محاربة الفقر.
- ❖ أهمية اجراء الدراسات البحثية المستمرة في مجال نظم الضمان الاجتماعي والعمل على تطويرها للوصول إلى النظام الأمثل.
- ❖ إعداد الدراسات الأكتوارية بصورة دورية للموائمة بين المعاشات والأجور ونفقات العيش الكريم.
- ❖ أهمية شمولية نظام التأمينات الاجتماعية لكافة العاملين بمختلف القطاعات المنظمة وغير المنظمة والمهنيين والحرفيين مع تفعيل إدخال السودانيين العاملين بالخارج في مظلة التأمينات الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.
- ❖ ضرورة وأهمية إلتزام أصحاب العمل والمخدمين بسداد إشتراكات الضمان الاجتماعي في مواعيدها المقررة قانوناً مع العمل على سداد المديونيات والمتأخرات.

2- الدورة التدريبية الاساسية في نظم التأمينات الاجتماعية.

الجهة المعنية بالتنفيذ :
المركز العربي للتأمينات الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ :
قاعة التدريب بالمركز – الخرطوم ، 26 – 28 فبراير / شباط 2018.

المشاركون والجهات المستفيدة :
عدد المشاركين : 16 مشاركاً ومشاركة، يمثلون الجهات التالية :

- وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية.
- وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.
- إتحاد نقابات عمال ولاية الخرطوم.
- الصندوق القومي للتأمين الصحي.
- هيئة التأمين الصحي ولاية الخرطوم.
- إتحاد أصحاب العمل السوداني ممثلاً في شركة أراك للمواد الغذائية ومجموعة شركات معاوية البرير.
- بنك العمال الوطني.
- ديوان الزكاة.

أهداف النشاط :

- ➢ الإلمام بمفهوم التأمينات الاجتماعية والمبادئ الأساسية التي تحكمها .
- ➢ التعريف بتشريعات التأمينات الاجتماعية السارية والمزايا التي توفرها للعاملين .
- ➢ الإلمام بشروط إستحقاق المزايا التأمينية وكيفية صرفها .
- ➢ نشر الوعي التأميني للعاملين .

المحاور:

- مفهوم التأمينات الاجتماعية .
- عرض أساسيات تشريعات التأمينات الاجتماعية السارية .
- كيفية التمويل .
- المخاطر التي تغطيها التشريعات .
- المزايا التأمينية وكيفية تسويتها وصرفها .
- العلاقة بين منظمات العمال وأصحاب العمل والتأمينات الاجتماعية.

الخبراء وأوراق العمل :

- ✓ الأستاذ / أحمد الريح فضل – خبير قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية.
- ✓ الأستاذ / محمد علي عبد النبي – خبير الضمان الاجتماعي.
- ✓ د. سامية عثمان المبارك – خبير التأمينات الاجتماعية.
- ✓ الأستاذ / حسن محمد حسن – مستشار القطاع الحكومي بالصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.
- ✓ د. الفاتح عباس القرشي – خبير إقتصاد والحماية الاجتماعية والمدير التنفيذي لأتحاد أصحاب العمل السوداني.

المردود الفني للنشاط :

- إكتساب المشاركين لمعلومات جديدة عن نظام التأمينات الاجتماعية.
- تصحيح كثير من الإجراءات التنفيذية لمواد القانون لدى المخدمين.

3- الدورة التدريبية القطرية حول : " النظم التطبيقية للتشريعات الاجتماعية " تحت شعار (من أجل تحسين الأداء المؤسسي لزيادة الانتاج).

الجهة المعنية بالتنفيذ :

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالتعاون مع الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية .

مكان وتاريخ التنفيذ :

جمهورية السودان – الخرطوم ، قاعة التدريب بالمركز من 17 – 19يوليو / تموز 2018.

المشاركون والجهات المستفيدة :

16 مشاركاً ومشاركة من قيادات أطراف الانتاج الثلاثة.

- وزارة العمل والاصلاح الاداري.
- وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي.
- اتحاد عام نقابات عمال السودان .
- الجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي .
- اتحاد نقابات عمال ولاية الخرطوم.
- الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.
- أصحاب العمل.

أهداف النشاط :

- ➢ الإلمام بمفاهيم ومرامي التشريعات الاجتماعية.

- معرفة الأسس والقياسات لقوانين ولوائح الخدمة المدنية القومية وتشريعات المعاشات والتأمينات الاجتماعية وقانون العمل وقانون التأمين الصحي.
- إكتساب المهارات اللازمة للقيام بتطبيق وتنفيذ الأجراءات السليمة للتشريعات الاجتماعية.

المحاور :

- مفهوم الحماية الاجتماعية.
- واقع التشريعات الاجتماعية في السودان.
- السمات العامة لتشريعات الخدمة المدنية القومية.
- أضواء على قانون العمل لسنة 97.
- أساسيات قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية (الإشتراكات والمزايا التأمينية).

الخبراء واوراق العمل :

- ✓ د. عادل محمد صالح – مدير المركز (مفهوم الحماية الاجتماعية) .
- ✓ بروفيسر / محمد عثمان خلف الله – أستاذ تشريعات العمل والتأمينات الأجتماعية – جامعة النيلين (أضواء على قانون العمل لسنة 97) .
- ✓ أ. محمد علي عبد النبي – خبير نظم الضمان الاجتماعي (واقع التشريعات الاجتماعية في السودان) .
- ✓ أ. عبد الرحمن يوسف حيدوب – خبير نظم العمل والحماية الاجتماعية (السمات العامة للتشريعات الخدمة القومية).
- ✓ أ. بابكر محمد أحمد الخواض – المستشار الفني للصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية (أساسيات قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية لسنة 2016).

المردود الفني للنشاط :

تحسين الأداء المؤسسي لدى أصحاب العمل في تطبيق التشريعات الاجتماعية.

4- الحلقة القطرية حول : " دور التأمين الاجتماعي في التمكين الاجتماعي للمرأة ".

الجهة المعنية بالتنفيذ :

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالتعاون مع رابطة المرأة العاملة بالسودان.

مكان وتاريخ التنفيذ :

جمهورية السودان – الخرطوم ، 29 – 31 أكتوبر / تشرين أول 2018 .

المشاركون والجهات المستفيدة :

40 مشاركا.

- رابطة المرأة العاملة بالسودان.
- الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.
- اتحاد عام نقابات عمال السودان.
- اتحاد أصحاب العمل السوداني.
- وزارة العمل والاصلاح الاداري وتنمية الموارد البشرية.
- وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية .
- دار الوثائق المركزية.

اهداف النشاط:

- التعريف بمفهوم وأبعاد التمكين للمرأة.
- الإلمام بالتحديات التي تواجه تمكين المرأة السودانية.
- الوقوف على فرص التأمين الاجتماعي في توفير حماية إجتماعية للمرأة العاملة .

المحاور :

- مفهوم الحماية الاجتماعية.
- وضع المرأة في الإتفاقيات والتوصيات الدولية والعربية في مجال الحماية الإجتماعية.
- دور رابطة المرأة العاملة في النهوض بالمرأة.
- التحديات التي تواجه التأمين في حماية المرأة العاملة في القطاعات غير المنظمة.
- حقوق المرأة السودانية في التشريعات الاجتماعية الوطنية.
- أبعاد تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وساسياً.

أهم التوصيات :

❖ حث الدولة على إستصحاب المعايير الدولية لأرضيات الحماية الإجتماعية عند وضع تشريعات العمل والسياسات الإجتماعية لقطاعات الإنتاج المختلفة خاصة القطاعات غير المنظمة.

❖ أهمية قيام مؤسسات الضمان الاجتماعي بإجراء مزيد من الدراسات والبحوث التي تتناول الصعوبات والمشكلات التي تحول دون التأمين على العاملين بالقطاعات غير المنظمة بالتركيز على أوضاع المرأة العاملة في هذه القطاعات.

❖ ضرورة تضافرت جهود أطراف الإنتاج الثلاثة مع الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية ورابطة المرأة العاملة من أجل نشر ثقافة التأمينات الاجتماعية والحماية الاجتماعية وسط كافة العاملين بقطاعات الانتاج المختلفة.

❖ ضرورة توقيع الدولة على الاتفاقيات والمواثيق الدولية والعربية المتعلقة بحقوق المرأة خاصة في مجالي العمل والتأمينات الاجتماعية.

❖ ضرورة إيلاء الإهتمام بالصحة والسلامة المهنية في كافة مواقع العمل خاصة بالنسبة للمرأة العاملة.

❖ توعية العاملين بالقطاعات غير المنظمة بأهمية التأمينات الاجتماعية والسعي الجاد نحو الدخول تحت مظلتها بالإستهداء بتجارب الدول الأخرى (تونس – مصر – ليبيا).

❖ تشجيع ودعم مشاركة المرأة في العمل الأهلي وإيمانها بالدور الفعال بالجمعيات الأهلية التي تعنى بالإرتقاء بدور المرأة في مختلف المجالات الآجتماعية والاقتصادية والسياسية.

❖ ضرورة الإهتمام بقوانين العمل والتشريعات الاجتماعية الأخرى وإدماج النوع الاجتماعي من أجل تعزيز فرص تمثيل المرأة في سوق العمل.

الخبراء واوراق العمل :

✓ د. عادل محمد صالح – ورقة عمل: مفهوم الحماية الاجتماعية.

✓ الأستاذ / عبد الرحمن يوسف حيدوب – ورقة عمل: حقوق المرأة السودانية في التشريعات الاجتماعية الوطنية.

✓ الأستاذ / الطاهر حامد – ورقة عمل:التحديات التي تواجه التأمين في حماية المرأة العاملة في القطاعات غير المنظمة.

✓ د. مناسك أبو صالح – ورقة عمل:التحديات التي تواجه التأمين في حماية المرأة العاملة في القطاعات غير المنظمة.

✓ د. عفاف أحمد عبد الرحمن – ورقة عمل: أبعاد تمكين المرأة العاملة في النهوض بالمرأة.

✓ أ. أمنه عمر عبد الله – ورقة عمل: دور رابطة المرأة العاملة في النهوض بالمرأة.

✓ أ. علوية عبدالله الدومة – ورقة عمل: وضع المرأة في الاتفاقيات والتوصيات الدولية والعربية .

5- الندوة القومية حول : " دور الإستثمار الاجتماعي في تعزيز الحماية الاجتماعية للمتقاعدين ".

الجهة المعنية بالتنفيذ :
المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالتعاون مع اتحاد العمال المتقاعدين العرب .

مكان وتاريخ التنفيذ :
جمهور مصر العربية – الجامعة العمالية – مدينة نصر 10-12 ديسمبر / كانون أول 2018.

المشاركون والجهات المستفيدة :
25 مشارك ومشاركة
الأردن – البحرين – السودان – العراق – مصر – المغرب – الكويت – المغرب – فلسطين.

أهداف النشاط :
- التعريف بمفهوم ومجالات الاستثمار الاجتماعي.
- التعرف على تجارب الاستثمار الاجتماعي بمؤسسات التأمينات الاجتماعية العربية.
- الإلمام بالدور الذي يمكن أن يلعبه الإستثمار الاجتماعي في تعزيز الحماية الاجتماعية للمتقاعدين وتحسين أوضاعهم المعيشية.

المحاور :
- المتغيرات الاقتصادية وأثرها على إستثمار أموال التأمينات الاجتماعية.
- تجارب الإستثمارات الاجتماعية بمؤسسات التأمينات الاجتماعية العربية وأثرها على المتقاعدين.
- دور منظمة العمل العربية في تعزيز الحماية الاجتماعية للمتقاعدين .
- دور الاستثمارات الاجتماعية في توفير الحماية الاجتماعية للمتقاعدين.
- رؤية اتحاد العمال المتقاعدين العرب في تفعيل الإستثمار الإجتماعي للمتقاعدين.
- تجارب قطرية.

أهم التوصيات :
- التأكيد على أهمية تطوير الأداء الاستثماري لفوائض أموال التأمينات الاجتماعية، بتخصيص جزء معتبر من تلك الأموال للأستثمار الاجتماعي لصالح المتقاعدين.
- أهمية إمتداد التغطية التأمينية بالحماية الاجتماعية إلى جميع فئات القوى العاملة بهدف زيادة موارد المؤسسات التأمينية لتوجيه فوائض مواردها نحو مجالات الإستثمار الاجتماعي للمتقاعدين.
- أهمية إستقلالية مؤسسات التأمينات الاجتماعية مالياً ووجود جهاز إستثماري متخصص وذو كوادرعالية الكفاءة، لضمان توجيه موارد تلك المؤسسات للأغراض المحددة لها حسب القوانيين.
- توصي الندوة بضرورة المحافظة المستمرة على قيم المعاشات مع الحرص على مضاعفتها عند حدوث المتغيرات الاقتصادية.
- تحث الندوة الدول والحكومات العربية بتطبيق تأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات وذلك بقيام مؤسسات التأمينات الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة بأنشاء دور رعاية أصحاب المعاشات لتقديم الرعاية الاجتماعية والمعيشية.
- تؤكد الندوة على أهمية الإستثمار الاجتماعي في مبان مناسبة لأستقبال المتقاعدين مثل مستشفيات التأمين الصحي ودور للرعاية الاجتماعية.
- حث مؤسسات التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي العربية بالإسراع في إمتداد لنظم التأمينات الاجتماعية إلى كافة العاملين لدى الغير ولدى أنفسهم.
- على مؤسسات التأمينات الاجتماعية تيسير إجراءات منح القروض لأقامة مشروعات الأسر المنتجة للمتقاعدين.

الخبراء وأوراق العمل:

- ✓ د. عادل محمد صالح – دور منظمة العمل العربية في تعزيز الحماية الاجتماعية للمتقاعدين.
- ✓ بروفيسر / سامي نجيب – المتغيرات الاقتصادية وأثرها على إستثمارات أموال التأمينات الاجتماعية.
- ✓ د. محمد عطية سالم – دور الاستثمارات الاجتماعية في توفير الحماية الاجتماعية للمتقاعدين.
- ✓ أ. تاج السر شكر الله- رؤية الاتحاد في تفعيل الاستثمار الاجتماعي.
- ✓ د. محمد عطية سالم – تجارب مؤسسات التأمينات العربية في مجال الاستثمار الاجتماعي.

6- ندوة قومية حول "الإستدامة المالية لمؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية "

الجهة المعنية بالتنفيذ :

إدارة الحماية الاجتماعية بالتعاون والتنسيق مع الجمعية العربية للضمان الاجتماعي بالتعاون مع المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم

مكان وتاريخ التنفيذ :

بيروت، 18 – 20 ديسمبر 2018

المشاركون والجهات المستفيدة :

شارك 70 مشاركا يمثلون أطراف الانتاج الثلاثة وممثلي مؤسسات الضمان والتامينات الاجتماعية في 17 دولة عربية (الاردن – البحرين – تونس – الجزائر – السعودية – السودان – سوريا – سلطنة عمان – فلسطين – العراق – الكويت – قطر – لبنان – مصر – المغرب – موريتانيا – اليمن) بالاضافة إلى مشاركة الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، اتحاد الغرف العربية .

أهداف النشاط :

- ➢ بحث في كيفية تطوير سياسات وأوجه استثمار أموال الضمان الاجتماعي .
- ➢ تأهيل مؤسسات التأمينات الاجتماعية في الدول العربية لاعداد الدراسات الإكتوارية بشكل دوري لتبيان أوضاعها المالية المستقبلية ضماناً لاستمراريتها.
- ➢ تعزيز مبادئ الحوكمة لتقديم الأداء الأفضل بما يتوافق مع المعايير العالمية.
- ➢ تبادل التجارب والخبرات بين مؤسسات التأمينات الاجتماعية العربية في هذا المجال.

المحاور:

- مصادر وأساليب تمويل نظم الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية.
- وسائل وآليات تحقيق التوازن المالي لمؤسسات التأمينات الاجتماعية.
- دور إستثمارإحتياطات أموال التأمينات الاجتماعية في تحقيق الإستدامة المالية لمؤسسات التأمينات الاجتماعية.
- الأساليب الإكتوارية الحديثة ودورها في تحقيق التوازن المالي لمؤسسات التأمينات الاجتماعية.
- دور الحوكمة في ضمان استمرارية مؤسسات الضمان الاجتماعي.
- تجارب عربية في مجال استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

الخبراء وأوراق العمل :

- ■ **جلسة العمل الاولى** :

وتناولت هذه الجلسة مناقشة المحاور التالية :

- ✓ واقع أنظمة التقاعد في المنطقة العربية .

- ✓ انواع نظم تمويل انظمة التقاعد.
- ✓ المبادرات والاستراتيجيات المتخذة لمواجهة التحديات .
- ✓ استدامة انظمة الضمان الصحي.

وتحدثت خلالها الدكتورة / منال الدق الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي صندوق العاملين بالقطاع الحكومي – جمهورية مصر العربية .

- ✓ عرض تجربة الجمهورية التونسية والتي عرضها السيد / عبد الكريم جراد
- ✓ عرض تجربة جمهورية السودان وعرضها السيد / كامل مصطفى الأمين مدير الادارة العامة للبحوث والدراسات بالجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي،

وترأسها الدكتور / عادل صالح مدير المركز العربي للتامينات الاجتماعية بالخرطوم

- **الجلسة الثانية :**

- ✓ ترأسها الأستاذ يعقوب يوسف محمد - الامين العام للاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين، وتمّ خلالها مناقشة تطوير منظومة التشريعات المرتبطة أو المؤثرة في استدامة الانظمة ، وكيف تعمل المؤسسات الحريصة على الحفاظ على استدامة الانظمة لديها على ابتكار الحلول الواقعية لتحقيق ما تصبو إليه.
- ✓ مناقشة الحوكمة بمبادئها (سيادة القانون، الشفافية، المساءلة، المشاركة، النزاهة ...) تحدث خلالها الدكتور محمود المعايطة – مدير إدارة البحوث والدراسات الاكتوارية في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي – المملكة الأردنية الهاشمية، والدكتور يزن المجالي - خبير مخاطر مؤسسي في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي – المملكة الأردنية الهاشمية .

- **الجلسة الثالثة :**

- ✓ تمحورت حول تصميم نظام التمويل لأنظمة التقاعد الذي يرتكز على تحقيق التوازن بين الايرادات الناتجة من الاشتراكات والمساهمات وبين النفقات التأمينية، فعادة ما تحقق صناديق التقاعد خاصة في السنوات الأولى من إنشائها فائضاً مالياً يكوّن الاحتياط وهذا الاحتياط يستثمر عادة لكي يستخدم في المستقبل لصرف المزايا التأمينية.

وتناولت هذه الجلسة المحاور التالية :

- ✓ الطرق الأمثل والأكثر أماناً للاستثمار.
- ✓ كيفية دراسة المخاطر وطرق مواجهتها.
- ✓ اعتماد مبادىء الحوكمة الرشيدة في سياسة الاستثمار.

تراس أعمالها السيد / يحيى أحمد المدير العام للمؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية بالجمهورية العربية السورية، وتحدث خلالها الدكتور يزن المجالي – خبير مخاطر مؤسسي في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي – المملكة الهاشمية الأردنية، والدكتور أيمن البلوشي – مدير إدارة الحوكمة والامتثال في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في دولة الكويت، السيد / علي هلال الراشدي محلل الاستثمار الخارجي بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بسلطنة عمان.

- **الجلسة الرابعة**

✓ ترأسها الدكتور / أحمد مجدلاني رئيس مجلس ادارة هيئة التعاقد الفلسطينية والتي هدفت إلى تعزيز قدرات المسؤولين في مؤسسات الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية في مجال التقييم الاكتواري، والبيانات المطلوبة والمنهجيات المفترضة في إطار التقييم الاكتواري لبرامج الضمان الاجتماعي، تحدث خلالها دكتور محمود المعايطة - مدير إدارة البحوث والدراسات الاكتوارية في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي - المملكة الأردنية الهاشمية، والدكتورة منال الدق - وكيل وزارة للشؤون المالية - الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي صندوق العاملين بالقطاع الحكومي - بجمهورية مصر العربية.

اهم التوصيات :

- ضرورة إيلاء إدارة المخاطر في مؤسسات الضمان الاجتماعي العربية الاهمية الكبرى، وعقد مؤتمرات قومية عربية وورش تدريبية متخصصة لتبادل الخبرات والمعرفة في هذا المجال .
- ضرورة تطبيق مباديء الحوكمة الرشيدة في مؤسسات الضمان الاجتماعي وحثها على تبني الممارسات الدولية المتميزة والتي تتوافق مع متطلبات واحتياجات الدول العربية.
- التأكيد على أهمية بناء خبرات عربية في مجال الدراسات الاكتوارية في مؤسسات الضمان الاجتماعي العربية والدعوة إلى إنشاء مركز اكتواري عربي.
- تبني مبدأ " التخطيط وقياس الاداء " من أجل تقييم أداء مؤسسات الضمان الاجتماعي العربية في إدارة وتنفيذ إطار شامل للاستدامة.
- دعوة مؤسسات التأمينات الاجتماعية لاتباع أفضل المعايير والممارسات في تنفيذ العمليات الاستثمارية، والالتزام بمعايير الحوكمة الرشيدة، وتبني إدارة مخاطر فعالة بما يضمن السلامة والامان للاستثمارات.
- تنويع وتوزيع محافظ الاستثمار في مجالات متنوعة لمواجهة المخاطر الاستثمارية وبما يضمن استمرارية الصناديق التأمينية وتحقيق الاستدامة المالية المطلوبة ويمكن في هذا المجال الاستفادة من التجارب المتميزة لبعض الدول العربية.
- تعزيز منظومة الاشتراكات للحدّ من التهرب التأميني من خلال رفع الوعي بأهمية الضمان الاجتماعي للاجيال الحالية والمستقبلية وتعديل التشريعات عند الاقتضاء.
- الاستعانة بخبراء التحليل المالي والتأمين الاجتماعي لتقييم أداء الاستثمارات والمساهمة الفعّالة في التنمية الاقتصادية المستدامة.
- تشجيع الاستثمارات المتبادلة بين الدول العربية في مجال الضمان الاجتماعي والاستفادة من المزايا المتعددة للدول العربية.
- دعوة الجمعية العربية للضمان الاجتماعي بالتنسيق مع منظمة العمل العربية لاجراء دراسات تُعنى بالحوكمة وإدارة أنظمة الضمان الاجتماعي في الدول العربية.

7- المشاركة في الندوة العربية الأقليمية حول : حقوق الأشخاص ذو الإعاقة في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

الجهة المعنية بالتنفيذ :
جامعة الدول العربية (الأمانة العامة) إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – اللجنة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالتعاون مع وزراة الضمان والتنمية الاجتماعية، جمهورية السودان.

مكان وتاريخ التنفيذ :
جمهورية السودان - الخرطوم – فندق كورنثيا.
23-24 يناير / كانون الثاني 2018.

أهداف النشاط :
- ✓ الوقوف على واقع تضمين قضية الإعاقة في مختلف برامج الأهداف التنموية.
- ✓ البحث عن ترجمة خطة التنمية المستدامة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أنشطتها ومردودها من خلال ربط تفاصيل مضمون الأجندة بإتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ✓ مدى الإحترام لأحكام الاتفاقية عند العمل على تحقيق أي من أهداف الخطة طويلة المدى وغاياتها مع مراعاة مؤشراتها.
- ✓ معالجة بعض أهم السبل لبلوغ أهداف التنمية الشاملة المستدامة مجملها وغاياتها المحددة.

المحاور :
- التعريف بالأهداف والغايات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة ضمن خطة التنمية المستدامة 2030.
- آليات التخطيط التشاركي ومنهجية الدمج.
- تفعيل الخطة الإعلامية للأشخاص ذوي الإعاقة التي أقرها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
- الربط بين إتفاقية حقوق الأشخاص ذو الإعاقة وخطة التنمية المستدامة 2030.

طبيعة مشاركة المنظمة :
مشاركة المركز العربي للتأمينات الاجتماعية - منظمة العمل العربية.

الجهات المشاركة :
شارك في الندوة كبار المسئولين والمختصصين من الشؤون الاجتماعية في الدول العربية بالإضافة إلى عدد من الأكاديميين في هذا المجال وعدد من المنظمات العربية المتخصصة والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة، وقد بلغ عدد الدول العربية المشاركة (21) دولة وهي :
(جمهورية السودان، جمهورية مصر العربية، قطر، الإمارات، العراق، تونس، المغرب، لبنان، جبوتي، الصومال، السعوديه، الأردن، سلطنة عمان، فلسطين، اليمن، البحرين، جزر القمر، الجزائر، ليبيا، موريتانيا، الكويت)

الخبراء واوراق العمل :
- ✓ المستشار طارق نبيل النابلسي – مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (مسئول الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب).
- ✓ جهده أبو خليل – خبيرة في مجال الإعاقة والمدير العام للمنظمة العربية للأشخاص ذو الإعاقة.
- ✓ الدكتورة / لمياء عبد الغفار خلف الله، الأمين العام للمجلس القومي للسكان والتنمية – السودان.
- ✓ رندة مخلوف – خبيرة إعلامية.

- ✓ سعادة السفير مبارك رحمة الله، مستشار التعاون الإنمائي الدولي بوزارة الضمان والتنمية الاجتماعية في جمهورية السودان.

طبيعة مشاركة المنظمة :

مشاركة المركز العربي للتأمينات الاجتماعية للوقوف على أهمية العلاقة بين منظمة العمل العربية واللجنة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية وخاصة في المجالات المشتركة مثل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل وأهمية تبادل التجارب والدراسات والبحوث التي تقوم بها منظمة العمل العربية في هذه المجالات والتي تساعد في تطوير وتقدم تلبية إحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة من العاملين وغيرهم في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

التوصيات :

دعوة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب إلى :

- ❖ مواصلة العمل على تعزيز قدرات الدول الأعضاء في جمع البيانات وصولاً إلى إحصائات مدققة حول إعداد وأنواع الإعاقات، بما يمكن من رسم خطط الإستهداف السليمة المبنية على المتطلبات الواقعية وبما يسهم في تحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ❖ تنظيم ورشة عمل متخصصة حول المؤشرات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية المستدامة 2030.
- ❖ دعوة المجلس إلى النظر في تشكيل لجنة عليا على المستوى الوزاري ضمن المجلس تعنى بموضوعات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ❖ التأكيد على تنفيذ قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (839) الصادر عن الدورة (37) (13-2017/11/14 – الكويت) بشأن تنظيم حدث جانبي بالتعاون مع المنظمة العربية للشخاص ذوي الإعاقة والأسكوا ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، تحت عنوان " الإعاقة في مرحلة التحديات التي تواجه العالم العربي : حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات النزاع والعنف.
- ❖ دعوة المجلس إلى تنظيم ورشة عمل حول إعداد التقارير الوطنية الخاصة بتنفيذ إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ❖ دعوة المجلس بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومنظمات العمل العربي المشترك لإعداد أوراق فنية حول كيفية الربط بين إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يتضمن تحليلاً لواقع الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة التنمية المستدامة 2030، بما في ذلك توصيات تعزز من دور السلطات المحلية والحكومية الوطنية في الدول العربية المصدقة على الاتفاقية.
- ❖ دعوة المجلس إلى بحث إمكانية إعداد تقرير عربي حول الأشخاص ذوي الإعاقة تحت شعار " مش إعاقتهم الي واقفه في طريقهم "، وذلك في إطار تفعيل الخطة الإعلامية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
- ❖ دعوة المجلس بالتعاون مع مجلس وزراء الإعلام العرب، لتنظيم دورة تدريبية للإعلاميين حول موضوعات الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى أن تقترح هذه الدورة التوجيهات الواجب التركيز عليها من خلال حملات إعلامية محددة.
- ❖ دعوة الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمؤسسات العربية والدولية المانحة إلى تخصيص الموازنات الصديقة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- ❖ تشكيل لجنة إستشارية من الأشخاص ذوي الإعاقة أصحاب الخبرة في المجال الإعلامي يهدف إثراء الأفكار الخاصة بالحملة الإعلامية، ودعوة الدول الأعضاء إلى تسمية ممثلينا في هذه اللجنة.

- دعوة المجلس إلى بحث إمكانية إنشاء موقع إلكتروني خاص بقضايا الإعاقة، وعلى أن تقوم الدول الأعضاء بتغذية هذا الموقع بكافة المعلومات والبيانات والأنشطة ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة.
- مواصلة العمل على بناء قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة بما يمكنهم من القيام بدورهم في القضايا ذات الصلة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.
- تنظيم دورة تدريبية حول إعداد التقارير الموازية لإتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولمنظمات المجتمع المدني المعنية، بالتعاون مع المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- دعوة الدول الأعضاء إلى تعظيم الإستفادة من القانون العربي الإسترشادي لحقوق لأشخاص ذوي الإعاقة الذي أقره مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعدل العرب والبرلمان العربي والطلب من الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب تقديم الدعم الفني اللازم للدول الأعضاء بناءاً على طلبها لمواءمة تشريعاتها وتحديثها بناءاً على القانون الإسترشادي بما ينعكس إيجاباً على أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- الترحيب بمبادرة جمهورية السودان للتدريب الكوادر العربية بناءاً على طلب الدول الأعضاء، في كلية الأطراف الصناعية بالخرطوم، ودعوة وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية في السودان إلى موافاة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالدعوة مشفوعة بكافة التفاصيل ذات الصلة حتى يتسنى تعميمها على الدول الأعضاء.

8- المشاركة في الورشة القطرية حول تشريعات المعاشات والتأمينات بين النصوص وروح القانون.

مكان وتاريخ التنفيذ :
الخرطوم – 18 مارس / آذار 2018.

الجهة المعنية بالتنفيذ :
الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية (القطاع الحكومي).

طبيعة مشاركة المنظمة :
شارك مدير المركز العربي للتأمينات الاجتماعية في الجلسة الافتتاحية بناء على الدعوة الرسمية من الجهة المنظمة.

أهداف النشاط :
مناقشة قضايا العمل الفني والمراجعة في ظل القانون الموحد (قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية لسنة 2016 ولائحة قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية لسنة 2017).

المشاركون :
شارك في الورشة 140 مشاركا من العاملين بالفروع الولائية ورئاسة القطاع الحكومي.

المحاور :
- قانون ولائحة المعاشات والتأمينات الاجتماعية.
- الاشتراكات من منظور الاجراءات والمطلوبات.
- معايير وأخلاقيات المراجعة الداخلية.
- اصابات العمل والعجز الصحي.
- إعادة التعيين وضم الخدمة السابقة.
- نشأة ودور المراجعة الداخلية.

- شروط إستحقاق المعاش.
- موجهات الفروع.
- دور حوكمة المراجعة الداخلية في حماية الصندوق.
- الاقتراض من المعاش.
- التوريث والجمع بين أكثر من معاش.

أهم التوصيات :

❖ إستكمال قواعد بيانات العاملين بالدولة للوحدات التابعة للقطاع الحكومي والاستفادة منها في مجال تحديد ربط الاشتراكات بالوحدات المختلفة بالمركز والولايات اضافة للأستفادة منها في مجال تسوية المنافع المستحقة للمتقاعدين وتقديرات الميزانية ... الخ.

❖ تعزيز العمل في جانب المراجعة الدورية للمعاشات الشهرية ورفع خطة لأستكمال مراجعة جميع المعاشات والبدء في تنفيذ المراجعة الكاملة لجميع المعاشات سنوياً.

❖ تفعيل المادة 68 من قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية لسنة 2016 الخاصة بالفحص الطبي الابتدائي والدوري وعند نهاية الخدمة.

❖ إعداد الدراسات اللازمة من قبل الادارة العامة للشؤون الفنية بالقطاعين بالمواد أو النصوص التي أفرزت عن وجود مشاكل أو معوقات أثناء التطبيق وذلك بغرض إتخاذ الاجراءات اللازمة وفق الأسس المتبعة لتعديل التشريعات.

❖ الإسراع في إستكمال حوسبة العمل الفني لضمان حوكمته.

❖ إعداد لائحة ومرشد للمراجعة الداخلية بشقيها المالي والفني.

❖ التطوير التقني للمراجع الفني والمالي.

❖ تطوير مهارات المراجع التحليلية والتدريب المستمر لكادر المراجعة بشقيه المالي والفني بما يواكب التطور التقني للمراجعة.

9- المشاركة في المؤتمر العام الخامس لأتحاد العمال المتقاعدين العرب.

الجهة المعنية بالتنفيذ :

الأمانة العامة لأتحاد العمال المتقاعدين العرب.

مكان وتاريخ التنفيذ :

جمهورية السودان – الخرطوم، قاعة الصداقة 29-31 يوليو / تموز 2018.

الجهات المشاركة:

شارك في المؤتمر منظمات إتحاد العمال المتقاعدين العرب (10) دول عربية /السودان – مصر – ليبيا – المغرب – لبنان – الأردن – العراق – البحرين – الكويت – فلسطين.

طبيعة مشاركة المنظمة :

شارك المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بناءاً على الدعوة الرسمية من قبل الجهة المنظمة.

أهداف النشاط :

➢ إنتخاب الأمين العام للدورة الجديدة 2018- 2023.

➢ إنتخاب رئيس المجلس التنفيذي لأتحاد العمال المتقاعدين العرب.

➢ تقديم التقرير العام للأمانة العامة والميزانية.

كلمات الجلسة الأفتتاحية كل من :

- سعادة الفريق أول ركن / بكري حسن صالح - النائب الأول لرئيس جمهورية السودان ورئيس مجلس الوزراء القومي.
- معالي السيدة / مشاعر أحمد الأمين - وزير الضمان والتنمية الاجتماعية.
- السيد / غسان غصن - الأمين العام للأتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.
- المهندس / يوسف علي عبد الكريم - رئيس إتحاد عام نقابات عمال السودان.
- السيد / خير السيد عبد القادر- الأمين العام لأتحاد المتقاعدين العرب.

مقررات وتوصيات المؤتمر :

❖ تم إجازة التقرير العام والميزانية.

❖ تم إنتخاب كل من :

- السيد / محمد جمعان الحضينة (الكويت) - رئيساً للمجلس التنفيذي لأتحاد العمال المتقاعدين العرب.
- السيد / خير السيد عبد القادر (السودان) - أميناً عاماً لأتحاد العمال المتقاعدين العرب
- السيد / عبد المنعم العزالي (مصر) - نائباً لرئيس المجلس التنفيذي.
- كما تم إختيار الأمانة العامة.

سابعاً : مجال الصحة والسلامة المهنية :

1- المؤتمر والمعرض الوطني الرابع للسلامة والصحة المهنية، تحت شعار "المناهج المبتكرة في مجال السلامة والصحة المهنية"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ومجلس السلامة والصحة المهنية في مملكة البحرين

مكان وتاريخ التنفيذ:

المنامة/ مملكة البحرين خلال الفترة (25 – 26/ 2018/4)

المشاركون والجهات المستفيدة :

400 مشارك من الشركات والمؤسسات والمنشآت الوطنية في مملكة البحرين.

أهداف النشاط :

- مناقشة سبل تطوير استراتيجيات السلامة والصحة وحماية بيئة العمل
- أثر تطوير الجانب التشريعي في مجال السلامة والصحة المهنية
- أهمية الوقاية من المخاطر المهنية ودعم الظروف الصحية للعاملين
- إدراك أهمية التعليم والتدريب والتشاور وتبادل المعلومات
- أهمية دور الحكومات والشركاء الاجتماعيين ومنظمات السلامة والصحة المهنية في تعزيز الوقاية
- تطوير المعرفة في مجال استخدام مؤشرات الأداء المرتبطة بقياس تطور ثقافة السلامة والصحة المهنية على المستوى الوطني ومستوى المنشآت.
- تعزيز البحث العلمي وإعداد الدراسات من خلال تطوير المعارف المبنية على التجربة والاستقراء.
- المقارنة بين النظم الإدارية في مجال السلامة والصحة المهنية وأثرها في خلق ثقافة السلامة في المنشآت على أسس قوية.
- الترويج لمبادئ السلامة والصحة المهنية والتطورات والمستجدات الاقليمية والدولية ذات الصلة.

المحاور :

- أثر القيادة الإدارية الناجحة على تطور ثقافة السلامة في المنشآت.
- علاقة مبادئ السلامة والصحة المهنية بين عولمة الاقتصاد والقدرة التنافسية.
- فاعلية خطط وبرامج التدريب والتأهيل وكيفية إدارة خدمات بيئة العمل في السلامة والصحة المهنية.
- السلامة والصحة المهنية الوقائية أولوية واستثمار في العنصر البشري.
- السلامة والصحة المهنية للقوى البشرية (تشريعاً - بحثاً- تنظيماً - وإجراءات علمية)
- قياس مستوى الأداء في السلامة والصحة المهنية على مستوى المنشآت.
- فعالية تطوير قوانين وتشريعات السلامة والصحة المهنية في تعزيز الوقاية.

الخبراء وأوراق العمل :

- **الجلسة الأولى: إدارة الصحة والسلامة :**

✓ المتحدث الرئيسي: Dr.Richard Judge مدير تنفيذي/المملكة المتحدة
✓ المتحدثين:السيد هاني محفوض وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
✓ السيد جاسم درويش GPIC
✓ الدكتور أمين الوريدات ILO
✓ السيدة سماح الأحمد BAPCO

- **الجلسة الثانية: إدارة السلامة والصحة لقطاع المقاولات:**

✓ المتحدث الرئيسي: Mr.Hafedh Al-Qassab مدير عام /بابكو
✓ المتحدثين:السيد علي مهدي وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
✓ Mr.Mark Burrows ASRY
✓ السيد محمد محسن وزارة الأشغال والبلديات والتخطيط العمراني
✓ Mr.Shayne Frahm BECHTEL

- **الجلسة الثالثة: صحة ورفاهية العامل:**

✓ المتحدث الرئيسي:الدكتور محمد صليل -أخصائي صحة مهنية GARMCO
✓ المتحدثين:الدكتورة وفاء الشراباتي وزارة الصحة
✓ الدكتورة مها آل شهاب المجلس البلدي وجمعية الصحة والسلامة البحرينية
✓ Dr.Trous Fenton BAPCO
✓ الدكتور أحمد الشطي وزارة الصحة- دولة الكويت

- **الجلسة الرابعة: دراسة حالة –الحوادث المهنية:**

✓ المتحدث الرئيسي: الدكتورة رانية رشدية القائم بأعمال مدير المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية/ منظمة العمل العربية

- **المتحدثين:**

✓ السيد اسماعيل محمد حسين BAPCO
✓ السيد هيثم النعيمي أوكسيتندال عُمان
✓ السيد هشام عبدالله البا
✓ السيد ياسر السفار تطوير للبترول

أهم التوصيات:

- الإشادة والتقدير للرعاية الكريمة التي حظِيَ بها المؤتمر من معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء الموقر واهتمامه وحرصه على توفير كل متطلبات النجاح للمؤتمر، وتوجيه برقية شكر وامتنان لمعاليه لتفضله برعاية المؤتمر الوطني للسلامة والصحة المهنية.
- توجيه الشكر إلى منظمة العمل العربية على مشاركتها في أعمال المؤتمر، والإشادة بجهودها في مجال تطوير النظم والممارسات على مستوى الوطن العربي في مجال تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية.
- الإشادة والشكر لجميع الجهات الداعمة لإقامة المؤتمر والمعرض المصاحب له ولجميع الحضور الكرام محاضرين ومشاركين من مختلف الجهات الحكومية والخاصة.
- التأكيد على دور ثقافة الصحة والسلامة المهنية الوقائية على المستوى المؤسسي والمستوى الوطني والتي تعني ضمان وجود بيئة عمل صحية وآمنة على جميع المستويات، وأهمية وجود نظام متكامل من الحقوق والواجبات والمسؤوليات المهنية يكون فيه مبدأ الوقاية الأولوية القصوى.
- التأكيد على أطراف الإنتاج الثلاثة للمزيد من الاهتمام بالإدارة الفعالة للمخاطر في بيئة العمل، والعمل على تحديث الأنظمة الإدارية والمهنية وفق مواصفات ومعايير عالمية، وينبغي على أطراف الإنتاج اعتبار الثقافة الوقائية جزءاً لايتجزأ من أنشطتهم الوظيفية.
- مواصلة السعي لتحقيق مستويات عالية من السلامة والصحة في العمل من خلال تعزيز الشراكة المجتمعية واعتبار ثقافة السلامة والصحة المهنية أولوية وطنية على مستوى الأفراد والمجتمع.
- أهمية تطوير وتعزيز قدرات الأجهزة الرسمية المعنية بمجال السلامة والصحة المهنية لتمكينها من مواكبة المستجدات ووضع خطط استراتيجية لحماية بيئة العمل.
- السعي لإنشاء مراكز متخصصة لتقييم المخاطر في بيئة العمل وفحص معدات السلامة والوقاية الشخصية وإصدار أنظمة معيارية قياسية لضمان ملاءمة معدات الوقاية الشخصية للاستخدام الصناعي.
- ضرورة رفع مستوى الوعي للمواطنين حول الحماية والوقاية من خلال وسائل الاعلام المختلفة لوضع وتنفيذ برامج تدريب وتثقيف وتوعية وقائية للعمال مع مراعاة ملاءمتها لطبيعة المخاطر السائدة في بيئة العمل.
- يدعو المؤتمر مجلس السلامة والصحة المهنية للعمل على تطوير التشريعات الوطنية في مجال السلامة والصحة المهنية، و إدراج المزيد من معايير إدارة المخاطر في بيئة العمل، بما يساهم في خفض معدلات الحوادث والإصابات المهنية.
- التأكيد على حق العمال ونقاباتهم في المعرفة والتدريب في مجال السلامة والصحة المهنية وبيئة العمل، وضرورة استشارة العمال وممثليهم في مجال السلامة والصحة المهنية وتشجيع مشاركتهم النشطة في كافة عناصر نظام إدارة السلامة والصحة المهنية.
- التأكيد على التعاون مع المنظمات العربية والدولية والمراكز العلمية ذات الصلة بحماية بيئة العمل لأغراض التأهيل والتدريب والتوعية من خلال برامج الدعم الفني والتقني لهذه الجهات.

المردود الفني لإنجاز النشاط:

تقديم الدعم الفني من خلال ترؤس الجلسة الرابعة وتقديم ورقة عمل باسم منظمة العمل العربية كمتحدث رئيسي بعنوان "الحوادث المهنية في بيئة العمل" الدكتورة رانية رشدية /القائم بأعمال مدير المعهد.

2- ورشة العمل حول "تفتيش العمل والممارسات الجيدة في السلامة والصحة المهنية في مصر"

الجهة المعنية بالتنفيذ:
منظمة العمل الدولية - المكتب الإقليمي للدول العربية بالتنسيق والتعاون مع مكتب منظمة العمل الدولية في القاهرة

مكان وتاريخ التنفيذ:
القاهرة / جمهورية مصر العربية خلال الفترة 19-2018/3/20

المشاركون والجهات المستفيدة :
20 مشاركاً يمثلون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والمركز الوطني للصحة والسلامة المهنية في جمهورية العراق، ووزارة العمل والمركز القومي لدراسات السلامة والصحة المهنية في جمهورية مصر العربية.

أهداف النشاط :
- تنظيم زيارة عمل لوفد من كبار موظفي وزارة العمل العراقية للاطلاع على النجاحات التي حققها جهاز تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية في جمهورية مصر العربية بدعم من منظمة العمل الدولية، في مجال حوسبة تفتيش العمل.
- تطوير مواد وآليات التدريب في التفتيش والسلامة والصحة المهنية.
- زيارة المركز القومي للسلامة والصحة المهنية.
- ورشة عمل تهدف إلى "تعزيز فعالية تفتيش العمل وسبل تطوير المركز الوطني للسلامة والصحة المهنية في الجمهورية العراقية".
- تبادل المعارف والممارسات الجيدة مع وزارة العمل في جمهورية مصر العربية.
- تعزيز التعاون التقني بين العراق ومصر ومنظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية بشأن تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية.

المحاور :
- زيارة وزارة العمل والمركز القومي لدراسات السلامة والصحة المهنية ولقاء كبار المسؤولين عن إدارة التفتيش في جمهورية مصر العربية.
- إنجازات مشروع منظمة العمل الدولية في مجال تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية
- حقيبة تدريبية (قانونية وفنية) فلسفية /منهجية/هيكلية.
- التجارب والممارسات الجيدة في مجال تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية
- الحوسبة ونظام التفتيش
- دور المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية في تعزيز القدرات الفنية للمركز الوطني للصحة والسلامة المهنية العراقي.
- تعزيز فعالية المراكز الوطنية للصحة والسلامة المهنية من خلال التخطيط الاستراتيجي ودعم الموارد البشرية والتقنية.

الخبراء وأوراق العمل :
تم توزيع المحاور على عدد من الخبراء من وزارة القوى العاملة المصرية وجامعة القاهرة ومنظمة العمل العربية، ومنظمة العمل الدولية

أهم التوصيات :

التوصيات الخاصة بمنظمة العمل العربية:

- ❖ إنشاء شبكة عربية الكترونية للتشبيك بين منظمة العمل العربية والمراكز الوطنية للصحة والسلامة المهنية في الدول العربية؛ مهمتها الدعم الفني المستمر لهذه المراكز بكل ما يلزم من معرفة ومعلومات وخبرات إضافة إلى إتاحة تبادل الممارسات الجيدة بين المراكز الوطنية العربية.
- ❖ إنشاء مكتبة الكترونية تتضمن جميع إصدارات المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية تتيح نشر ثقافة الصحة والسلامة المهنية لدى أطراف الإنتاج وجميع المعنيين والمهتمين.
- ❖ دعم أطراف الإنتاج في الدول العربية الأكثر احتياجاً والخارجة من النزاعات من خلال الدورات التدريبية المكثفة والدبلوم المهني للصحة والسلامة المهنية لتعزيز القدرات الوطنية بكافة الوسائل الممكنة.

المردود الفني لإنجاز النشاط :

تقديم ورقة عمل باسم منظمة العمل العربية بعنوان "دور المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية في تعزيز القدرات الفنية للمركز الوطني للصحة والسلامة المهنية العراقي"- الدكتورة رانية رشدية /القائم بأعمال مدير المعهد، وتم توزيع نسخ الكترونية من الدليل الاسترشادي 2018 " معايير وحدود ومؤشرات التعرض المهني" على السادة المشاركين.

3- دورتان تدريبيتان للمستوى الأول من البرنامج التدريبي في الصحة والسلامة المهنية

مكان وتاريخ التنفيذ :

الجمهورية الإسلامية الموريتانية- نواكشوط (19-2018/11/23)

المشاركون والجهات المستفيدة :

شارك في أعمالهما عشرون متدرباً من الكوادر الفنية في مجال الصحة والسلامة المهنية والعاملة في المكتب الوطني لطب الشغل (10 ممرضين و10 أطباء ومهندسين)

المحاور:

- أساسيات ومفاهيم عامة
- تعزيز الصحة والسلامة المهنية في العمل – رؤية منظمة العمل العربية
- أسباب حوادث العمل وطرق الوقاية منها
- مخاطر بيئة العمل (البيولوجية والحيوية والكيميائية والكهربائية والميكانيكية)
- الوقاية من الحريق
- خدمات الرعاية الصحية الأساسية
- الصحة والسلامة في أنشطة تداول المواد والنفايات الخطرة
- الصحة والسلامة المهنية في أنشطة الزراعة والمناجم والمحاجر.
- بيئة المنشآت الصحية:صحة وسلامة العاملين وتأمين بيئة العمل
- معدات الوقاية الشخصية

النتائج :

- ❖ تخلل أعمال الدورتين التدريبيتين العديد من المناقشات والمداخلات العلمية من قبل كل من السادة الخبراء والمتدربين
- ❖ أجري تقييم نهائي للسادة المتدربين حول كافة المحاور المطروحة؛ للوقوف على مدى الاستفادة من المادة العلمية المقدمة.
- ❖ لوحظ ارتفاع سوية المعرفة والقدرة على اختيار الإجابات الصحيحة، مما يؤكد تحقيق الأهداف المرجوة.

- ❖ وزعت حقيبة المتدرب التي تتضمن المادة التدريبية ونسخ من إصدارات المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية.
- ❖ تقييم أعمال الدورتين التدريبيتين وأداء المدربين من خلال توزيع استمارات التقييم على المجموعتين المتدربتين.
- ❖ وزعت شهادات تدريب معتمدة من منظمة العمل العربية على السادة المشاركين.
- ❖ في إطار الدعم الفني تم تسليم المكتب الوطني لطب الشغل التابع للوزارة مجموعة كاملة من الإصدارات الصادرة عن منظمة العمل العربية في مجال الصحة والسلامة المهنية.
- ❖ تم وضع المحاور الرئيسية للمستويين الثاني والثالث للبرنامج التأهيلي بناء على نتائج تقييم السادة المتدربين.

4- دورتان تدريبيتان حول:
"نظام التسجيل والإبلاغ عن حوادث وإصابات العمل" و"السلامة في الأعمال الإنشائية"

مكان وتاريخ التنفيذ :
جمهورية العراق- بغداد (2-2018/12/4)

المحــاور:
وقد استهدفت الدورة التدريبية الأولى"نظام التسجيل والإبلاغ عن حوادث وإصابات العمل" تدريب 25 مشاركاً على المحاور التالية:

- عناصر وأهداف تأسيس النظام الوطني لتسجيل إصابات العمل والإبلاغ عنها
- التشريعات الوطنية الخاصة بالصحة والسلامة المهنية والنظام الوطني للتسجيل والإبلاغ
- أدوار الجهات المعنية بالتسجيل والإبلاغ عن حوادث وإصابات العمل
- أمثلة مختصرة عن التصنيفات المعيارية والدولية للبيانات المتعلقة بإصابات العمل
- الترميز المعياري للبيانات المجمعة وتحليلها ونشرها من قبل السلطة المختصة
- تدريب عملي حول الإبلاغ عن حادث من قبل صاحب العمل وتصنيف الإصابة من قبل السلطة المختصة

في حين استهدفت الدورة التدريبية الثانية " السلامة في الأعمال الإنشائية" إعداد 30 مشاركاً من الكوادر الفنية العاملة في مجال الصحة والسلامة المهنية من خلال المحاور التالية:

- التشريعات الوطنية ذات الصلة بالصحة والسلامة المهنية
- تقييم مخاطر بيئة العمل في مواقع البناء
- مخاطر أعمال الهدم والحفر
- التحقيق في حوادث العمل
- أنواع السقالات ومجالات استخدامها وأساليب فحصها ومخاطر العمل عليها
- اشتراطات السلامة على الارتفاعات وحوادث السقوط وأسبابها ووسائل الوقاية
- معدات الوقاية الشخصية
- أنواع الروافع وعيوبها وأساليب فحصها واعتمادها ومخاطر العمل عليها
- إجراءات السلامة في أعمال التحميل وتأمين الأحمال
- الأمراض المهنية في قطاع التشييد والبناء

المشاركون والجهات المستفيدة :
شارك في افتتاح أعمال الدورتين **55 مشاركاً** من الكوادر المعنية بالصحة والسلامة المهنية من ممثلي أطراف الإنتاج الثلاث في المحافظات العراقية في مقر المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية التابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في بغداد.

الخبراء وأوراق العمل:
نوقشت خلال ثلاثة أيام عمل مواضيع مختلفة من خلال جلسات علمية متخصصة وعروض تقديمية وأفلام توضيحية ؛ وقام بالتدريب على المحاور الرئيسية كل من السادة والسيدات:

- ✓ الدكتور بسام أبو الذهب
- ✓ المهندس عاطف علي حسن
- ✓ الأستاذة أزهار فاضل ماجد
- ✓ المهندسة تمارة سامي
- ✓ المهندس حيدر مهدي عباس

النتائج والتوصيات :
تخلل أعمال الدورتين التدريبيتين العديد من المناقشات والمداخلات العلمية من قبل كل من السادة الخبراء والمتدربين والتي ساهمت في إثراء الجلسات كما وزعت حقيبة المتدرب التي تتضمن المادة التدريبية ونسخ الكترونية من إصدارات المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية.

- ❖ ضرورة استمرار الدعم الفني من قبل منظمة العمل العربية لتدريب الكوادر الوطنية لتتمكن من القيام بمهامها على أحسن وجه،
- ❖ تقديم المشورة في مراجعة الاستراتيجية الوطنية للصحة والسلامة المهنية في ضوء قرار فك الإرتباط مع المحافظات العراقية.

5- المشاركة في اليوم العالمي للصحة والسلامة المهنية.

مكان وتاريخ التنفيذ :
الخرطوم – وزارة الصحة بولاية الخرطوم (قاعة د. عبد الرحمن العشا) – 26 أبريل / نيسان 2018.

الجهة المعنية بالتنفيذ :
وزارة الصحة ولاية الخرطوم ، الإدارة العامة لتعزيز الصحة – إدارة الصحة المهنية.

أهداف النشاط :
الإحتفال باليوم العالمي للسلامة والصحة المهنية (الثامن والعشرون من أبريل).

الجهات المشاركة :

- وزارة الصحة الاتحادية.
- الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس.
- مجموعة شركات دال الغذائية.
- وزارة الداخلية – الدفاع المدني.
- التصنيع الحربي.
- وزارة التنمية الاجتماعية بولاية الخرطوم.
- التدريب المهني.
- المركز العربي للتأمينات الاجتماعية .
- اجهزة الاعلام.

طبيعة مشاركة المنظمة :
شارك المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم تلبية للدعوة الرسمية.

6- المشاركة في الاحتفال باليوم العالمي للصحة والسلامة في العمل بالجزائر

مكان وتاريخ التنفيذ :
الجزائر، 28 أبريل 2018

طبيعة المشاركة :
تلبية لدعوة وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجزائر بمناسبة اليوم العالمي للسلامة والصحة في العمل شارك معهد الجزائر في حفل افتتاح هذه النشاط الذي أقيم في الجزائر للسنة (14) على التوالي وذلك بالتنسيق مع مكتب العمل الدولي بمشاركة الهيئات المكلفة بالوقاية من الأخطار المهنية وبحضور المنظمات النقابية للعمال والمستخدمين ورؤساء المؤسسات وكذا الدوائر الوزارية والهيئات الوطني.

7- المشاركة في الورشة التدريبية حول"تدريب المدربين في مجال تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية ومكافحة عمل الأطفال"

الجهة المعنية بالتنفيذ :
منظمة العمل الدولية /المكتب الإقليمي للدول العربية بالتنسيق والتعاون مع مكتب ILO / دمشق

مكان وتاريخ التنفيذ :
الجمهورية العربية السورية خلال الفترة 16-2018/12/20

الجهات المشاركة :
27 مشاركاً من (مدراء تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية ورؤساء أقسام ومشرفين ومفتشي العمل والصحة والسلامة المهنية ومسؤولي التخطيط ورسم السياسات) يمثلون أطراف الإنتاج الثلاث والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في المحافظات السورية

طبيعة مشاركة المنظمة :
مشاركة المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية، وتقديم ثلاث أوراق عمل باسم منظمة العمل العربية بعنوان:
- "تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية وعمل الأطفال في معايير العمل العربية"
- "المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية ودوره في الحد من حوادث العمل والأمراض المهنية في المنطقة العربية"
- دور تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في تطوير معايير العمل ومكافحة عمل الأطفال / تجارب من الدول العربية"

بالإضافة إلى المشاركة في مجموعات العمل وصياغة التوصيات الختامية.

أهداف النشاط :
- بناء قدرات المشاركين المعنيين بتفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية ومكافحة عمل الأطفال في الجمهورية العربية السورية،
- التعريف بالممارسات الحديثة في مجال تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية
- التعريف بتشريعات العمل الوطنية ومعايير العمل العربية والدولية ذات الصلة لتعزيز فعالية تفتيش العمل بهدف تحقيق درجة عالية من الامتثال للتشريعات وخلق بيئة عمل صحية وآمنة.
- تعزيز استقرار علاقات العمل،خاصة في القطاعات الأكثر خطورة وانتهاكاً للأحكام القانونية.
- تنفيذ البرنامج على مرحلتين (2018-2019).

محاور النشاط:

- معايير العمل العربية حول تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية وعمل الأطفال
- التشريعات الوطنية ذات الصلة
- أهم التحديات التي تواجه تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية في الجمهورية العربية السورية
- التجارب والممارسات الجيدة في مجال تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية
- دور تفتيش العمل في تطبيق معايير العمل العربية والدولية حول حماية الحقوق العمالية والسلامة والصحة المهنية ومكافحة عمل الأطفال.
- إدماج قضايا النوع الاجتماعي في تفتيش العمل والتطبيق الفعال للتشريعات ذات العلاقة.

التوصيات :

- ❖ إعداد دراسات حول عمل الأطفال للوضع الراهن في الجمهورية العربية السورية
- ❖ إعداد دراسات تتعلق بسلامة البناء في مرحلة إعادة الإعمار بالتنسيق مع وزارة الإدارة المحلية والبيئة ونقابة المهندسين.
- ❖ تضمين المناهج الدراسية في جميع المراحل التعليمية مادة "السلامة والصحة المهنية"
- ❖ تعيين خريجي معهد الدراسات العمالية والذين أخضعوا لدورات تدريبية في مجال السلامة والصحة المهنية في نفس مجال العمل ضمن إداراتهم.
- ❖ خلق نظام التفتيش الذاتي في السلامة والصحة المهنية للمنشآت التي تستخدم 500 عامل فأكثر بالتنسيق مع منظمة العمل الدولية والمعهد العربي للسلامة والصحة المهنية/ منظمة العمل العربية، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومنظمة أصحاب الأعمال.
- ❖ حوسبة وأتمتة تفتيش العمل والتأمينات الاجتماعية والسلامة والصحة المهنية وإنشاء قاعدة بيانات للتفتيش
- ❖ دعم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من قبل منظمة العمل الدولية بأجهزة رصد بيئة العمل وتحديث المعرض القائم في المؤسسة بما يتوافق مع التطور الحالي
- ❖ إقامة دورات تأهيلية عالية المستوى لمفتشي العمل والتأمينات الاجتماعية والسلامة والصحة المهنية بالتعاون مع المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية فيما يلي:
  - التحقيق في حوادث العمل وأسبابها ووضع الحلول للوقاية منها وكتابة التقارير
  - تقييم بيئة العمل ودراسة المخاطر وتحليلها
  - عمالة الأطفال
- ❖ أن تقوم منظمة العمل الدولية بإعداد الدراسات اللازمة لوضع الحدود العتبية لتجنب مخاطر العمل للأطفال من سن (*15-18*).
- ❖ إعداد المزيد من الدراسات حول تأثير الحرب على عمل الأطفال.
- ❖ تقديم الدعم للجمعيات والمؤسسات الأهلية لما لها من دور فعال في الحد من ظاهرة عمل الأطفال كونها تقدم الإعانات للأسر الفقيرة.
- ❖ إعداد برامج خاصة تعليمية لإعادة دمج الأطفال بالتعليم نتيجة عدم دخولهم المدارس بسبب الحرب.
- ❖ التعاون والتنسيق بين المؤسسات الحكومية لتحديد مدى التعاون الفني بينها في مجالات العمل، والتأمينات الاجتماعية، والسلامة والصحة المهنية.
- ❖ تعزيز الحوار الاجتماعي بين أطراف الانتاج الثلاث.
- ❖ زيادة عدد الكادر التفتيشي في ضوء الإمكانيات المتاحة.
- ❖ إقامة ورشات عمل لمفتشي العمل الزراعي والسلامة والصحة المهنية بالتنسيق بين وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وغرف الزراعة ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والاتحاد العام للفلاحين.
- ❖ دراسة وتوصيف الواقع الراهن للسلامة والصحة المهنية في الجمهورية العربية السورية بالتنسيق مع منظمة العمل الدولية وتحديد الاحتياجات ومن ثم الأولويات في وضع استراتيجية واضحة تطبق وفق جدول زمني محدد.

ثانياً
محور التنمية البشرية والتشغيل

يمثل محور التنمية البشرية مكان الصدارة فى سلم اهتمامات منظمة العمل العربية انطلاقاً من ان الإنسان العربى هو هدف وغاية التنمية ومن هنا جاء اهتمام المنظمة بدراسة واقع التشغيل والبطالة فى الدول العربية، فتنوعت جهودها لزيادة فرص التشغيل والحد من تفاقم معدلات البطالة وصياغة سياسات تشغيلية تستجيب للمتطلبات التى فرضتها التطورات السياسية والاقتصادية السريعة، تحرص المنظمة على رفع كفاءة إنتاجية القوى العاملة العربية من خلال التدريب والتأهيل للمنافسة في أسواق العمل وبأجور مجزية وقد ركزت منظمة العمل العربية فى هذا السياق على قضايا تشغيل الشباب العربى فى كافة أنشطتها وبرامجها وفي مقدمة ذلك مشروع تشغيل الشباب.

وفى هذا الإطار تبنت المنظمة توجهاً فريداً فى الربط بين التنمية والتشغيل، كان ذلك دافعاً قوياً لتجسيد سبل التعاون بين الشركاء الاجتماعيين والفاعلين الاقتصاديين فى الدول العربية وتعزيزاً لساحة العمل العربي المشترك بقوى جديدة تسهم فى دعم هذه الثنائية الترابطية بين التنمية والتشغيل، والذى كرست له منتديات التنمية والتشغيل التى عقدت بالدوحة عام 2008 والرياض عام 2014.

هذا وقد سعت المنظمة من خلال هذا المحور إلى تنشيط مبادرات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها رافداً من روافد التنمية واتاحة فرص عمل، كما أهتمت بتعظيم دور القطاع الخاص وذلك من منطلق قدرته على الاسهام فى الاصلاح الاقتصادي حيث يستطيع هذا القطاع بالتعاون مع الحكومات تحديد الاتجاه العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الاقطار العربية.

هذا وقد سعت المنظمة إلى تكثيف جهودها في مجال التدريب ودراسة الاحتياجات التدريبية والعلاقة بين القوى العاملة وجودة وحركة التشغيل وذلك استناداً إلى إصدارها الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل في تونس عام 2003 والاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني بالرياض عام 2010 والتي تهدف إلى تعزيز الشراكة بين الجهات المزودة للتدريب والتعليم المهني والتقني والجهات المستخدمة لمخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني واحتياجات أسواق العمل.

كما أولت المنظمة اهتماماً خاصاً بقضايا الهجرة وتنقل العمالة العربية من خلال رصد ومتابعة تيارات الهجرة وتنقل الأيدي العاملة العربية والوقوف على الأثار المترتبة عن الهجرة الدولية على رأس المال في الدول المرسلة للعمالة، ودعت المنظمة إلى الاهتمام بالكفاءات العربية المهاجرة ومتابعتها وتشجيعها للعودة للحد من استنزاف العقول المهاجرة من خلال توفير الظروف والمناخ العلمي والثقافي والامتيازات التي تكفل الاستفادة من هذه العقول.

وقد توجت المنظمة أهتمامها بهذا المحور من خلال إصدار خمسة تقارير تشغيل تساعد على بناء استراتيجيات وسياسات لوضع حلول تواجه مشكلات قضايا العمل في الوطن العربي، هذا فضلا عن اصدار التصنيف العربي المعياري للمهن عام 2008 الذي ضم اكثر من 3000 مهنة والذي يهدف إلى توحيد مسميات المهن على صعيد الوطن العربي، باعتباره أحد الأدوات لتيسير تنقل العمالة العربية ومواجهة مشكلة البطالة في الوطن العربي.

بالإضافة إلى إصدار العقد العربي للتشغيل والبرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة وذلك في إطار سعيها لمواجهة مشكلة البطالة من كافة جوانبها.

ويشارك في هذا المحور كل من المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر وكذلك المركز العربي لتنمية الموارد البشرية بطرابلس.

أولاً : مجال التشغيل :

1- ورشة عمل قطرية حول " تنمية الموارد البشرية وتعزيز القدرات القيادية" .

مكان وتاريخ التنفيذ:
بغداد/ جمهورية العراق خلال الفترة 3 – 5 مارس/ آذار 2018.

الجهة المعنية بالتنفيذ:
إدارة التنمية البشرية والتشغيل والمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد العام لنقابات عمال العراق.

أهداف النشاط :
- تعميق الحوار والتشاور بين المعنيين باتخاذ القرار في مختلف الهيئات والمؤسسات الوطنية المعنية بقضايا التشغيل والحد من البطالة والفقر من أجل التوصل إلى إيجاد الحلول المناسبة لتوفير مختلف العناصر والعوامل الإيجابية المساعدة لتحقيق هذا الهدف.
- متابعة مراحل التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل.
- دعم المنظمات العمالية ليكون لها دور أكبر في المشاركة في وضع سياسات وخطط الإنتاج.
- التوعية بأهمية النهوض بالتعليم والتدريب المهني، والعمل على زيادة نسب الالتحاق به وربطه باحتياجات أسواق العمل وإشراك أصحاب الأعمال في المشاركة بالتخطيط له وتمويله.

المشاركون والجهات المستفيدة :
- شارك في أعمال هذه الورشة (110) مشاركا ومشاركة يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في جمهورية العراق.

قيادات وكوادر اتحاد نقابات عمال العراق فضلاً عن مشاركة أطراف الإنتاج في جمهورية العراق.

المحـــاور:
- ظاهرة الفقر في العراق ... الوقائع – المؤشرات – المعالجات.
- دور العمل النقابي العراقي لتحقيق أهداف التنمية الشاملة.
- مراكز التدريب المهني ودورها في تأهيل وتنمية الموارد البشرية.
- التنمية المستدامة ... المنطلقات – الأهداف – المسارات.
- نظم الأمن الاجتماعي في العراق – الضمان الاجتماعي (نموذجاً).
- منظمة العمل العربية (النشأة والأهداف – مهام المرحلة).

أهم التوصيات :
- الدعوة إلى تفعيل اتفاقيات واستراتيجيات العمل العربية، خاصة المتعلقة منها بتنمية القوى العاملة والتشغيل.
- حث مؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني على وضع استراتيجيات تهدف إلى موائمة مخرجاتها مع الاحتياجات الفعلية لمتطلبات أسواق العمل سريعة التغيير من أجل مواجهة تحديات البطالة خاصة بطالة الشباب وحديثي التخرج.
- تعزيز التعاون والشراكة بين أطراف الإنتاج والسعي إلى تمكين القطاع الخاص ليكون عنصراً أساسياً في

رسم السياسات التنموية المستدامة ومشاركا في اتخاذ القرار.

- ❖ دعم العمل النقابي وتطوير قدرات قياداته التنظيمية والمهارية والتعليمية والحفاظ على وحدته واستقلاليته مما يسهم في تمكين التنظيمات النقابية من أداء دورها في رفع معدلات النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي.
- ❖ دعم وتشجيع المشروعات الصغرى والصغيرة، والمتوسطة، والعمل على توفير مستلزمات نجاحها، لما لذلك من مساهمة إيجابية في التنمية والحد من مشكلة البطالة وما يترتب عليها من عواقب.
- ❖ العمل على تطوير تشريعات العمل وتوفير بيئة تشريعية مرنة ومحفزة من قبل الدولة للقطاع الخاص لتشجيعه للدخول في استثمارات تنموية تكاملية طويلة المدى، للمساهمة في بناء صرح اقتصادي ويعزز الدخل الوطني.
- ❖ إيجاد الحلول المناسبة للاقتصاد غير المنظم، والعمل على تنظيمه وتطويره ودمجه ضمن المنظومة الاقتصادية، للمساهمة في دفع عجلة التنمية للمجتمع.
- ❖ إيلاء المزيد من الاهتمام بالتوجيه والارشاد المهني لمساعدة الشباب في التكيف مع الظروف المتغيرة واتخاذ الاتجاه المهني الذي يتناسب مع مؤهلاتهم وقدراتهم الإنتاجية.

2- ورشة عمل قطرية حول " تفاعل وانسجام أطراف الإنتاج يعزز دعم تنفيذ خطط التنمية المستدامة "

مكان وتاريخ التنفيذ:
الكويت ، 24 – 26 ابريل / نيسان 2018.

الجهة المعنية بالتنفيذ:
إدارة التنمية البشرية والتشغيل، بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد العام لعمال الكويت.

أهداف النشاط :

- ➢ التعرف على أسس وشروط وأهداف الحوار في ضوء اهداف التنمية المستدامة.
- ➢ الوقوف على دور الحركة النقابية في ظل تنامى وانتشار انماط العمل الجديدة.
- ➢ الوقوف على معوقات الحوار في مجتمعاتنا العربية وسبل تجاوزها.
- ➢ تعزيز التعاون العربي بكل أشكاله الممكنة لتنمية القوى العاملة العربية ومعالجة مشكلات البطالة في الوطن العربي.

المشاركون والجهات المستفيدة :
شارك في أعمال هذه الندوة أكثر من (60) مشاركا ومشاركة في مقدمتهم قيادات الاتحاد العام لعمال الكويت، وعدد من قيادات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والهيئة العامة للقوى العاملة وغرفة تجارة وصناعة الكويت، فضلا عن عدد من المختصين بقضايا التنمية والتشغيل بدولة الكويت كما شارك عدد من السادة رجال الاعلام والصحافة والمهتمين بقضايا العمل والعمال، وقيادات وكوادر اتحاد عمال الكويت وأطراف الإنتاج في دولة الكويت.

المحـــاور:

- الحوار الثلاثي بين أطراف الانتاج ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية.
  عرضه الأستاذ الدكتور/ أحمد الشوابكة.
- نحو تعاون بين أطراف الانتاج من اجل تنمية مستدامة.
  عرضته السيدة/ وجدان بن عياد.
- تجربة الثلاثية والتشاور المنظم بين أطراف الإنتاج.
  عرضه السيد/ علي الحسيان.
- أثر تنمية الموارد البشرية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.
  عرضه الأستاذ الدكتور/ علي خليل.
- **دور القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة.**
  عرضه الدكتور/ فيصل المناور.
- نحو تعاون بين أطراف الإنتاج من اجل تنمية مستدامة.
  عرضه السيد/ فهد علي المراد
- **دور منظمة العمل العربية في تكريس التعاون بين قوى الانتاج.**
  عرضته السيدة/ رباب طلعت.

أهم التوصيات:

- ❖ دعوة أطراف الانتاج الثلاثة إلى التوسع في ممارسة الحوار وتعزيز قنوات الاتصال والمشاركة الفاعلة خاصة في مجالات رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية التنموية للنهوض بالتشغيل والتصدي لمشكلات البطالة.
- ❖ دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة إلى وضع الإطار التشريعي الملائم لتنظيم الحوار الاجتماعي بما يمكن من تنفيذ اهداف التنمية المستدامة وتحقيق النتائج الكفيلة بتطوير النمو الاقتصادي والادماج الاجتماعي وتحقيق الرفاه لأفراد المجتمع.
- ❖ دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة إلى الاهتمام بالبحث العلمي والأنشطة الابتكارية الهادفة إلى زيادة المعرفة، وتعزيز الانفاق عليه وتوفير مناخ ملائم مشترك لتنمية الموارد البشرية كعنصر محرك لعملية الإنتاج.
- ❖ تعزيز التعاون والشراكة بين أطراف الإنتاج والسعي إلى تمكين القطاع الخاص ليكون عنصراً أساسياً في رسم السياسات التنموية المستدامة ومشاركا في اتخاذ القرار، وتحفيزه للمساهمة في توفير فرص العمل بأجر مجز لدعم اهداف التنمية المستدامة.
- ❖ العمل على وضع البرامج والسياسات الكفيلة بتطوير الخدمات اللازمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من تدريب وتمويل وتسويق عبر الشراكة بين القطاعيين العام والخاص.
- ❖ دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة في دولة الكويت للمساهمة في تنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة الذي تتولى متابعة تنفيذه منظمة العمل العربية تنفيذا لقرارات القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية التنموية التي عقدت في الكويت 2009 والقمم الاقتصادية الموالية لها.
- ❖ العمل على نشر ثقافة التعليم والتدريب التقني والمهني بما يدعم رد الاعتبار إلى المهن وإعلاء قيمة العمل وزيادة اعداد الملتحقين بالتعليم والتدريب التقني والمهني استجابة لمتطلبات العقد العربي للتشغيل.

3- اطلاق التقرير العربي السادس حول التشغيل والبطالة في الوطن العربي (أسواق العمل في الدول العربية: تحليل للحاضر واستشراف للمستقبل).

مكان وتاريخ التنفيذ:

تونس 27 يونيو/ حزيران 2018.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة التنمية البشرية والتشغيل، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية بالجمهورية التونسية.

مبررات النشاط :

وضعت منظمة العمل العربية قضية التشغيل والبطالة في صدارة اهتماماتها، وخصصت العديد من أنشطتها وإصداراتها من أجل معالجتها من مختلف جوانبها، وفي سياق الجهود المتواصلة التي تبذلها المنظمة في هذا السبيل، قامت بإصدار سلسلة من التقارير حول " التشغيل والبطالة في الدول العربية " بصفة منتظمة كل سنتين، وقد أصبحت هذه السلسلة أحد أهم الوثائق التحليلية للواقع العربي في جوانبه التنموية خلال السنوات الأخيرة، منذ صدور العدد الأول في عام 2008، وحتى هذا العدد السادس 2018.

أهداف النشاط :

- الحفاظ على دورية إصدار هذا التقرير كل عامين بالإمكانيات الذاتية الخالصة لمنظمة العمل العربية، ليقدم مضموناً مفيداً لصانعي السياسات ومتخذي القرارات العرب في مجال التشغيل والبطالة، لما يتضمنه من بيانات ومعلومات غزيرة وتحليلات إضافية ومعمقة حول تلك المعضلة التي تؤرق أقطارنا العربية.
- على امتداد السنوات العشر الماضية، أصبح هذا التقرير مرجعاً هاماً للباحثين والدارسين والمسئولين والمهتمين بالشأن التنموي والتشغيل العربي، لما يمثله من لغة موحدة مشتركة، تأكد فكرة التضامن والتعاون العربي الوثيق من أجل البحث عن حلول ناجعة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية على تعددها وتنوعها.
- الوقوف على الوضع الراهن لقضايا التشغيل والبطالة في الدول العربية، واستشراف التوجهات والتصورات المستقبلية.
- التعرف على أثر التطورات الاقتصادية والاجتماعية العالمية والعربية وانعكاساتها على أسواق العمل.
- بحث سبل تطوير العمل في القطاع الزراعي وأهمية استخدام التكنولوجيا لتطويره.
- الترويج للاقتصاد الأزرق والتأكيد على إمكانية مساهمته في التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل.

المشاركون والجهات المستفيدة :

تم تنظيم حفل إطلاق التقرير العربي السادس حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، تحت إشراف دولة السيد / يوسف الشاهد – رئيس الحكومة التونسية، وبالتعاون والتنسيق مع معالي السيد / محمد الطرابلسي – وزير الشؤون الاجتماعية في تونس، وقد شارك في هذا المحفل (112) مشاركاً من الدول العربية والمختصين من تونس بالإضافة إلى عدد كبير من السفراء المعتمدون في تونس وعدد من السادة الوزراء والمنظمات العربية المتخصصة التي تتخذ من تونس مقراً لها، فضلا عن الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي اناب عنه معالي الدكتور / عبد اللطيف عبيد – الأمين العام المساعد – رئيس مركز الجامعة بتونس.

المحـــاور:

- أسواق العمل العربية: الملامح الأساسية والتوجهات المستقبلية.
- التطورات الاقتصادية والاجتماعية العربية وآثارها على التشغيل.
- دور التدريب المهني في تأهيل الشباب لسوق العمل.
- الأبعاد الاجتماعية لقضايا البطالة والتشغيل في إطار الإعلان العالمي للعدالة الاجتماعية.
- قضايا الهجرة وانعكاساتها على أسواق العمل.
- التطورات التكنولوجية الحديثة وأثرها على أسواق العمل في العالم وفي الدول العربية خصوصا.
- البطالة والفقر وتهديد السلم الاجتماعي في الوطن العربي.
- الاقتصاد الأزرق: المسطحات المائية وسيلة تشغيل ناجعة ورافد اقتصادي مهم.

4- الورشة القطرية حول " دعم منظومة التشغيل الوطني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة" .

مكان وتاريخ التنفيذ:

صلالة/ سلطنة عمان، 29 – 31 يوليو/ تموز 2018

الجهة المعنية بالتنفيذ:

(إدارة التنمية البشرية والتشغيل، بالتعاون والتنسيق مع المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر).

أهداف النشاط :

- تبادل المعلومات الخاصة بالتجارب الناجحة بين المشاركين.
- الوقوف على سبل مواجهة التحديات التي تعترض قضية التشغيل وتوفير فرص العمل.
- الوقوف على كيفية تفعيل دور القطاع الخاص للمساهمة في توفير فرص العمل ودعم الاقتصاد والوطني.
- بحث سبل الاستفادة من الاقتصاد الأزرق لتوفير فرص العمل في المساهمة في دعم الاستثمار.
- وسائل تفعيل عمل الصناعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، لإيجاد فرص عمل وتعزيز الاقتصاد.
- العمل على تحريك عناصر سوق العمل للتخلص من الرقابة والجمود وجعله جاذباً للمهارات والخبرات الحديثة.
- الاطلاع على المستوى التقني في الزراعة وعلى وجه الخصوص زراعة المحاصيل كثيفة الاستخدام للعمالة وسبل الاستفادة من ذلك.

المشاركون والجهات المستفيدة :

شارك في حفل افتتاح أعمال الورشة عدد (100) مشارك ومشاركة يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في سلطنة عُمان، من الكوادر المتخصصة في مجال عمل الورشة من المتخصصين في وزارة القوى العاملة، وعدد من الخبراء المتخصصين، واستمر عدد (70) مشارك ومشاركة لحضور فعاليات الورشة كاملة.

أطراف الإنتاج الثلاثة في سلطنة عمان.

المحـــاور:

- النمو الاقتصادي المتزايد ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.
- دور التكنولوجيا المتقدمة للمعلومات والاتصالات في توفير فرص العمل.

- المعايير المهنية وبرامج ومناهج التعليم والتدريب التقني والمهني.
- خطط التشغيل المستقبلية.
- الاقتصاد الأخضر وتوفير فرص العمل.
- قرارات القمم العربية الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بالتدريب والتشغيل.

الخبراء واوراق العمل :

تضمن جدول أعمال الورشة على مدى ثلاثة أيام عمل متتالية، تناول فيها السادة الخبراء بالعرض والتحليل والمناقشة للمواضيع الآتية:

- ✓ واقع وآفاق منظومة التشغيل في سلطنة عُمان، وقدمها السيد / سالم بن نصير الحضرمي
- ✓ الشراكة والحوار أساس تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وقدمها السيد الدكتور/ عدنان ياسين مصطفى.
- ✓ دور المعايير المهنية في تطوير التعليم المهني والتقني والارتقاء بمستوى الأداء في سوق العمل، قدمها السيد الدكتور/ محمد بن مصطفى النجار.
- ✓ الاقتصاد الأخضر ودوره في دعم منظومة التشغيل، قدمتها السيدة/ رباب طلعت حامد.
- ✓ البرنامج العربي المتكامل للتشغيل والحد من البطالة، قدمها السيد / محمد شريف داود – مستشار المدير العام لمنظمة العمل العربية.
- ✓ الأنماط الجديدة للعمل والتكنولوجيا المتقدمة للمعلومات والاتصالات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وقدمها السيد الدكتور/ فيصل المناور.

أهم التوصيات :

- ❖ تعزيز مبدأ التشغيل الذاتي من خلال نشر التوعية والتدريب على ريادة الأعمال وتمكينهم من خلال تقديم الدعم الفني، وتحفيز مؤسسات القطاع الخاص للقيام بدور فاعل ومؤثر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ❖ الدعوة إلى اقرار استراتيجيات تعتمد على الطاقة الانظف والطاقة المتجددة.
- ❖ الاستفادة من بعض التجارب الرائدة في مجال التنمية المستدامة لا سيما في البلدان التي شهدت نمواً اقتصادياً لافتاً بسبب السياسات والخطط الاقتصادية الناجحة التي تم تبنيها في تلك البلدان، على سبيل المثال، التجربة الماليزية والسنغافورية.
- ❖ تشجيع فرص الابداع والمشاركة امام الشباب ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسهم في توفير فرص العمل أمام خريجي المؤسسات التعليمية والتدريب المهني الذي يراعي احتياجات سوق العمل.
- ❖ العمل على الاستفادة من دور التنظيمات العمالية في سلطنة عمان وتعزيز دورها في ظل تنامي وانتشار أنماط العمل الجديدة خاصة في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية الرابعة، وتعزيز دورها في رسم الخطط الإنتاجية وتمكين الكوادر القيادية على تحمل المسؤوليات في إنجاح أهداف التنمية المستدامة.
- ❖ العمل على تحقيق شراكة حقيقة بين القطاعين العام والخاص ليكون عنصرا أساسيا في رسم السياسات التنموية المستدامة ومشاركا في صنع القرار، والتأكيد على أهمية الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعين على المستوى الوطني لتعزيز التعاون على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ❖ مراجعة التشريعات القانونية المنظمة لقطاع العمل مثل: قانون العمل والتأمينات الاجتماعية، وتقليص الفجوة

بين القطاعين العام والخاص ليكون القطاع الخاص جاذباً لتشغيل واستقطاب الباحثين عن عمل.

- ❖ تطوير مناهج التعليم وموائمة التخصصات والبرامج مع احتياجات سوق العمل، وتكثيف التوعية الإعلامية بمختلف الوسائل على ريادة الأعمال وتنظيم الدورات وورش العمل التي تساعد الباحثين عن العمل لريادة الأعمال.
- ❖ تعزيز فرص الاستثمار في جميع المحافظات في السلطنة وزيادة حجمه مما يساهم في خلق فرص العمل للباحثين عن العمل.

5- الندوة القومية بشأن "التحول نحو الاقتصاد الاخضر في الدول العربية"

الجهة المعنية بالتنفيذ:
منظمة العمل العربية (إدارة التنمية البشرية والتشغيل، إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات والمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر)، بالتعاون مع الاتحاد العام لنقابات عمال السودان.

مكـان و تاريخ التنفيذ :
بـورتســـودان – جمهـورية السـودان/ 12-14 نوفمبر / تشرين الثاني 2018.

المشاركون والجهات المستفيدة :
شارك في افتتاح أعمال هذه الندوة (150) مشارك يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية التالية (الأردن – البحرين – السعودية – السودان – سلطنة عمان – قطر – مصر – موريتانيا) بالإضافة إلى قيادات الاتحاد العام لنقابات عمال البحر الأحمر فضلا عن السادة المعنيين والمتخصصين والخبراء بمجال عمل الندوة.

أهداف النشاط :
إن الهدف من عقد هذه الندوة هو التطرق إلى اهمية الاقتصاد الاخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر باعتباره أحد الادوات الهامة لتحقيق اهداف التنمية كونه يوفر خيارات عديدة لواضعي السياسات في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز الادماج الاجتماعي وتحسين احوال البشر وخلق المزيد من فرص العمل والحفاظ على طبيعة كوكب الارض في اداء وظائفها بشكل سليم لخدمة البشر حاضرا ومستقبلا من خلال التعرف على ما يلي:

- ➢ متطلبات التحول إلى الوظائف الخضراء لدعم التشغيل في الوطن العربي.
- ➢ دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي.
- ➢ الحلول التي تساعد صانعي السياسات لتعزيز دور الاقتصاد الأخضر في التنمية.
- ➢ أوضاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تواجه تحديات خاصة نحو التوجه إلى الخضرنة.
- ➢ دور القطاع الخاص في اعتماد هذا النوع من الاقتصاد.
- ➢ سياسات التدريب المهني في تكيف العمالة على هذا النوع من الوظائف.
- ➢ تبادل الخبرات والتجارب القطرية فيما بين المشاركين من المعنيين والمتخصصين في مجال محاور واهداف الندوة.

المحاور :

- الاقتصاد الأخضر خيار فعال ومساعد لدعم اهداف التنمية المستدامة.
- دور الاقتصاد الاخضر في خلق فرص عمل والحد من مشكلة البطالة في الوطن العربي.
- رؤية عربية مشتركة نحو التحول إلى الاقتصاد الأخضر.
- التشريعات والمعايير العربية والدولية لتنظيم التحول إلى الاقتصاد الاخضر.
- دور منظومـة التعلـيم والتـدريب التقنـي والمهنـي فـي صـقل مهـارات العـاملين للتحـول نحـو الاقتصـاد الاخضر.

- دور منظمة العمل العربية في دعم التوجه نحو الاقتصاد الاخضر.
- رفع الوعي العام بأهمية الاقتصاد الأخضر من خلال الإعلام والإرشاد المهني
- تجارب قطرية في مجال الاقتصاد الاخضر.

الخبراء واوراق العمل :

- **<u>جلسة العمل الأولى</u> :- وترأس اعمالها السيد الدكتور: سر الختم الأمين عبد القادر– الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال السودان**

  وتم فيها عرض ومناقشة المحاور الاتية:

  ✓ **الاقتصاد الأخضر خيار فعال ومساعد لدعم اهداف التنمية المستدامة**

  الدكتور / الفاتح عباس القرشي – اتحاد عام أصحاب العمل السوداني

  ✓ **رؤية عربية مشتركة نحو التحول إلى الاقتصاد الأخضر**

  السيد/ محمد شريف – مستشار السيد المدير العام لمنظمة العمل العربية

  ✓ **دور الاقتصاد الأخضر في خلق فرص العمل والحد من مشكلة البطالة في الوطن العربي**

  وعرضها السيد / سالم بن نصير الحضرمي – مدير عام التخطيط والتطوير – وزارة القوى العاملة – سلطنة عمان

- **<u>جلسة العمل الثانية</u>: - وترأس اعمالها المهندس / محى الدين حامد – مدير الإدارة العامة للسلامة والصحة المهنية – وزارة العمل والإصلاح الإداري وتنمية الموارد البشرية - السودان**

  وتم فيها عرض ومناقشة المحاور الاتية:

  ✓ **دور منظمة العمل العربية في دعم التوجه نحو الاقتصاد الأخضر**

  وعرضتها السيدة/ رباب طلعت حامد – رئيس وحدة التنمية والتدريب – منظمة العمل العربية

  ✓ **دور منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني في صقل مهارات العاملين للتحول نحو الاقتصاد الأخضر**

  وعرضها الدكتور / عبد الرحيم محمد احمد – وكيل جامعة السودان التقنية – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالسودان

- **<u>جلسة العمل الثالثة</u>: - وترأس اعمالها الأستاذ الدكتور / الفاتح عباس القرشي – الأمين العام لاتحاد أصحاب اعمال السودان**

  وتم فيها عرض ومناقشة المحاور الاتية:

  ✓ **التشريعات والمعايير العربية والدولية لتنظيم عملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر**

  وعرضتها - السيدة الدكتورة / سمية عبد الواحد محمد – الخبير العربي في مجال التنمية البشرية - جمهورية السودان

  ✓ **رفع الوعي العام بأهمية الاقتصاد الأخضر من خلال الاعلام والإرشاد المهني**

  السيد / محمد العجرودى – مساعد رئيس تحرير جريدة الاهرام – جمهورية مصر العربية

  ✓ **عرض تجارب قطرية عربية**

اهم التوصيات :

- ❖ العمل على التصدي للتحديات الناجمة عن الظواهر المناخية التي قادت إلى خسائر متعددة ومنها فقد الوظائف.
- ❖ دعوة الحكومات العربية لإعداد استراتيجيات وطنية وقومية لحماية البيئة وكفاءة الطاقة وخاصة الطاقة النظيفة والمتجددة وبوجه خاص في قطاعي النقل والصناعة.
- ❖ ضرورة تخصيص جزء هام من الاستثمارات الحكومية والخاصة في مجالات التأهيل وإعادة التأهيل والابتكار والبحث العلمي.

- الاسترشاد والاستفادة من التجارب والمبادرات العربية والإقليمية والدولية الرائدة في اعتماد منظومة الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة.
- دعوة الحكومات العربية لاتخاذ إجراءات عاجلة لتدريب وتأهيل العمال على المهارات اللازمة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتوفير الحماية الاجتماعية لهم بما ييسر الانتقال إلى وظائف جديدة ويسهم في الحد من الفقر.
- الدعوة لتنسيق الجهود لتحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية.
- تفعيل دور القطاع الخاص من حيث الشراكة المجتمعية الفاعلة في حاكمية منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني لتعزيز التوجه نحو الاقتصاد الأخضر.
- دعوة حكومات الدول العربية لدعم آليات الحوار الاجتماعي وبرامج التدريب والإرشاد المهني كأحد أهم الوسائل لدعم الاقتصاد الأخضر وتوفير فرص عمل تتوافق مع آلياته والتنمية المستدامة.
- التأكيد على أهمية دراسة الفرص والتحديات والتكاليف والمنافع التي تنطوي عليها السياسات التي تدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف هذه السياسات تبعاً لظروف كل بلد وأولوياته الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة.
- الدعوة لدعم الإعلام البيئي التنموي الذي يهدف إلى التسويق الاجتماعي لقضايا التنمية المستدامة والتركيز على الممارسات المحلية الناجحة التي تدعم فكر الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.
- تعزيز ثقافة العمل من خلال التوجيه والإرشاد المهني وفق مبادئ ومفهوم الاقتصاد الأخضر والتي من شأنها أن تساهم في توفير فرص عمل جديدة ومكافحة مشكلات البطالة والفقر.
- الاهتمام بالسلامة والصحة المهنية والبيئية في المؤسسات بهدف تأمين بيئة تفضي إلى التوسع في سياسة الاقتصاد الأخضر.
- دعم منظمة العمل العربية لمواصلة أنشطتها المختلفة في مجال الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.
- دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة للاستفادة من شبكة معلومات سوق العمل العربية المعتمدة من منظمة العمل العربية، وكذلك تفعيل قدراتها في تطوير نظم معلومات سوق العمل في البلدان العربية وفق متطلبات الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.
- دعوة أطراف الإنتاج ومؤسسات المجتمع المدني للعمل كل من موقعه إلى إعطاء الأولوية لتنمية المجتمعات الريفية في إطار دعم الاقتصاد الأخضر.
- دعوة الجهات ذات الصلة لتوفير الموارد اللازمة للتوسع في الأنشطة الاقتصادية والصناعية في الأماكن الجديدة خارج المراكز الحضرية والمدن.
- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية حفاظًا على ثروة الأجيال الحالية والقادمة والحد من تدهور وتلوث البيئة.

6- اجتماع الخبراء العرب حول وثيقة العقد العربي للتشغيل.

مكان وتاريخ التنفيذ:

عمان/ المملكة الأردنية الهاشمية، 26-27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

منظمة العمل العربية (إدارة التنمية البشرية والتشغيل، والمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر والمركز العربي لتنمية الموارد البشرية بطرابلس)

المشاركون والجهات المستفيدة :

10 من الخبراء العرب والمنظمة / أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية.

الخبراء واوراق العمل:

- ✓ السيد الدكتور/ محمد عبد الشفيع عيسى.

- ✓ السيد المهندس/ أحمد مصطفى.
- ✓ عطوفة المهندس/ هاني خليفات.
- ✓ السيد/ كاظم شمخي.
- ✓ السيد/ رامي مرعب.

حيث تم عرض تمهيدي لوثيقة العقد العربي للتشغيل ودراسة وتقييم تقارير المتابعة الواردة من أطراف الإنتاج الثلاثة خلال فترة العقد، ودراسة المرجعيات المتخصصة بقضايا التشغيل والبطالة وتنمية وتطوير القوى العاملة العربية.

أهداف النشاط :

- ➢ تأكيد أهمية الاستفادة من وثيقة العقد العربي للتشغيل لفترة أخرى، كونه مشروع ذا طبيعة مستمرة، وأهداف استراتيجية في مجال التشغيل والتدريب.
- ➢ متابعة تطبيق الاستراتيجيات ذات العلاقة بموضوع العقد (الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل، الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني).
- ➢ الوقوف على مدى الاستفادة من استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن.
- ➢ تحديد الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تطبيق متطلبات العقد العربي للتشغيل وإيجاد الحلول المناسبة للتغلب عليها.
- ➢ تبادل الخبرات والتجارب العربية في مجالات النهوض بالتشغيل ومعالجة مشكلات الفقر والبطالة في الدول العربية.
- ➢ دعم جهود المنظمة لمتابعة العقد العربي للتشغيل وتحقيق الأهداف المرجوة منه.
- ➢ رفع الوعي لدى المعنيين بقضايا التشغيل والتخطيط التنموي بأهمية العمل بوثيقة العقد العربي للتشغيل وجعل متطلباته ضمن أولويات سياسات وخطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

النتائج:

المبادئ والأسس العامة لمألات العقد العربي للتشغيل:

- ➢ ان وثيقة العقد العربي للتشغيل تمثل تعهدا عربيا تضامنياً للتشغيل.
- ➢ تتوافق وثيقة العقد العربي للتشغيل مع أهداف التنمية المستدامة 2030.
- ➢ العقد العربي للتشغيل يعزز قيم العمل وأخلاقياته ومعاييره من منطلق ان العمل حق وواجب.
- ➢ العقد العربي للتشغيل يؤكد على نموذج جديد يدعم التوجه نحو الدولة الإنتاجية كبديل للدولة الريعية والمشاركة بصنع القرارات ذات العلاقة بالتشغيل والتنمية المستدامة.
- ➢ تمثل وثيقة العقد العربي للتشغيل تمهيدا موضوعيا لاستقبال مرحلة من مراحل التشغيل على أسس اقتصادية واجتماعية وحقوقية مستنده إلى أحدث التكنولوجيات الجديدة المتطورة.
- ➢ مساندة العقد العربي للتشغيل من خلال بناء منظومة متكاملة للتعليم والتدريب التقني والمهني على مستوى الدول العربية تتضمن منظومة فرعية للاعتماد والتأهيل المهني وتراعى تفعيل التصنيف العربي المعياري للمهن وتطوير إطار عمل للمؤهلات العربية بمراعاة خصوصية كل دولة.
- ➢ الاهتمام في إطار تفعيل العقد العربي للتشغيل بالمعايير المهنية في ضوء إطار عمل للمؤهلات الوطنية والعربية يوحد مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني على مستوى الدول العربية.

الجدوى من استمرار العمل بوثيقة العقد العربي للتشغيل 2010-2020:

في ضوء النتائج التي توصل اليها السادة الخبراء على مدار يومي عمل تم التأكيد على:

- أهمية استمرار العمل بوثيقة العقد العربي للتشغيل واعتبارها أساساً موضوعياً لاستراتيجية عربية للتنمية القوى العاملة خاصة أنها تتوافق مع معظم الأهداف العالمية للتنمية المستدامة وتراعي خصوصية الدول العربية

- توفير بيئة عمل آمنة للعمال، والحد من الهجرة غير الشرعية، مع توفير برامج وأموال كافية على عملية بناء المؤسسات، وسن التشريعات اللائقة، واحترام حقوق الإنسان، طبقاً للقوانين والاتفاقيات العربية والدولية.
- دعم وتطوير مؤسسات التأمينات الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، وتفعيل دور دوائر التفتيش والرقابة على العمل، وبناء نظام فاعل للصحة والسلامة المهنية.

التوصيات :

■ **تحديث وثيقة العقد العربي للتشغيل:**

❖ الاستفادة من وثائق منظمة العمل العربية والعمل على تحديثها بما يتوائم مع المستجدات والمتغيرات الحاصلة في المجتمع العربي.

تتحدد هذه الوثائق بـ:

- وثيقة العقد العربي للتشغيل،
- البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية.
- الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة العربية والتشغيل.
- الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني.

❖ دراسة الوضع الاقتصادي والاجتماعي والمهاري في الدول العربية خلال فترة تنفيذ وثيقة العقد العربي للتشغيل، (2010-2020)، وفي ضوء تقارير متابعة تنفيذ العقد.

❖ ضرورة وضع الإطار المؤسسي لتنفيذ العقد العربي بصيغته المحدثة، من حيث خطة عمل موضوعية، وآلية متابعة وتقييم فاعلة.

❖ دعم جهود منظمة العمل العربية في مجال البحث عن إمكانية توفير مصادر تمويل قطرية وعربية ودولية لدعم تنفيذ البرامج المنبثقة عن العقد العربي للتشغيل والأنشطة المرتبطة به.

❖ إعداد دراسة وصفية وتقييمية للمقاربات التنموية لمضامين وأهداف العقد العربي للتشغيل.

7- الندوة القومية بشأن" العقد العربي للتشغيل 2010-2020" "التوجهات والمآلات"

مكـان وتاريخ التنفيـذ :

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية، 28-29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة التنمية البشرية والتشغيل

أهداف النشاط :

➢ تأكيد أهمية الاستفادة من وثيقة العقد العربي للتشغيل لفترة أخرى، كونه مشروع ذا طبيعة مستمرة، وأهداف استراتيجية في مجال التشغيل والتدريب.

➢ متابعة تطبيق الاستراتيجيات ذات العلاقة بموضوع العقد (الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل، الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني).

➢ الوقوف على مدى الاستفادة من استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن.

➢ تحديد الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تطبيق متطلبات العقد العربي للتشغيل وإيجاد الحلول المناسبة للتغلب عليها.

➢ تبادل الخبرات والتجارب العربية في مجالات النهوض بالتشغيل ومعالجة مشكلات الفقر والبطالة في الدول العربية.

➢ دعم جهود المنظمة لمتابعة العقد العربي للتشغيل وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

➢ رفع الوعي لدى المعنيين بقضايا التشغيل والتخطيط التنموي بأهمية العمل بوثيقة العقد العربي للتشغيل وجعل متطلباته ضمن أولويات سياسات وخطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المحــاور:

- دراسة نقدية لوثيقة العقد العربي للتشغيل، وخاصة ما يتصل بتخفيض نسبة الفقر والبطالة وزيادة معدل النمو في الإنتاجية.
- الوقوف على المعوقات التي واجهت تنفيذ العقد العربي للتشغيل، واقتراح الحلول للحد منها، وسبل تفعيل دور الإعلام المهني في ترسيخ مضامين وأهداف العقد العربي للتشغيل.
- وضع تصورات لتحديث التصنيف العربي المعياري للمهن 2008.
- سبل تطوير منظومة التدريب التقني والمهني وتحسين جودة برامج التعليم، لتوفير المزيد من فرص العمل عامة والشباب على وجه الخصوص.
- تسهيل متطلبات العمل في القطاع غير المنظم لتنمية التشغيل وتعزيز الاقتصاد الوطني.
- التعرف على التطبيقات الناجحة لوثيقة العقد العربي للتشغيل.

المشاركون والجهات المستفيدة :

شارك في افتتاح أعمال هذه الندوة أكثر من (60) مشارك يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية التالية (الأردن – البحرين – الامارات – تونس – الجزائر – السعودية – السودان – العراق – سلطنة عمان – فلسطين – قطر– الكويت – مصر) بالإضافة إلى عدد من القيادات ورجال الاعلام في المملكة الأردنية الهاشمية فضلا عن السادة المعنيين والمتخصصين والخبراء بمجال عمل الندوة.

الخبراء واوراق العمل:

- **<u>جلسة العمل الأولى</u>: وتم فيها عرض ومناقشة المحاور الاتية:**
  - ✓ الوقوف على المعوقات التي واجهت تنفيذ العقد العربي للتشغيل، واقتراح الحلول للحد منها، وسبل تفعيل دور الإعلام المهني في ترسيخ مضامين وأهداف العقد العربي للتشغيل" **الدكتور / محمد عبد الشفيع.**
  - ✓ دراسة نقدية لوثيقة العقد العربي للتشغيل، وخاصة ما يتصل بتخفيض نسبة الفقر والبطالة وزيادة معدل النمو في الإنتاجية" – **السيد / رامي مرعب مهداوي.**
- **<u>جلسة العمل الثانية</u>: وتم فيها عرض ومناقشة المحاور الاتية:**
  - ✓ سبل تطوير منظومة التدريب التقني والمهني وتحسين جودة برامج التعليم، لتوفير المزيد من فرص العمل عامة والشباب على وجه الخصوص" -**عطوفة المهندس/هاني خليفات.**
  - ✓ القطاع الاقتصادي غير المنظم الواقع والمأمول" – **السيد / كاظم شمخي.**

  مناقشة عامة
- **<u>جلسة العمل الثالثة</u>: وتم فيها عرض ومناقشة المحاور الاتية:**
  - ✓ وضع تصورات لتحديث التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 **المهندس/أحمد مصطفى**
  - ✓ مناقشة عامة
  - ✓ عرض تجارب قطرية عربية
- **<u>جلسة العمل الرابعة</u>: - وقد كرست للجنة الصياغة** التي تدارست بعمق التوصيات التي عرضها السادة الخبراء والمشاركين وبعد إجراء ما يلزم بشأنها إرتأت اللجنة بعرضها في الاجتماع الختامي للمشاركين.
- **<u>جلسة العمل الخامسة</u>: - وترأس اعمالها: السيد / محمد شريف** – مستشار سعادة السيد المدير العام لمنظمة العمل العربية وتم فيها عرض ومناقشة التوصيات التي توصلت لها الندوة.
- **<u>الجلسة الختامية</u> ، وكانت على النحو التالي: -**

- ✓ عرض التوصيات الختامية وتلاها **الأستاذ / ياسر الشربيني** – وزارة القوى العاملة - جمهورية مصر العربية.
- ✓ كلمة **معالي السيد / فايز علي المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية والقاها نيابة عنه **السيد / محمد شريف** – مستشار المدير العام لمنظمة العمل العربية.
- ✓ كلمة **معالي السيد / سمير سعيد مراد** – وزير العمل – راعى اعمال الندوة والقاها نيابة عنه **عطوفة المهندس / هاني خليفات** – الأمين العام.
- ✓ توزيع الشهادات على السادة المشاركين.

وتم التوصل إلى الآتي:

أولا: توصيات عامة:

دعوة الحكومات العربية إلى:

- ❖ إدماج أهداف العقد في الاستراتيجيات والخطط التنموية الوطنية ، وتحويلها إلى مهام محددة خلال سقف زمني معين مع الأخذ بعين الاعتبار تحديث هذا السقف الزمني في جداول التنفيذ خلال المرحلة المقبلة.
- ❖ العمل على إدراج مخصصات مالية مناسبة لتحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل، بالتزامن والتوازي مع عملية تحديثه وتفعيله، بما في ذلك بناء نظام وطني لمعلومات سوق العمل.
- ❖ إعادة النظر في الإطار التشريعي الناظم لانتقال العمالة بين الدول العربية، من خلال التعاون بين منظمة العمل العربية ومجلس وزراء الداخلية العرب والبرلمان العربي، بما في ذلك استكمال التوقيع والتصديق على الاتفاقيات العربية ذات الصلة، وتفعيل ما يدخل منها حيز النفاذ العملي.
- ❖ تعزيز مفهوم **" المسؤولية الاجتماعية للشركات "** في قطاعات العمل المختلفة باتجاه المشاركة الحقيقية في حل المشكلات الاجتماعية بالمعنى الواسع.
- ❖ العمل على إيجاد بيئة عمل مناسبة من خلال تسهيل عملية تسجيل المشاريع، وتعزيز البنية التحتية بهدف الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتسريع إصلاح سوق العمل، وتعزيز قدرات مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.
- ❖ زيادة الاهتمام بالقطاعات الانتاجية **(الزراعية والصناعية وغيرها)** والنهوض بها كمحركات رئيسية للتنمية المستدامة.
- ❖ تقييم ومراجعة سياسات الأجور والإنتاجية في الدول العربية وتعزيز النشاط الابتكاري والإبداعي في مواقع الإنتاج المختلفة.
- ❖ دعم الدور الايجابي للقطاع غير المنظم كمصدر رئيسي لتعزيز النمو وخاصة من حيث قدرته على خلق الوظائف ومناصب الشغل لمواجهة البطالة والحد من الفقر، تمهيدا لإدماجه الكامل في الاقتصاد الوطني.
- ❖ دعم الأعمال الريادية وابتكارات الشباب وتقديم كافة التسهيلات اللازمة، المالية والتقنية والتسويقية وغيرها، تمكينا للشباب للقيام بدوره التنموي على أكمل وجه.
- ❖ الاستفادة من شبكة معلومات أسواق العمل العربية المعتمدة من منظمة العمل العربية، وتفعيل قدراتها في تطوير نظم معلومات سوق العمل في البلدان العربية سواء من الجوانب

الإحصائية أو من حيث **" تحليل البيانات الكبيرة ".**

- ❖ الاستفادة من الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني واستكمال بناء الجمعية العربية لمؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني وإقرار نظامها الأساسي، وتطبيق التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 كلما أمكن ذلك، مع ما يلزم من تحديث في هذا الشأن.
- ❖ العمل على تحديث وتطوير برامج ومناهج التعليم التقني والتدريب المهني في الوطن العربي بما يتواءم مع التكنولوجيا المعاصرة.
- ❖ التأكيد على تحقيق المواءمة الضرورية بين العرض والطلب في قوة العمل المنتجة ، وربط مخرجات التعليم والتدريب والتأهيل بعالم العمل والإنتاج.
- ❖ تعزيز الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني والمؤسسات الإنتاجية لتوفير فرص العمل للقوى العاملة المؤهلة والمدربة.
- ❖ زيادة مساهمه القطاع الخاص في التعليم والتدريب من خلال الشراكة مع المؤسسات الحكومية والأهلية المختلفة ، من حيث التمويل واستقطاب القوى الشابة المتعلمة والمدربة وتطبيق المناهج الحديثة.

<u>ثانيا: توصيات إجرائية:</u>

- ❖ حثّ منظمات أصحاب العمل والاتحادات العمالية والنقابية لزيادة التفاعل مع وثيقة العقد العربي للتشغيل وتقديم تقارير وردود مفصلة تضاف إلى ردود الحكومات، لتكتمل الصورة بملامحها التفصيلية أمام أجهزة العمل العربي المشترك
- ❖ ضرورة الاستفادة من التجارب الوطنية الواردة في التقارير السنوية لمتابعة تنفيذ العقد العربي للتشغيل والتي تهدف إلى تخفيض نسبة البطالة وتحسين جودة التعليم التقني والتدريب المهني.
- ❖ دعوة الأجهزة الإعلامية المختلفة لدعم أهداف العقد العربي للتشغيل والترويج لها، بهدف تعزيز التشغيل، والحد من البطالة في الدول العربية.

<u>ثالثا: توصيات خاصة لمنظمة العمل العربية:</u>

- ❖ **التخطيط لمراجعة وتحديث: -**
  - **" الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل" و "الاستراتيجية العربية للتعليم التقني والتدريب المهني"، مع الاخذ في الاعتبار اهداف التنمية المستدامة 2030 وابعادها الجوهرية.**
  - وثيقة العقد العربي للتشغيل في ضوء ما توصلت اليه الندوة من تصورات ورؤى مستقبلية، واستنادا إلى حصيلة إنجازات الدول العربية في هذا المضمار.
- ❖ دعوة منظمة العمل العربية لمواصلة أنشطتها وبرامجها الخاصة بالتنمية والتشغيل مع إمكانية تصميم دورات وبرامج تدريبية نوعية تستهدف أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.
- ❖ دعوة منظمة العمل العربية لتكثيف أنشطتها الإعلامية والترويج لكافة الأنشطة التي تنفذها وعلى وجه الخصوص **" البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة " و" التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 "** وكافة المبادرات الصادرة بهذا الشأن.
- ❖ تطوير الموقع الالكتروني لمنظمة العمل العربية بما يضمن إنشاء منفذ تفاعلي بخصوص العقد العربي للتشغيل والتجارب القطرية المتطورة بشأنه.

8- المشاركة في الندوة القومية حول "دور السلطة القضائية في تحقيق التنمية المستدامة "

مكـان وتاريخ التنفيـذ :
مقر الجامعة العربية / القاهرة، 2018/3/14

الجهة المعنية بالتنفيذ:
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

المشاركون:
- ممثلون عن الجهات الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في الدول العربية
- ممثلون عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
- المجتمع المدني
- خبراء وأكاديميون عرب
- منظمة العمل العربية / إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات / المستشارون

أهداف النشاط :
- تبادل لمعلومات والخبرات حول اكيفية الاستفادة المثلي ن دور السلطةا لقضائية في تحقيق التنمية المستدامة.
- تناول دور القضاء في متابعة ومراجعة الاستراتيجيات التي أنشئت لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

9- المشاركة في أعمال "المؤتمر الصناعي العربي الدولي". عقد المؤتمر تحت شعار "خطوات نحو التنمية الابتكارية المستدامة".

مكان وتاريخ التنفيذ:
القاهرة في الفترة من 6- 8 مايو/ آيار 2018.

الجهة المعنية بالتنفيذ:
المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، بالتعاون مع المركز القومي للبحوث.

المشاركون:
شارك في المؤتمر كبار المسؤولين بوزارات الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد والبيئة والتعليم والطاقة في الدول العربية، بالإضافة إلى عدد كبير من الخبراء وممثلي المنظمات والغرف والاتحادات النوعية وهيئات التقييس ومراكز المعلومات والبحث العلمي في الدول العربية، فضلا عن ممثلي العديد من الهيئات والجهات العربية والإقليمية والدولية ذات العلاقة.

طبيعة مشاركة المنظمة:
شاركة منظمة العمل العربية في أعمال المؤتمر، وتم تقديم ورقة حول **"البيانات المفتوحة والأنماط الجديدة في العمل"** ضمن ورشة العمل حول **"البيانات المفتوحة وأهميتها في التنمية الصناعية"**، والتي عقدت ضمن مجموعة ورش العمل الفنية على هامش المؤتمر.

أهداف المؤتمر:

- يهدف المؤتمر إلى تسليط الضوء على واقع الصناعة العربي واستشراف مستقبله وتعزيز دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.
- وبلورة برامج وأفكار وتوجهات جديدة تركز على معالجة التحديات التي تواجهها الصناعة العربية في مجالات الاستثمار والإنتاج والتمويل والتسويق.
- إضافة إلى تعزيز دور البحث العلمي والابتكار في تلبية متطلبات تحديث وتطوير الصناعة وتحديد السبل لخلق روابط وشراكات بين الصناعات العربية ومراكز البحث العلمي لتحسين الإنتاج الصناعي.

نظمت على هامش المؤتمر عدة ورش عمل متخصصة في المجالات ذات العلاقة كالتالي:

- ورشة عمل حول **"الترويج لمخرجات الدراسات والبحوث الفنية في مجالات صناعية مختارة".**
- اليوم الثاني 2018/5/7 – برئاسة الأستاذة/ ريم النجداوي – المدير التنفيذي لمركز الاسكوا للتكنولوجيا.
- ورشة عمل حول **"إدارة الجودة الشاملة مجموعة الأيزو 9000"**
- اليوم الثاني 2018/5/7 – برئاسة السيد/ أحمد المطيري – مدير عام مركز الاعتماد الخليجي.
- ورشة عمل حول **"تشجيع الاستثمار في الصناعات الخضراء في الوطن العربي"**
- اليوم الثالث 2018/5/8 – برئاسة الدكتور/ طلال سالم – خبير معهد البحوث الصناعية – لبنان.
- ورشة عمل حول **"البيانات المفتوحة وأهميتها في التنمية الصناعية"**
- اليوم الثالث 2018/5/8 – برئاسة الدكتور/ حسب الرسول عبد الباقي – نائب رئيس مدينة أفريقيا للتكنولوجيا.

جلسات عمل رئيسية تحت العناوين التالية:

- ✓ **واقع وآفاق الصناعة العربية.**
  رئيس الجلسة السيد الدكتور/ أشرف شعبان – رئيس المركز القومي للبحوث – مصر.
- ✓ **الصناعات العربية وأهداف التنمية المستدامة 2030.**
  رئيس الجلسة المهندس/ أحمد محمد الروسان – الأمين العام للاتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء.
- ✓ **الصناعات المستقبلية وتطبيقات البحث والتطوير.**
  رئيس الجلسة الأستاذ الدكتور/ عبد الهادي قشيوط – المدير التنفيذي لمدينة الأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية – مصر.
- ✓ **دور المواصفات والمقاييس في التقدم العلمي والتطوير الصناعي والتكنولوجي.**
  رئيس الجلسة الدكتور/ عماد الحلي – مركز المواصفات والمقاييس – المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.
- ✓ **الصناعات الخضراء والمنتجات الصناعية الصديقة للبيئة وتطبيقاتها الهندسية.**
  رئيس الجلسة الدكتور/ هيثم الجفان – رئيس مجلس إدارة الاتحاد العربي للصناعات الغذائية.
- ✓ **المعلومات الصناعية واقتصاد المعرفة،** برئاسة الأستاذ الدكتور/ أحمد توفيق الطعاني - جامعة اليرموك - الأردن.

ثانياً : مجال التدريب المهني :

1- الندوة القومية حول " سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني ودورها في تعزيز القدرة التنافسية".

مكان وتاريخ التنفيذ:
تونس، 28- 30 يونيو/ حزيران 2018.

الجهة المعنية بالتنفيذ :
إدارة التنمية البشرية والتشغيل، والمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، بالتعاون والتنسيق مع وزارة التكوين المهني والتشغيل بتونس.

أهداف النشاط:

- تعزيز دور منظومة التعليم الفني والتقني والتدريب المهني في الدول العربية.
- التعرف على واقع جودة برامج التعليم الفني والتقني والتدريب المهني في الدول العربية.
- السعي لتطوير مؤسسات التعليم الفني والتقني والتدريب المهني، وتنمية قدرات كوادرها.
- تعزيز دور المنشآت الصغيرة ودعمها وإسنادها بشتى الوسائل الممكنة.
- الترويج لثقافة الريادة في الأعمال وتضمينها في برامج وتخصصات المؤسسات التعليمية.
- تيسير الانتقال من عالم التعليم إلى عالم الإنتاج والعمل.
- فتح إمكانيات التعليم المستمر والتعلّم مدى الحياة.

المشاركون والجهات المستفيدة :
شارك في أعمال هذه الندوة أكثر من (60) مشاركاً ومشاركة يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في 14 دولة عربية فضلا عن المختصين بقضايا التنمية والتشغيل بالجمهورية التونسية كما شارك عدد من السادة رجال الاعلام والصحافة والمهتمين بقضايا العمل والعمال.

- ممثلي وزارت التكوين المهني ووزارات العمل والتشغيل في الدول العربية.
- منظمات اصحاب العمل ومنظمات العمال في الدول العربية.
- مؤسسات التعليم الفني والتدريب التقني والمهني في الدول العربية.
- المنظمات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة.

الخبراء واوراق العمل :
جلسة العمل الاولى:

تولى رئاستها معالي السيد يوسف عبد الرحمن – وزير التكوين المهني والتشغيل بالجمهورية التونسية واستكمل رئاسة الجلسة عطوفة السيد / هاني خليفات – امين عام وزارة العمل بالأردن وقد عرضت اوراق العمل الاتية:

- ✓ رؤية شاملة لعلاقة منظومة التعليم والتدريب بعالم الانتاج وفق اهداف التنمية المستدامة 2030. الدكتور/ رضا قويعه – الخبير العربي في مجال تنمية الموارد البشرية والتشغيل – الجمهورية التونسية
- ✓ التحديات والاتجاهات المستقبلية للتعليم والتدريب في ظل الثورة الصناعية الرابعة. السيد / كاظم شمخي – الخبير العربي في مجال التنمية البشرية والتشغيل - مستشار وزارة العمل والشؤون الاجتماعية – جمهورية العراق.

جلسة العمل الثانية:

تولى رئاستها السيد / السيد / يوسف نوار – وزارة التكوين المهني والتشغيل بالجمهورية التونسية وقد عرضت اوراق العمل الاتية:

- ✓ البرنامج العربي المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة، السيد/ محمد شريف – مستشار السيد المدير العام لمنظمة العمل العربية

- **عرض تجارب قطرية لكل من:**

- ✓ مملكة البحرين عرضها السيد / باسم كويتان – نائب رئيس الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين.
- ✓ جمهورية مصر العربية عرضتها السيدة / منى صادق – كبير باحثين بالأدرة المركزية للتدريب المهني بوزارة القوى العاملة والهجرة.
- ✓ الجمهورية العربية السورية عرضها السيد / حمد القلعانى - عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام لعمال سوريا.
- ✓ الألكسو عرضها الدكتور/ محمد مدبولي - مدير إدارة التربية بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتونس.

جلسة العمل الثالثة:

تولى رئاستها السيد / حمد القلعانى – عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام لعمال سوريا وقد عرضت اوراق العمل الاتية:

- ✓ رؤية عربية لتنمية ثقافة العمل وروح المبادرة لدى الشباب العربي، السيدة / وجدان بن عياد – متصرف بوزارة التكوين المهني والتشغيل للقطاع الحكومي – الجمهورية التونسية.
- ✓ متطلبات التوسع في اقتصاد المعرفة والأنماط الجديدة للعمل في البلدان العربية، الدكتور/ محمد عبد الشفيع -الخبير العربي في مجال التنمية البشرية والتشغيل أستاذ بالمعهد القومي للتخطيط - جمهورية مصر العربية

- **عرض تجارب قطرية لكل من:**

- ✓ الجمهورية اللبنانية وعرضت من قبل السيدة / رنا الجمل – المستشار القانوني لمعالي وزير العمل
- ✓ جمهورية السودان وعرضت من قبل السيد الدكتور/ احمد إبراهيم احمد – عميد الكلية التقنية بجامعة الخرطوم

جلسة العمل الرابعة:

تولى رئاستها السيد / الهامل مارينز- رئيس الكونفدرالية لأرباب العمل بالجزائر وقد عرضت أوراق العمل الاتية:

- ✓ دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في دعم منظومة التشغيل في الوطن العربي. السيد / محمد مانى -مدير الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل - تونس

- **عرض تجارب قطرية من أطراف الإنتاج المشاركة:**

- ✓ تجربة الأردن في اصلاح قطاع التعليم والتدريب التقني والمهني بين النظرية والتطبيق وعلاقة ذلك بسوق العمل والتشغيل عرضها السيد /هاني خليفات - امين عام وزارة العمل الأردنية.

جلسة العمل الخامسة:

تولى رئاستها السيد / محمد شريف – مستشار السيد المدير العام لمنظمة العمل العربية

- **عرض تجارب قطرية لكل من:**

- ✓ تجربة فلسطين، وعرضت من قبل السيد/ محمد ذيب.
- ✓ تجربة تونس، وعرضت من قبل السيدة/ وجدان بن عياد.

اهم التوصيات:

- دعوة الدول العربية إلى تشكيل لجان ثلاثية من أطراف الانتاج الثلاثة لصياغة وإصلاح ومتابعة تنفيذ البرامج الهادفة لتنفيذ الخطط التنموية المعتمدة على المستوى الوطني وبالتعاون مع مختلف الجهات ذات العلاقة.
- ضرورة تحقيق التوازن بين العرض والطلب على القوى العاملة لمختلف مستويات المهارة باعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن وإطار المؤهلات الوطنية والعربية باعتبارهما متطلبات سابقة لأي تغيير هيكلي لمنظومة التعليم والتدريب التقني والمهني.
- دعوة منظمة العمل العربية إلى بذل المزيد من الجهد في اتخاذ الترتيبات المناسبة بشأن وضع إطار للمؤهلات والمعايير المهنية العربية بالتنسيق والتعاون مع مختلف الجهات والهيئات الإقليمية والعربية التي يتوفر لديها خبرات وتجارب مميزة في هذا المجال من أجل إيجاد آلية ولغة توافقية مشتركة تساعد على الاعتراف المتبادل بمؤهلات ومهارات العمالة العربية وقدراتها الإنتاجية بما يسمح بالتوسع في استخدامها في البلدان العربية.
- ضرورة التنسيق بين الأجهزة المعنية في البلدان العربية، وخاصة الهيئات والوزارات المختصة بالصناعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لإعداد استراتيجية تتبناها أعلى الجهات السيادية في كل دولة، بهدف التعامل مع الثورة المعرفية الرقمية بدء من المراحل الدراسية الاولى وضرورة التوجه العلمي نحو الإبداع والابتكار الذي يعتبر أساس رفع أداء المؤسسة وتحقيق عائد مرتفع من القيمة المضافة مع التركيز على أهمية الاسترشاد والاستفادة من التجارب والمبادرات العربية والإقليمية والدولية الرائدة في هذا الشأن.
- دعوة الدول العربية إلى تبنى سياسات تمنح الشباب فرصة المساهمة في خطط تطوير مجتمعاتهم بانخراطهم في اعمال ذات توجه شبابي يحدث نموا اقتصاديا إلى جانب بناء قدراتهم لإحلال الامن والسلام في المنطقة.
- توسيع قاعدة التدريب التحويلي لشباب الخريجين وضرورة مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم والتدريب التقني والمهني والمشاركة مع المؤسسات الإشرافية العاملة على التدريب في ضمان الجودة من خلال المساهمة في مجالس الإدارات واقتراح المناهج التعليمية والتدريبية الفعالة واتخاذ السياسات اللازمة لزيادة نسبة المشاركة والالتحاق ببرامج التعليم والتدريب التقني والمهني.
- دعوة الدول العربية إلى تسهيل التجسير بين مستويات التعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي ضمن مسارات عمودية كأحد الادوات لمواجهة الصورة السلبية النمطية السائدة في معظم البلدان العربية عن خريجي منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني وفتح آفاق للتعلم مدى الحياة واتخاذ السياسات اللازمة لزيادة نسبة المشاركة والالتحاق لبرامج التعليم والتدريب التقني والمهني.
- دعوة الدول العربية لتعزيز جهود منظمة العمل العربية لتنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة المعتمد من القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية الأولى (الكويت 2009) وخاصة المشروع الخاص بالمواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل فضلا عن مشروع الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل العربية.

2- المشاركة في اعمال الملتقى العلمي الخاص بـ " دعم وتشجيع ثقافة الحوار"

مكان وتاريخ التنفيذ:
مدينة الرياض – المملكة العربية السعودية خلال يومي 13 - 14 مارس آذار /2018.

الجهة المعنية بالتنفيذ:
بالتعاون المشترك بين جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وإدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب - جامعة الدول العربية.

طبيعة مشاركة المنظمة:
شاركت منظمة العمل العربية وقدمت مداخلتين:

الأولى: حول ابراز دور المنظمة في تفعيل الحوار بين الشركاء الاجتماعيين في الوطن العربي ولابد من اشغال الشباب الذين يمثلون 60% من سكان الوطن العربي قبل ان يشغلونا وان السبيل الأمثل للوصول تقبل الاخر والتسامح هو تأمين سبل العيش الكريم والقضاء على البطالة وتشغيل الشباب حيث لا يمكن إقامة حوار دون تنمية.

الثانية: حول أهمية ادراج ثقافة الحوار والاختلاف ضمن المناهج التعليمية بهدف خلق جيل قادر على التعايش وتقبل الاخر.

المشاركون والجهات المستفيدة :
شارك في اعمال هذا الملتقى العلمي فضلا عن منظمة العمل العربية كل من الدكتور / عبد المجيد بن عبدالله البنيان – رئيس جامعة نايف للعلوم الأمنية بالمملكة العربية السعودية والمستشار / طارق النابلسي – مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية – جامعة الدول العربية والدكتور / خالد إبراهيم الكردي – عميد كلية العلوم الاجتماعية، وعدد من ممثلي وزرات الداخلية والعدل والشؤون الاجتماعية والاعلام في الدول العربية فضلا عن ممثلي منظمات المجتمع المدني وممثلي عدد من المنظمات الدولية والإقليمية والعربية ذات الصلة.

المحـــاور:

- ثقافة التسامح ودورها في تعزيز ثقافة الحوار.
- دور المؤسسات الاهلية والمجتمع المدني في الحوار الاجتماعي.
- التحديات التي تواجه المؤسسات الاجتماعية.
- عرض عدد من التجارب العربية (السعودية – مصر – الجزائر – موريتانيا) والجلسة الختامية حيث ترأست هذه الجلسة معالي الدكتورة / غادة والى – وزيرة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية.

ثالثاً : مجال الهجرة :

الندوة الأفروأسيوية حول " تحسين إدارة الهجرة من أجل العمل والتنمية في الدول العربية وافريقيا "

مكان والتاريخ التفيذ :
الرباط – المملكة المغربية ، 17 – 19 ديسمبر / كانون الأول 2018

الجهة المعنية بالتنفيذ:
منظمة العمل العربية (إدارة التنمية البشرية والتشغيل والمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر)

أهداف النشاط :
- تكريس مخرجات النشاط المنظم بشراكة مع الاتحاد الأفريقي كجزء من برنامجه المشترك حول هجرة اليد العاملة.
- العمل على خلق فضاء دائم لتبادل الممارسات الجيدة والمعلومات وتحليل الاحتياجات لدعم القدرات المؤسساتية بشأن تدبير هجرة اليد العاملة وحماية العمال المهاجرين.

ومن بين الأهداف المحددة للنشاط :
- تشخيص التحديات الخاصة لتدبير الهجرة من قبل الحكومات في جميع مراحل الهجرة.
- تحديد الاحتياجات في مجال تقوية القدرات المؤسساتية.
- تحديد فرص التدريب والتكوين والآليات والأدوات الخاصة لبناء القدرات.
- متابعة تيارات الهجرة والتعرف على الأنماط والاتجاهات الجديدة التي طرأت عليها على المستويين العربي والافريقي.
- دعم التواصل وتجديد الحوار بين كافة الأطراف ذات العلاقة في دول الإرسال والاستقبال ودول العبور كآلية فعالة لإدارة جيدة لتيارات الهجرة وتعزيز وتعظيم فوائدها لكافة الأطراف.
- خلق مناخ دائم للتشاور وتبادل الخبرات بين بلدان الإرسال والاستقبال والعبور يروم اقتسام الممارسات الفضلى في مجال تدبير هجرة اليد العاملة وجرد الحاجيات على مستوى الدعم والتكوين بين الدول.
- دراسة الآليات العملية لتيسير الهجرة والتنقل في إطار تنفيذ قرارات القمم الاقتصادية والاجتماعية والتنموية بما في ذلك الاتفاقيات الثنائية والجماعية المبرمة والمعنية بتنقل الايدي العاملة وإبرام اتفاقيات جديدة تستجيب لاحتياجات وأهداف دول الاستقبال والإرسال معاً، بما في ذلك الدول حديثة الاستقبال للهجرة.
- المتابعة والمساهمة بإيجابية في الجهود الدولية لتحسين ظروف الهجرة وتطوير استثمار عوائدها لصالح التنمية المستدامة.

المحــاور:
- الحكامة الجيدة للهجرة من أجل العمل
- الهجرة كأحد استراتيجيات التكيف في العالم العربي .
- تنسيق السياسات الوطنية (سياسة التشغيل والتكوين ضمن سياسات الهجرة)
- نظم المعلومات الخاصة بسوق العمل وجمع البيانات حول الهجرة.
- حماية العمال المهاجرين خلال مراحل الهجرة (إستعراض الاتفاقيات الدولية)
- حماية العمال المهاجرين خلال جميع مراحل دورة الهجرة.

بالإضـافة إلى ثلاثة جلسات عمل تدريبية جماعية تفاعلية:
- إنعكاسات التدريب / التكوين على موضوع الحماية.

- كيفية انشاء فضاء دائم لبناء قدرات الإدارات والجهات الفاعلة في مجال الهجرة.
- انعكاسات التدريب على موضوع الحكامة.

المشاركون والجهات المستفيدة :

شارك في أعمال هذه الندوة عدد (58) مشارك ومشاركة من المسؤولين الحكوميين، يمثلون وزرات العمل في عدد من الدول العربية وعدد من الدول الافريقية من الكوادر المعنية والمتخصصة في مجال الهجرة، بالإضافة إلى ممثلي عدد من المنظمات العربية والإقليمية والجامعات والمؤسسات المغربية الوطنية ذات العلاقة، فضلاً عن مشاركة المنظمة الدولية للهجرة (IOM) مساهمة بتقديم ورقة عمل تناولت موضوع الهجرة كأحد استراتيجيات التكيف في العالم العربي هذا وقد شاركت منظمة العمل الدولية بوفد ضم عدد من الخبراء من مركز تورينو للتدريب، وكذا من المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول المغاربية بالجزائر، كما شارك وفد من مجلس وزراء الداخلية العرب، بالإضافة إلى عدد كبير من الصحافيين وممثلي أجهزة الإعلام المغربية والعربية، كما شهدت الندوة مشاركة عدد من المستويات الرفيعة من الجانب المغربي من وزارات الخارجية والداخلية والهجرة وعدد من المنظمات ذات الصلة التي تتخذ من المغرب مقراً لها.

الخبراء واوراق العمل:

الحكامة الجيدة للهجرة من أجل العمل

- ✓ وقدمتها أ / اوريليا سيغاتي – منظمة العمل الدولية.

الهجرة كأحد استراتيجيات التكيف في العالم العربي .

- ✓ أ/ مروة مصطفى ، أ/ نهال عقل - المنظمة الدولية للهجرة.

تنسيق السياسات الوطنية (سياسة التشغيل والتكوين ضمن سياسات الهجرة)

- ✓ أ/ اوريليا سيغاتي ، أ/ مريم بوذراع - منظمة العمل الدولية.

نظم المعلومات الخاصة بسوق العمل وجمع البيانات حول الهجرة.

- ✓ أ/ محمد بالعربي ، أ/ عبد الرحيم العمراوي - منظمة العمل الدولية.

حماية العمال المهاجرين خلال مراحل الهجرة (إستعراض الاتفاقيات الدولية)

- ✓ أ/ هدايت سليم - مركز تورينو / منظمة العمل الدولية.

حماية العمال المهاجرين خلال جميع مراحل دورة الهجرة.

- ✓ أ/ سامية كازي و أ/ اوريليا سيغاتي - منظمة العمل الدولية / مكتب الجزائر.

بالإضافة إلى ثلاثة جلسات عمل تدريبية جماعية تفاعلية مع المشاركين من قبل السادة:

- ✓ أ / هدايت سليم – أ / عبدالرحيم العمراوي – أ / محمد بالعربي ، وكانت عناوينها كالتالي :-
  - إنعكاسات التدريب / التكوين على موضوع الحماية.
  - كيفية انشاء فضاء دائم لبناء قدرات الإدارات والجهات الفاعلة في مجال الهجرة.
  - انعكاسات التدريب على موضوع الحكامة.

التوصيات:

في ضوء العروض التي تقدم بها السادة الخبراء والمناقشات مع المشاركين، تم التوصل إلى عدد من التوصيات:

- ❖ التأكيد على أهمية الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف لاستخدام العمالة بين الدول وأهمية المتابعة الدورية لها على ضوء تطورات أسواق العمل ومتطلباتها، مع النظر في إمكانية زيادة فرص العمل المتاحة في البلدان المستقبلة للعمالة الوافدة وفق الشروط والمؤهلات الضرورية لأسواق العمل.
- ❖ دعوة الدول التي ليس لها لجان أو مجالس وطنية متخصصة لتنسيق سياسات الهجرة على الصعيد الوطني، إلى إنشاء جهاز وطني يضمن التنسيق بين مختلف السياسات التي تتعلق بالهجرة وزيادة فاعليتها، ويمكن من التنسيق على الصعيد الإقليمي والدولي.
- ❖ السعي إلى تعميق الحوار بين البلدان المصدرة والمستقبلة للعمالة وبلدان العبور أيضاً حول أسباب

وضغوطات الهجرة، وفق رؤية شمولية واضحة المعالم تساعد في اتخاذ إجراءات تنموية حقيقية تفتح المجال لشراكة جادة تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة وتبادل المنافع بشكل متوازن بين البلدان المعنية.

- ❖ دعوة الدول إلى بناء نظام معلومات موحد لشؤون الهجرة والمغتربين والكفاءات المهاجرة، يعتمد على إدماج وتكامل نظم المعلومات القطرية مع شبكة معلومات أسوق العمل العربية بمنظمة العمل العربية، بحيث يشمل قواعد البيانات عن الكفاءات المهاجرة والشخصيات السياسية والعامة المغتربة، وبيانات عن الجمعيات والروابط والاتحادات الخاصة بالجاليات المغتربة في بلدان الاغتراب بالإضافة إلى بيانات عن القوانين والتشريعات الخاصة بشؤون الهجرة والمغتربين.
- ❖ دعم آليات التفاوض مع الأطراف الأجنبية فيما يتعلق بمسائل الهجرة وحماية حقوق المهاجرين، ودعم آليات تنسيق فعالة ومتطورة مع المنتديات العالمية للهجرة والتنمية، وكذلك الآليات القائمة بالفعل في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذا الشراكات الأخرى.
- ❖ التأكيد في التفاوض مع الأطراف الدولية على ضرورة أن تقترن السياسات قصيرة الأجل التي تقرر وسائل المكافحة للهجرة غير النظامية بمقاربات طويلة الأجل تعالج الأسباب الجذرية الدافعة لخروج تدفقات من الهجرة غير النظامية، من خلال التأكيد على الارتباط بين الهجرة والتنمية.
- ❖ دعوة كافة الهيئات والمؤسسات العاملة في مجالات الهجرة إلى تنسيق جهودها في محاربة الهجرة غير النظامية، واتخاذ كافة الإجراءات التشريعية والرقابية للتأكد من سلامة أنشطة مكاتب إلحاق العمالة، وملاحقة سماسرة الهجرة غير النظامية، وتوعية المواطنين وخاصة فئات الشباب بمخاطر هذا النوع من الهجرة، ودعوة الدول إلى تبادل معلوماتها وخبراتها في هذا المجال.
- ❖ في ضوء ما تشهده منطقة الاتحاد الأوروبي من تدفقات متسارعة للمهاجرين وتزايد اهتمامات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالتعامل الإيجابي مع هذه الظاهرة، يرى المشاركون أهمية وضرورة إدراج قضايا الهجرة من أجل العمل في إطار السياسات والاتفاقيات ومفاوضات الأطراف المشاركة في الاتحاد من أجل المتوسط، مع التأكيد على تعزيز التشاور والتنسيق بين الدول المشاركة لتحقيق التناغم والتوافق في مواقفها.
- ❖ العمل على إدماج موضوعات الهجرة للعمل في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الشاملة، باعتبارها وسيلة أساسية لبلورة استراتيجيات ناجعة لتنمية البلدان المصدرة والمستقبلة للعمالة من خلال تحويلات المهاجرين لبلدانهم الأصلية ونقل المعارف والخبرات المكتسبة لبلدان الاستقبال أو الارسال على حد سواء.
- ❖ ضرورة إيلاء أهمية خاصة بمراكز الأبحاث العلمية لتنمية وتقديم أنماط جديدة للعمل وكيفية نشر ثقافة ريادة الأعمال ودراسة أبعاد ظاهرة الهجرة لأن البيانات المتاحة حالياً لا تقدم صورة شاملة ودقيقة عن الخصائص الاجتماعية والديموغرافية وأنها لا تسمح بفهم دقيق وتحليلي لظاهرة الهجرة واستخدام العمالة الوافدة.
- ❖ التأكيد على أن أشكال وأنماط الهجرة الجديدة ليست كلها من أجل العمل فقط، ولكن أصبح جزء منها ليس بالقليل بحثاً عن الامن والأمان والاستقرار، سواء بشكل فردي أو بشكل جماعي في صورة نزوح، نتيجة ما تمر به عدد من الدول، مما يتطلب معها مزيد من الدراسات والمشاورات المعمقة للعمل على إيجاد الحلول المناسبة لهذه الظاهرة وتعزيز روح الانتماء والمواطنة.
- ❖ دعوة الدول العربية لتفعيل اتفاقيات العمل العربية، خاصة تلك المتعلقة بتنقل الأيدي العاملة في سياق تنفيذ قرارات القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الاولى (الكويت 2009) وقرارات مؤتمرات العمل العربية بهذا الشأن.

رابعاً : مجال إدارات العمل والتشغيل :

1- ندوة قطرية لفائدة مصر حـول " الإدماج المهني للأشخاص ذوي الإعاقة من التأهيل إلى التشغيل "

الجهة المعنية بالتنفيذ:
المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس.

مكـان و تاريخ التنفيـذ :
القاهرة (فندق سونستا)، 1 – 2018/4/3 .

المشاركون والجهات المستفيدة :
شـارك في الندوة الوطنية 30 مشاركا يمثلون :
- وزارة القوى العاملة
- مديريات القوى العاملة ومكاتب التشغيل بالمحافظات
- المجلس القومي لشؤون الإعاقة
- الخبــراء
- وزارة القوى العاملة بجمهورية مصر العربية.

الهدف العام :
بمناسبة صدور القانون رقم 10 لسنة 2018 الخاص بحقوق ذوى الإعاقة، بات من الضرورى ان يتم البحث عن السبل والاليات التى تضمن حقوق ذوى الإعاقة ودمجهم في المجتمع من خلال نشر الوعي حول تمكين ذوي الإعاقة القادرين على العمل بسوق العمل ودعم خطوات الحكومة نحو استحداث سياسات وممارسات جديدة نحو هذه الفئة الهامة من المجتمع المصري.

أهداف النشاط :
- بحث صعوبات الإدماج الاجتماعي والمهني للأشخاص ذوي الإعاقة وأساليب تجاوزها.
- التعريف بمعايير العمل الدولية والعربية الهادفة إلى ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال العمل.
- استعراض الإطار القانوني والمؤسسي الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة : الحقوق والامتيازات.
- تعزيز دور كل من إدارة العمل والشركاء الاجتماعيين والجمعيات في النهوض بالإدماج المهني للأشخاص ذوي الإعاقة .
- الاستفادة من أهم الممارسات والتجارب الدولية والعربية الهادفة إلى تحقيق الإدماج المهني للأشخاص ذوي الإعاقة.

الخبراء واوراق العمل :
- ✓ التأهيل المهني وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال معايير العمل الدولية والعربية: السيد رابح مقديش، مدير المركزالعربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس .
- ✓ التأهيل المهني وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في مصر من خلال التشريع والممارسة: السيد محمد عبد الرحمن، رئيس الإدارة المركزية للتشغيل ومعلومات سوق العمل.
- ✓ دور الشركاء الاجتماعيين والجمعيات في النهوض بتأهيل وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة: السيد محمد عبد الغني عبد الفتاح، مدير فني بمركز أحمد عبد الفضيل التابع للجمعية المصرية للتنمية المتكاملة.
- ✓ العمل للحساب الخاص للأشخاص ذوي الإعاقة: الواقع والتحديات: السيد محمد فريد، مدير أول جهاز تنمية المشروعات.

- ✓ التجربة التونسية في مجال تأهيل وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة: السيد أحمد بن مختار بلعزي، مدير التضامن والتنمية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية – تونس

أهم التوصيات :

- ❖ العمل على تطوير التشريعات والبرامج والمؤسسات التي تساهم في تأهيل وتشغيل ذوي الإعاقة وتشجيع مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والحرص على تحديد دور واختصاصات الأجهزة المعنية بذوي الإعاقة تفاديا للتداخل في المهام ولأحكام التنسيق بينها.
- ❖ تهيئة أماكن التدريب والتأهيل المهني، وأماكن العمل لتسهيل اندماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع.
- ❖ التأكيد على أهمية الارتقاء بمقوّمات التأهيل والتدريب المهني لذوي الإعاقة بتوظيف التكنولوجيات الحديثة للاتصال والمعلومات وذلك بما يتّفق مع متطلبات سوق العمل، بما يمكّنهم من المنافسة على فرص العمل، والعمل على إدراج البرامج الخاصة بالمعاقين ضمن برامج التنمية الريفية للوصول إلى هذه الفئة في الأرياف.
- ❖ ضرورة تعزيز مشاركة المنظمات المهنية لأصحاب العمل والعمّال في المساهمة ومنظمات المجتمع المدني في تدريب ذوي الإعاقة وتوفير فرص عمل مناسبة لهم، باعتبار أنّ ذلك يعدّ مسؤولية وطنية وليس فقط واجب محمول على الدولة.
- ❖ منح حوافز للمؤسسات التي تقوم بتشغيل المعاقين والعمل على استنباط بدائل أخرى في حالة عجز المؤسسات عن تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك استرشادا ببعض التجارب الناجحة على غرار التجربة التونسية.
- ❖ اعداد الإحصاءات الخاصة بالمعوقين حسب أصناف الإعاقة من قبل الإدارات والمؤسسات المعنية باعتبار دور هذه الإحصاءات في وضع السياسات وتقييمها ومراجعتها.
- ❖ دعوة منظمة العمل العربية والمركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس إلى تكثيف الأنشطة المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى وجه الخصوص في مجال التأهيل المهني وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة على أن يتمّ إشراك ممثلين عنهم وعن المنظمات والهيئات المعنية والمهتمة بهذه الفئة في تلك الأنشطة.
- ❖ دعوة منظمة العمل العربية إلى تعزيز التعاون بين الدول العربية في مجال تبادل الخبرات والزيارات الدراسية بما يحقّق الاستفادة من التجارب الناجحة والممارسات الجيّدة في مجال التأهيل المهني والتشغيل للأشخاص ذوي الإعاقة.

2- المشاركة في ورشة عمل حول " إحداث صندوق التأمين على فقدان مواطن الشغل "

مكان و تاريخ التنفيذ :
تونس (فندق قولدن توليب – المشتل)، 7 – 2018/2/8

الجهة المعنية بالتنفيذ :
وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.

3- المشاركة في مؤتمر التكامل الاقتصادي العربي

مكان و تاريخ التنفيذ :
تونس العاصمة، 2/28 إلى 2018/3/1

الجهة المعنية بالتنفيذ :
جامعة الدول العربية (مركز تونس) بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط بدولة الكويت

طبيعة المشاركة :
مشاركة المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس لتمثيل المنظمة في أشغال هذا المؤتمر.

أهم المحاور ومواضيع النقاش :
- تقييم تجربة التكامل الاقتصادي العربي واتفاقياته : تشخيص نقاط الضعف والقوة ، استخلاص الدروس المستفادة
- تقييم المشروعات العربية المشتركة : الاخفاقات والنجاحات
- الصناديق الانمائية والتمويلية العربية والهيئات الاستثمارية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي
- التكامل الاقتصادي العربي : المنطلقات والغايات في ظل الأوضاع الاقليمية والدولية الراهنة والمقبلة
- مستقبل التكامل الاقتصادي العربي من منظور المؤسسات التمويلية
- سياسات التمويل المشتركة : إعادة النظر في دور الصناديق العربية والقطاع المصرفي والأسواق المالية
- الإطار القانوني والتشريعي لتحفيز الاستثمار العربي.

نتائج المؤتمر:
صدور إعلان تونس لمستقبل التكامل الاقتصادي العربي.

4- المشاركة في الاجتماع التحضيري الإقليمي للدورة 62 للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة

مكان و تاريخ التنفيذ :
تونس العاصمة، 2018/3/2

الجهة المعنية بالتنفيذ :
جامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية/ إدارة المرأة والأسرة والطفولة) بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة بالجمهورية التونسية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

طبيعة المشاركة :
مشاركة المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس لتمثيل المنظمة بهذا الاجتماع التحضيري الإقليمي.

أهم المحاور ومواضيع النقاش :
- تنفيذ أجندة التنمية المستدامة للمرأة العربية 2030
  - البعد السياسي
  - البعد الاجتماعي والثقافي
  - مناهضة العنف ضد المرأة في المنطقة العربية
  - المبادرات الإقليمية لتعزيز والنهوض بوضع المرأة
- تنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام ومكافحة الإرهاب
- برامج تعاون الأمانة الفنية للجنة المرأة العربية مع الجهات الإقليمية والدولية

نتائج الاجتماع :
- صدور بيان تونس للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة للدورة 62 والذي يؤكد بالخصوص على ضرورة حماية وأعمال حقوق النساء والفتيات في المناطق الريفية من خلال ضمان مستوى معيشي لائق وحياة خالية من العنف والممارسات الضارة وأعمال حقوقهن في الوصول إلى الأراضي والحصول على الأصول الانتاجية وتحقيق الأمن الغذائي وتوفير العمل اللائق وفي الحصول على التعليم الجيد والتمتع بأعلى مستوى من الصحة وأن تتاح لهم فرص الوصول إلى مواقع صنع القرار.

- صدور إعلان قرطاج والذي يهدف إلى تعزيز حماية ودعم حقوق المرأة وترسيخ المساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل.

5-المشاركة في اجتماع فريق العمل الثلاثي المكلّف بالعقد الاجتماعي

مكان وتاريخ التنفيذ :
وزارة الشؤون الاجتماعية بتونس، 2018/3/6

الجهة المعنية بالتنفيذ :
وزارة الشؤون الاجتماعية بالجمهورية التونسية

طبيعة المشاركة :
شارك اجتماع اللجنة المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس بصفة خبير عن منظمة العمل العربية.

مواضيع الاجتماع :
متابعة تقدّم أشغال اللجان الفرعية المنبثقة عن العقد الاجتماعي، إعداد النصوص التطبيقية للقانون المحدث للمجلس الوطني للحوار الاجتماعي، تحديد معايير التمثيلية النقابية، سبل إحداث صندوق للتأمين عن فقدان مواطن الشغل.

6-المشاركة في حلقة نقاشية حول " الخطوط التوجيهية لتنظيم مهنة وكالات التوظيف الخاصة في تونس "

مكان وتاريخ التنفيذ :
مقر الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، 5 /2018/7

الجهة المعنية بالتنفيذ :
الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية

طبيعة المشاركة :
حضور فعاليات الحلقة النقاشية

أهم المحاور ومواضيع النقاش :
- الإطار القانوني لوكالات التشغيل الخاصة : التشريع الوطني واتفاقيات العمل الدولية.
- محدودية ونقائص الإطار القانوني لوكالات التوظيف الخاصة وآفاق تطورية.
- الخطوط التوجيهية لتنظيم وكالات التوظيف الخاصة.

7-المشاركة في ورشة عمل حول "إعداد خطة لتعزيز القدرات والتكوين في إطار برنامج مشترك بين الاتحاد الإفريقي ومنظمة العمل الدولية والمنظمة العالمية للهجرة واللجنة الاقتصادية الإفريقية "

مكان وتاريخ التنفيذ:
المغرب (الدار البيضاء)، 26 - 2018/9/28

الجهة المعنية بالتنفيذ:
الاتحاد الإفريقي بالمغرب

طبيعة المشاركة :

المشاركة في فعاليات ورشة العمل .

8-المشاركة في الملتقى الدولي حول " الانتقال من القطاع غير المنظّم إلى القطاع المنظّم "

مكان و تاريخ التنفيذ:
تونس (فندق قولدن توليب – المشتل)، 22 - 2018/10/23

الجهة المعنية بالتنفيذ:
الجمعية التونسية للقانون الاجتماعي والعلاقات المهنية بالتعاون مع المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية ومؤسسة فريدريش هيبارت.

طبيعة المشاركة :
المشاركة في أشغال الملتقى .

9-المشاركة في الجلسة التأسيسية للمجلس الوطني للحوار الاجتماعي

مكان وتاريخ التنفيذ:
تونس (نزل لايكو) ، 2018/11/27

الجهة المعنية بالتنفيذ:
وزارة الشؤون الاجتماعية

طبيعة المشاركة :
مشاركة المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس في الجلسة التأسيسية للمجلس الوطني للحوار الاجتماعي وعضو ممثّل لمنظمة العمل العربية في اللجنة الثلاثية المكلّفة بمأسسة الحوار الاجتماعي والمنبثقة عن العقد الاجتماعي.

خامساً : مجال الثقافة العمالية وبحوث العمل :

1- دورة تكوينية قطرية حول "تفعيل دور الشباب العامل في النقابة"

مكان وتاريخ التنفيذ :
الجزائر، 9 - 11 يوليو 2018

المشاركون والجهات المستفيدة :
شارك في أشغال الدورة (20) مشارك من النقابيين الشباب يمثلون الاتحادات الولائية للاتحاد العام للعمال الجزائريين من مختلف ولايات الجزائر وعدد من المكونين المتخصصين في مجال التثقيف العمالي.

أهداف النشاط :
- تعزيز قدرات الشباب العامل في الممارسة النقابية وفق القوانين الوطنية السائدة الخاصة بالتنظيم النقابي (الحقوق والواجبات).
- التركيز على أهم مكونات العمل اللائق كالتشغيل، الحماية الاجتماعية، الحق في العمل، الصحة والسلامة المهنية والحماية الاجتماعية.

- تقديم الوسائل الكفيلة في تحفيز الشباب العمل إلى الانخراط والمساهمة في النشاط النقابي لتولي مناصب قيادية.
- توفير فضاء للحوار بين الشباب العامل الجزائري وتكوين شبكة تواصل بما يفيد في خلق وعي نقابي وتنمية روح المواطنة.

المحاور:

- الاطار القانوني للنشاط النقابي في الجزائر
- دور وصلاحيات مفتشية العامة الوظيفة العمومية
- اطر تمثيل العمال في المؤسسة
- اليات الحوار الاجتماعي
- النزاعات الفردية في العمل
- النزاعات الجماعية في العمل

أهم التوصيات :

- ضرورة تجديد الخطاب النقابي وتكثيف التظاهرات الثقافية لتأطير الشباب وحفزه على المشاركة والانخراط.
- تكثيف الوعي لمساعدة الشباب العامل على تغيير نظرته للنضال النقابي.
- ضرورة تكثيف من هذه الأنشط لصالح الفئة الشبابية من النقابيين.
- تغيير أساليب التكوين النقابي والتثقيف العمالي بما يتماشى وعقلية الشباب.
- ضرورة وضع آليات نظامية بما يوفر حظوظا أوفر للشباب في تحمل المسؤولية النقابية.
- إعداد ورقة مرجعية تحمل خصوصيات العمل النقابي في أوساط الشباب العامل.
- النضال من أجل فرض الحق النقابي وتطوير البعد التضامني في العمل النقابي.

المردود الفني للنشاط :

تنفيذا لخطة المنظمة ومعهدها بالجزائر في مجال الثقافة العمالية لصالح أطراف الإنتاج، وبطلب من الاتحاد العام للعمال الجزائريين عقد معهد الجزائر بالتعاون مع المعهد الوطني للدراسات والبحوث النقابية بالجزائر هذه الدورة التكوينية لصالح النقابيين الشباب وذلك من أجل تدعيم قدراتهم الفنية والتعرف على المشاكل والمعوقات التي تحول دون التحاقهم بالمنظمات النقابية والعمل على تشجيعهم من أجل الاحتكاك أكثر بالعمل النقابي في أوساط عملهم.

2- المشاركة في الملتقى النقابي الدولي للتضامن مع فلسطين.

مكان وتاريخ التنفيذ:

تونس، 2018/01/20

طبيعة المشاركة:

تمثيل منظمة العمل العربية في هذا الملتقى النقابي الدولي.

3- المشاركة في احتفال باليوم العالمي ضد عمالة الاطفال بالجزائر

مكان وتاريخ التنفيذ :

الجزائر، 12 يونيو 2018.

طبيعة المشاركة :
بدعوة من وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، شارك المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر في احتفال باليوم العالمي ضد عمالة الاطفال، وقد شارك في هذا الحفل عدد من ممثلين الهيئات الوطنية والدولية وممثلي المجتمع المدني والمؤسسات التي تنشط تحت وصاية الوزارة.

4-المشاركة في المؤتمر العمالي الدولي تحت شعار : الحركة النقابية في افريقيا خلال القرن الحادي والعشرين : الأولويات والضروريات

الجهة المعنية بالتنفيذ:
الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

مكان وتاريخ التنفيذ:
القاهرة ،2018/11/1

الجهات والمؤسسات المشاركة:
اتحاد النقابات العالمي، الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، قيادات وأعضاء اتحادات العمال في العديد من دول افريقيا

طبيعة مشاركة المنظمة:
تمثيل منظمة العمل العربية والقاء كلمة في حفل الافتتاح

5- المشاركة في مؤتمر الاتحاد العربي لنقابات النفط والمناجم والكيماويات

الجهة المعنية بالتنفيذ:
الاتحاد العربي لنقابات النفط والمناجم والكيماويات

مكان وتاريخ التنفيذ:
القاهرة،2018/11/14

الجهات والمؤسسات المشاركة:
الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، قيادات وأعضاء اتحادات العمال في العديد من دول العربية ،الأمانة العامة للاتحاد العربي

طبيعة مشاركة المنظمة:
تمثيل المنظمة والقاء كلمة في حفل الافتتاح

<u>سادساً : مجال تنمية الموارد البشرية :</u>

1- ورشة عمل قطرية حول المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب وإحتياجات سوق العمل الليبي .

الجهات المعنية بالتنفيذ :
المركز العربي لتنمية الموارد البشرية بطرابلس.

مكان وتاريخ التنفيذ :

طـرابلس – ليبيا ، مــارس 2018 ولمــدة 3 أيام.

المشاركون والجهات المستفيدة :
50 مشارك من مسؤولي تخطيط التعليم المهني والتقني في ليبيا ومدراء التدريب وعدد من المنظمات المختصة.

- قطــاع التعليــم العــام العــالي والهيئة الوطنية للتعليـم التقنــي ووزارة العمــل والتأهيـل .
- توفـير مادة بحثية مرجعية لمخططــي التعليم والتدريب وخبراء وإعداد المناهج والبرامج .

أهداف النشاط :

- الوصول إلى آليات موحدة لتطوير سياسات التعليم والتدريب لتلبية احتياجات سوق العمل وتشغيل الشباب .
- تفعيل دور مؤسسات التخطيط الليبية لمواكبة التغيرات المعاصرة في مجال تطوير المناهج والبرامج التعليمية المهنية والتقنية وفقاً لمتطلبات الإنتاج والتنمية .
- تسليط الضــوء علــى مشكلات تعليـم وتدريب تشغـيل الشـباب والمـرأة والفئات الخاصــة .

أسلوب التنفيذ :

- تقديم أوراق رئيسية من خبراء مرجعيين في الورشة .
- تقـــدم أوراق قطرية تعكس تجارب الأقطار العربية .

2- دورة تدريبية قومية في تخطيط القوى العاملة.

مكان وتاريخ التنفيذ:
عمان/ الأردن سبتمبر 2018 ولمدة أسبوع.

الجهة المعنية بالتنفيذ:
المركز العربي لتنمية الموارد البشرية بطرابلس

المشاركون والجهات المستفيدة :
المعنيون بتخطيط القوى العاملة على المستوى الكلي في الدول العربية.
أطراف الإنتاج والجهات المعنية بتخطيط القوى العاملة وغيرهم من المهتمين والباحثين.

أهداف النشاط :

- تهدف الدورة إلى تعريف المشاركين بالأسلوب العلمي لتخطيط الموارد البشرية وتقديرات العرض والطلب على القوى العاملة على مستوى الاقتصاد الكلي وتتضمن:
  - دور السكان والموارد البشرية في التنمية الاقتصادية.
  - واقع توزيع القوى العاملة حسب القطاعات.
  - أساليب تقدير عرض العمل.
  - أساليب تقدير الطلب على العمل.
  - تحليل أساليب تقدير فجوة العرض والطلب على القوى العاملة.

أسلوب التنفيذ:

- دورة تدريبية لمدة (أسبوع).
- محاضرات نظرية وتطبيق عملي وتفاعل وحوار بين الخبراء والمشاركين.
- مادة تعليمية متخصصة.

- عرض ومناقشة حالات.

3- مواكبة التقدم المحرز في مجال تنمية الموارد البشرية المستدامة ضمن فعاليات الأجندة الدولية "2030 "

الجهة المعنية بالتنفيذ :
المركز العربي لتنمية الموارد البشرية بطرابلس.

مكان وتاريخ التنفيذ:
يونيو 2018 .

المشاركون والجهات المستفيدة :
مسؤولو الموارد البشرية في الدول العربية، خبراء عرب من ذوي الإختصاص في المجال، ادارة التعاون الدولي بمنظمة العمل العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جميع أطراف الإنتاج في الدول العربية، مخططي ومنفذي سياسات العمل والتشغيل والتدريب والتعليم الفني والمهني، الباحثين وذوي الإختصاص، وزارت التخطيط والاقتصاد والتعليم في الدول العربية.

أهداف النشاط :
- التواصل التنفيذي مع العمل الدولي لتحقيق التنمية البشرية المستدامة بما يخدم تحقيق المستهدفات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية العربية والغايات المرتبطة بها.
- الاستفادة من الامكانيات الفنية والعلمية والتمويلية التي سخرتها الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة.
- اعطاء أولوية خاصة لتحقيق الاهداف التنموية ذات العلاقة بمجال عمل واختصاصات المركز وعلى الأخص منها ما يلي:

الهدف الرابع وغاياته التي تهدف ما يلي:
- ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني – بحلول عام 2030.
- الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار والذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الاعمال الحرة بحلول عام 2030.
- الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح التعليمية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي وبخاصة الاقل نمواً والبلدان الافريقية للإلتحاق بالتعليم بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى بحلول سنة 2020.

الهدف الخامس : تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات وذلك في إطار الغايات التي تضمنها الهدف وهي :
- القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان.
- القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف في مجالات العمل الخاصة والعامة.
- الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى لتحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية.
- تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز تمكين المرأة.
- تعزيز النمو الإقتصادي المطّرد والشامل والمستدام للجميع والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، وتحقيق غاياته التي تؤثر على تحقيق الاهداف النوعية التخصصية التالية:

- تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية التي تدعم الأنشطة الانتاجية وفرص العمل اللائق ومباشرة الأعمال الحرة والقدرة على الإبداع والابتكار وتشجيع اضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم ونموها.
- تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة توفير العمل اللائق للجميع رجالاً ونساءاً بمن فيهم الشباب والاشخاص ذوي الاعاقة ، وتكافؤ الاجر نظير العمل المتكافئ القيمة بحلول عام 2030.
- الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بسوق العمل أو التعليم أو التدريب والتأهيل بحلول عام 2020.
- اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على العمل بالسخرة وحظر استئصال اسوأ انواع عمل الأطفال ، بجميع اشكاله بحلول عام 2025.
- ضمان حقوق العمال وايجاد بيئات عمل توفر الأمن والسلامة لجميع العمال.
- وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب ونفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية وذلك بحلول عام 2020.

اسلوب التنفيذ :

يقوم المركز حالياً:

- بوضع برنامج عمل يتضمن الفعاليات والأنشطة المطلوبة والداعمة لدوره وأهدافه وتوجهاته.
- التواصل مع اللجنة الدولية السامية للتنمية البشرية المستدامة حول تكمين المركز من:
  - المشاركة في البرامج والانشطة والندوات والحلقات الدراسية التي تعقدها الامم المتحدة بالخصوص
  - مطالبة اللجنة السامية للتنمية البشرية المستدامة بمساهمة المركز العربي لتنمية الموارد البشرية في اعداد الاستراتيجية العالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفر فرص العمل.
- وذلك تأسيساً على الهدف الثامن من أهداف التنمية الشرية المستدامة.
- التحضير للقاء عربي حول برنامج العمل المطلوب للإستجابة والشراكة والتعاون على المستوى القومي والعالمي لانجاز أهداف التنمية المستدامة واجندتها لسنة 2020.
- تحديد الإحتياجات القومية المطلوبة سواء على المستوى القومي أو من خلال الامكانيات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة.
- التفكير في تأسيس مجموعة عمل عربية تعني بالشراكة في تحقيق أهداف التنمية البشرية واجندتها 2030
  - دعوة عدد من الخبراء المعنيين بالموضوع لوضع تصور كامل لتحقيق الشراكة الفاعلة في انجاز التنمية البشرية المستدامة في سياق التواصل الدولي.
  - التواصل مع اللجنة الدولية السامية للتنمية البشرية المستدامة للتنسيق والتعاون.
  - عقد حلقة دراسية قومية لتحديد المسارات والتوجهات والسياسات ذات العلاقة.
  - اقتراح خارطة طريق للتنفيذ و المشاركة والتعاون.

4-المشاركة في ورشة عمل حول التدريب المخطط ودوره في بناء القدرات.

مكان والتاريخ التفيذ :

طرابلس خلال اخر شهر سبتمبر وأول أكتوبر 2018

أهداف النشاط :

- تزويد المشاركين بالمفاهيم الأساسية للتدريب المخطط.
- تزويد المشاركين بمداخل ومناهج التميز الإداري والمهني الملائم لإدارة العملية التدريبية بكفاءة وإقتدار.

- إكساب المشاركين مهارات تطوير النشاط التدريبي لمواكبة المتغيرات والمستحدثات الجديدة.

المحتويات الأساسية :

- مفهوم التدريب.
- أنواع التدريب.
- من المسؤول عن نشاط التدريب ؟
- متى يجب التدريب ومتى لا يجب ؟
- العملية التدريبية بالمنظور الشمولي ومدخل النظم.
- دور مسؤولي التدريب والتطوير الوظيفي في تحقيق فعاليتها.
- تعميق مفهوم تأثير أنماط الرؤساء في كفاءة التدريب وفعاليته.
- مهارات التخطيط الاستراتيجي للتدريب.
- تحديد وصياغة الاستراتيجيات التدريبية لتحقيق التطوير الوظيفي والجودة التدريبية.
- كيفية التحول من التدريب العشوائي إلى التدريب المخطط.
- تنمية المهارات القيادية لمسؤولي التدريب والتطوير الوظيفي.
- كيفية تحديد خطط وبرامج التطوير الواقعية.
- التعامل مع مشكلات الأداء.
- مؤشرات ومصادر وأساليب التعرف على الإحتياجات التدريبية.
- مهارات إعداد التقارير التدريبية.
- مهارات متابعة تقييم النشاط التدريبي.

المستهدفون :

مسؤولو التطوير الوظيفي ونوابهم والعاملون في إدارات التدريب والأخصائيون والذين يجري تأهيلهم لشغل أي من هذه المناصب في المستقبل.

طرق وأساليب التدريب :

لتعزيز عملية التعلم لدى الملتقى وتحفيزه سوف نستخدم العديد من الأساليب التدريبية نذكر منها:

- العصف الذهني.
- حلقات النقاش.
- لعب الأدوار.
- الاستبانات والتمارين العملية.
- التفكير المعاكس.
- الفيدو.

ثالثاً
محور العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

تتعاون منظمة العمل العربية مع الهيئات العربية والأجنبية والدولية التي تعمل في ميدان العمل، حيث ان المبرر الأساسي لقيام منظمة العمل العربية كان بهدف التعاون وتنسيق الجهود العربية في ميدان العمل والعمال، فتشارك المنظمة في جميع الأنشطة التي تقوم بها جامعة الدول العربية، خاصة في الفعاليات التي تعنى بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول العربية، وترتبط بعلاقات تعاون مع مؤسسات العمل العربي المشترك ومؤسسات المجتمع المدني.

حيث تشارك المنظمة سنويا في العديد من الندوات والمؤتمرات العربية والدولية، وتقدم فيها العديد من أوراق العمل والدراسات التي تعكس وجهة نظر المنظمة تجاه قضايا العمل والعمال في المنطقة العربية، فمع تنامى نشاط المنظمة فقد أصبحت تحتل مكانتها على الساحة العربية كبيت خبرة في المسائل العمالية وتقديم المشورة الفنية للحكومات والمنظمات العربية في هذا المجال.

ويعتبر محور التعاون الفني لصالح أطراف الإنتاج في الدول العربية الأعضاء من اهم المؤشرات الإيجابية الضرورية لتحقيق أحد أهداف المنظمة نحو الشركاء الاجتماعيين (حكومات، أصحاب أعمال، عمال) وخاصة الأكثر احتياجا وهي الدول ال 7 (فلسطين، جيبوتي، السودان، الصومال، موريتانيا، اليمن، لبنان) التي صدر بشأنها أكثر من قرار من المؤتمر يدعو إلى منحها الأولوية في تلبية احتياجاتها وفقاً للإمكانيات المتاحة ويحقق التعاون والتكامل العربيين في مجال العمل والعمال.

وبسبب تراجع الموازنات الاعتيادية خلال السنوات الماضية والذي أدى إلى عدم الاستجابة للعديد من احتياجات هذه الدول بالرغم من تعاظم احتياجاتها بشكل جدي، فإن الامر يتطلب مراجعة هذا الوضع حيث أن المتغيرات والمستجدات في عالم العمل تتطلب مزيدا من الدعم الفني لتلبية الاحتياجات المتزايدة بحكم أوضاعها الاقتصادية الوطنية الصعبة.

اولاً : مجال العلاقات العربية والدولية :

1- تقرير حول آثار المستوطنات الإسرائيلية على أوضاع أصحاب الأعمال والعمال العرب في فلسطين وبقية الأراضي العربية المحتلة الأخرى في الجولان السوري المحتل وبقية الأراضي المحتلة في جنوب لبنان .

مكان وتاريخ التنفيذ :
إبريل 2018

الجهة المعنية بالتنفيذ :
إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي، بالتعاون والتنسيق مع مكتب البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية في جنيف.

أهداف النشاط :
- متابعة كشف السياسة العنصرية للحكومة الإسرائيلية وتحديها لقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة.
- كشف عدم احترام الحكومة الإسرائيلية لقرارى مؤتمر العمل الدولي الصادرين عامي 1976 و 1980 بشأن الموضوع.
- كشف الآثار المدمرة الناجمة عن سياسة الاستيطان الإسرائيلي على أصحاب الأعمال والعمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

المشاركون والجهات المستفيدة :
أطراف الإنتاج الثلاثة
تم توزيع التقرير على كافة أطراف الإنتاج الثلاثة خلال الإجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية جنيف، يونيو 2018 كذلك على كافة المشاركين خلال الملتقى التضامني لفلسطين والأراضي العربية المحتلة على هامش أعمال مؤتمر العمل الدولي الدورة (107) .

أهم التوصيات :
- دعوة أطراف الإنتاج في الدول العربية إلى دعم الصندوق الفلسطيني بكافة الأشكال المادية والعينية.
- تقديم الدعم لتجربة الضمان الاجتماعي في دولة فلسطين بكافة أشكالها.
- دعوة الدول العربية لفتح الأسواق العربية للأيدي العاملة المهرة والأكاديمية الفلسطينية.
- دعوة الدول العربية لاثارة وإبراز الانتهاكات الإسرائيلية ضد العمالة الفلسطينية في كافة المحافل الدولية.
- ضرورة حماية العمال الفلسطينيين وارسال بعثة متخصصة لمساعدتهم على استرجاع حقوقهم المسلوبة والمحجوزة لدى السلطات الإسرائيلية منذ زمن طويل .
- أهمية تنظيم مؤتمر دولي للمانحين ما من شأنه توفير التمويل اللازم لانعاش الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية .

2 - ورشة عمل حول الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل

مكان وتاريخ التنفيذ :

الجزائر، 6 - 7 مايو/ايار 2018

الجهة المعنية بالتنفيذ :

إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

المشاركون والجهات المستفيدة :

حضر الورشة مِن جمهورية الجزائر نحو 52 مُشاركة وُمشارك ، يُمَثلون:

- وزارة التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي، وقد حضر عن الوزارة مُختلف القطاعات والهيئات التابعة للوزارة ذات الإختصاص في موضوع الورشة.
- وزارة التعليم العالي.
- الديوان الوطني للإحصاء.
- اتحاد أصحاب الأعمال.
- ممثلي إتحادات العمال

التوصيات :

- ❖ اتخاذ كُلَّ ما يلزم صوب الإنتهاء مِن توقيع بروتوكولات التعاون الأربع بين مُنظمة العمل العربية مِن جانب، وشركاء الإنتاج الثلاث (وزارة العمل، اتحاد أصحاب الأعمال، اتحاد العمال) وجهاز الإحصاء على الجانب الآخر.
- ❖ دعوة جمهورية الجزائر إلى تسمية الفريق الوطني المُكون مِن مُمثلين للشركاء الأربعة سالفين الذكر.
- ❖ قيام الجهات الأربعة الشركاء في جمهورية الجزائر – وكُل مَن تراه الدولة ذو إختصاص أصيل – بمراجعة الدليل العربي الموَّحد لإحصاءات أسواق العمل، والذي سَبَقَ إرساله إلى جمهورية الجزائر في مايو / 2017
- ❖ بدء تفعيل الجلسات الفنية المُتعمقة بين فريق عمل المُنظمة والفريق الوطني لجمهورية الجزائر، للإتفاق على مايلي:

- قاموس الإحصاءات والمعلومات التي سوف يتم اعتماد قيام الفريق الوطني بتغذيتها للمنصة الإلكترونية مِن الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل.
- الاتفاق على صلاحيات النشر المُتعلقة بقاموس البيانات سالف الذكر، بعد أخذ الموافقات اللازمة وطنيًا على ما سوف ينطوي عليه القاموس مِن إحصاءات ومعلومات.
- الاتفاق على المنهجيات العلمية والمفاهيم المُتبعة في صدد قاموس الإحصاءات والمعلومات المُتفق عليه بين الطرفين، وذلك وفقًا للمعايير الدولية.
- تدريب فريق العمل الوطني على استخدام المنصة الإلكترونية للشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل، بحيث تنضم جمهورية الجزائر إلى منظومة التبادل الإلكتروني المؤمَّن للإحصاءات والمعلومات.
- تدريب فريق العمل الوطني على استخدام لوحات المعلومات وأدوات التحليل المُتَضمَنَة في المنصة الإلكترونية للشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل، وذلك لتسويق أدوات التحليل تلك إلى مُتخذ القرار

الوطني لتمكينه مِن دراسة سوق العمل العربي بشكل أشمل، وتنفيذ المقاربات المطلوبة بين الدول العربية للوقوف على احتياجات سوق العمل العربي.

- ❖ في ظل المُداخلات القيّمة التي قدمها الحضور مِن جمهورية الجزائر، والتي بينت وجود قاعدتي بيانات قومية في صدد إحصاءات أسواق العمل، أولهما لدى الوكالة الوطنية للتشغيل، والثانية لدى الديوان الوطني للإحصاء، تبرز أهمية الإسراع بتنفيذ الإصدارة الثانية مِن المنصة الإلكترونية للشبكة العربية لأسواق العمل، والتي سوف تَضمن تطوير آليات الربط الإحصائي والمعلوماتي بالشبكة، عبر الربط المُباشر مع قواعد البيانات الوسيطة، والتي بها يتم الاستعاضة عن قيام فريق العمل الوطني بتغذية الشبكة بصفة مُستمرة، إذ أن عملية الربط المباشر بين قواعد البيانات سوف يُسَهِل كثيرًا عمليات تبادل وتحديث الإحصاءات والمعلومات المُتفق عليها، والتي سوف يتم إقرارها مِن قِبَل جمهورية الجزائر.
- ❖ أوصى الحضور في ورشة العمل مِن جمهورية الجزائر برغبته في دعوة فريق العمل بالشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل – فريق مُنظمة العمل العربية – إلى ورش عمل وطنية بغرض تحليل إحصاءات أسواق العمل، وبخاصة الإحصاءات الوطنية، للوقوف على أفضل السُبُل والمُستجدَّات في دعم صناعة القرار الوطني في مجالات سوق العمل الجزائري.
- ❖ كذلك أوصى الحضور في ورشة العمل مِن جمهورية الجزائر باستعداد ورغبة جمهورية الجزائر بالمشاركة في أعمال تطوير المنصة الإلكترونية للشبكة بالكوادر الوطنية مِن مُطوري ومُحللي النُظُم، إذ أعرب الحضور عن إعجابهم الشديد بالمشروع وما تم تنفيذه حتى الحين مِن جهود، وهو ما يدعو لأهمية مُشاركة جمهورية الجزائر في هذا العمل ليس فقط في إطار مشاركة الإحصاءات والمعلومات، ولكن أيضًا في تطوير الإصدارة الثانية مِن المنصة الإلكترونية للشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل.

وفي نهاية الورشة أكدَّ فريق العمل بالمنظمة على ما يلي:

- ✓ أن جميع ما سوف يتم إقراره وتبادله مِن إحصاءات ومعلومات سوف يتم الاتفاق عليها سلفًا، وذلك في أعقاب إقرار جمهورية الجزائر لهذه الإحصاءات والمعلومات.
- ✓ سماحيات وصلاحيات النشر ونطاقاته سوف يُحددها فريق العمل الوطني.
- ✓ أن المُنظمة سوف تستجيب بصورة مُباشرة لأية خصوصية قد تراها جمهورية الجزائر في صدد ما يتم نشره مِن مُخططات تحليلية وإحصاءات، والتي بمجرد قيام الفريق الوطني لجمهورية الجزائر بمشاركة هذه التحفظات مع فريق عمل المُنظمة سوف يتم اتخاذ كافة ما يلزم بأقصى سرعة مُمكنة.
- ✓ وأخيرًا أثنى فريق العمل بالمُنظمة على المستوى التقني والمعرفي الرفيع الذي وَصَلَ إليه القائمين على منظومة إحصاءات أسواق العمل في جمهورية الجزائر، وهو ما سوف يكون له أكبر الأثر في تطوير وتنمية أعمال الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل.

3- ورشة عمل حول الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل

مكان وتاريخ التنفيذ :

القاهرة، جمهورية مصر العربية 18 - 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2018

الجهة المعنية بالتنفيذ :

إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

المشاركون والجهات المستفيدة :

شركاء العمل الثلاث بجمهورية مصر العربية (وزارة القوى العاملة – اتحاد الصناعات – الاتحاد العام لنقابات عُمال مصر)، بالإضافة إلى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،

حضر الورشة مِن جمهورية مصر العربية نحو "20" مُشاركا، يُمَثلون :

- وزارة القوى العاملة
- اتحاد الصناعات المصري
- الاتحاد العام لنقابات عُمال مصر
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

أهداف النشاط :

- تفعيل التعاون والتنسيق بين أطراف الإنتاج الثلاثة في جمهورية مصر العربية وشبكة معلومات أسواق العمل العربية.
- إيجاد نظام معلوماتي موحد لأسواق العمل للإسهام في حل مشكلة البطالة.
- المساهمة في دعم سياسات التشغيل والاستخدام في مصر والوطن العربي.

التوصيات :

- قيام شركاء العمل الوطني (عدا الإتحاد العام لنقابات عُمال مصر) بمراجعة بروتوكول التعاون المُرسل للجهات الأربعة مُنذُ نحو عام سابق، وذلك لاتخاذ ما يلزم مِن إجراءات صوب إعطاء المُلاحظات النهائية على البروتوكول – إن وجِدَت – في سبيل اتخاذ الإجراءات الرسمية للتوقيع بين الجهات المعنية ومُنظمة العمل العربية على البروتوكول.
- قيام شركاء العمل الوطني (الجهات الأربعة) بتسمية الفريق الوطني والذي يُعبَر عن مُمَثِل واحد على الأقل مِن كُلِّ جهةٍ على حدة.
- قيام شركاء العمل الوطني (الجهات الأربعة) بمراجعة الإصدارة الثانية مِن الدليل العربي الموَّحد لإحصاءات أسواق العمل.
- قيام المُنظمة بإعادة إرسال نسخة البروتوكول والإصدارة الثانية مِن الدليل العربي الموَّحد لإحصاءات أسواق العمل إلى شركاء العمل في جمهورية مصر العربية.
- بدء تفعيل الجلسات الفنية المُتعمقة بين فريق عمل المُنظمة والفريق الوطني لجمهورية مصر العربية، للإتفاق على ما يلي :
  - قاموس الإحصاءات والمعلومات التي سوف يتم اعتماد قيام الفريق الوطني بتغذيتها للمنصة الإلكترونية مِن الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل.
  - الاتفاق على صلاحيات النشر المُتعلقة بقاموس البيانات سالف الذكر، بعد أخذ الموافقات اللازمة وطنيًا على ما سوف ينطوي عليه القاموس مِن إحصاءات ومعلومات.
  - الاتفاق على المنهجيات العلمية والمفاهيم المُتبعة في صدد قاموس الإحصاءات والمعلومات المُتفق عليه بين الطرفين، وذلك وفقًا للمعايير الدولية.
  - تدريب فريق العمل الوطني على استخدام المنصة الإلكترونية للشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل، بحيث تنضم جمهورية مصر العربية إلى منظومة التبادل الإلكتروني المؤمَّن للإحصاءات والمعلومات.

- تدريب فريق العمل الوطني على استخدام لوحات المعلومات وأدوات التحليل المُتَضمَنَة في المنصة الإلكترونية للشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل، وذلك لتسويق أدوات التحليل تلك إلى مُتخذ القرار الوطني لتمكينة مِن دراسة سوق العمل العربي بشكل أشمل، وتنفيذ المقاربات المطلوبة بين الدول العربية للوقوف على احتياجات سوق العمل العربي

وفي نهاية الورشة أكدَّ فريق العمل بالمنظمة على ما يلي :

- ✓ أن جميع ما سوف يتم إقراره وتبادله مِن إحصاءات ومعلومات سوف يتم الاتفاق عليها سلفًا، وذلك في أعقاب إقرار جمهورية مصر العربية بأهلية هذه الإحصاءات والمعلومات للتبادل مع قاعدة بيانات أسواق العمل العربية والتي تُشرف عليها وتُديرها مُنظمة العمل العربية.
- ✓ سماحيات وصلاحيات النشر ونطاقاته سوف يُحددها فريق العمل الوطني.
- ✓ أن المُنظمة سوف تستجيب بصورة مُباشرة لأية خصوصية قد تراها جمهورية مصر العربية في صدد ما يتم نشره مِن مُخططات تحليلية وإحصاءات، والتي بمجرد قيام الفريق الوطني لجمهورية مصر العربية بمشاركة هذه التحفظات مع فريق عمل المُنظمة سوف يتم اتخاذ كافة ما يلزم بأقصى سرعة مُمكنة.
- ✓ أثنى فريق العمل بالمُنظمة على المستوى التقني والمعرفي الرفيع الذي وَصَلَ إليه القائمين على منظومة إحصاءات أسواق العمل في جمهورية مصر العربية، وهو ما سوف يكون له أكبر الأثر في تطوير وتنمية أعمال الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل.

4- ورشة عمل حول : الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل

مكان وتاريخ التنفيذ :

المملكة المغربية ، الرباط ، 18 - 19 ديسمبر / كانون الاول 2018

الجهة المعنية بالتنفيذ :

إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

المشاركون والجهات المستفيدة :

شارك في فعاليات هذه الورشة حوالي "30" مشاركة ومشارك من المتخصصين في معلومات ومؤشرات أسواق العمل بالمملكة المغربية يمثلون الجهات التالية :

- وزارة الشغل والإدماج المهني .
- المرصد الوطني للشغل .
- المندوبية السامية للتخطيط .
- الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.
- كما شارك الدكتور / محمد رمضان مستشار الشبكة العربية لأسواق العمل بمنظمة العمل العربية حيث قام بأستعراض أنظمة معلومات سوق العمل "مدخل نحو صناعة القرار التنموي المستدام" ،المنصة الإلكترونية للشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل، الدليل العربي الموحد لإحصاءات أسواق العمل.
- كذلك شارك السيد / معتز عزت المشرف على محور تكنولوجيا المعلومات للمنصة الإلكترونية والذي ساهم في تنظيم الورشة وإستعراض المنصة الإلكترونية على الفريق المغربي .

المحاور :

- البرنامج العربي لدعم التشغيل ... مدخل إلى مشروع الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل.
- أنظمة معلومات سوق العمل "مدخل نحو صناعة القرار التنموي المستدام".
- المنصة الإلكترونية للشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل.
- الدليل العربي الموحد لإحصاءات أسواق العمل.
- مداخلة حول (المنظومة الوطنية لإحصاءات العمل) المندوبية السامية للتخطيط.
- مداخلة حول نظام معلومات سوق العمل المغربي (المرصد الوطني لسوق الشغل ـ وزارة الشغل والإدماج المهني).

التوصيات :

على مدار يومين تبادل خلالهما فريق العمل بالمنظمة وفريق العمل مِن المملكة المغربية النقاش والمداخلات العلمية القيّمة، والتي تَمَخَضَت حول التوصيات التالية :

- ❖ قيام وزارة الشغل والإدماج المهني بالمملكة المغربية والمندوبية السامية للتخطيط بمراجعة بروتوكول التعاون المُرسل لهُما مُسبقًا مِن قِبَل المُنظمة، وذلك لاتخاذ ما يلزم مِن إجراءات صوب إعطاء المُلاحظات النهائية على البروتوكول – إن وجِدَت – في سبيل اتخاذ الإجراءات الرسمية للتوقيع مع مُنظمة العمل العربية.
- ❖ قيام شركاء العمل الوطني بتسمية الفريق الوطني والذي يُعبَر عن مُمَثِل واحد على الأقل مِن كُلِّ جهةٍ على حدة.
- ❖ قيام شركاء العمل الوطني بمراجعة الإصدارة الثانية مِن الدليل العربي الموَّحد لإحصاءات أسواق العمل لإبداء الرأي بالموافقة عليه أو إعطاء أية مُلاحظات قد يرونها في هذا الصدد.
- ❖ بدء تفعيل الجلسات الفنية المُتعمقة بين فريق عمل المُنظمة والفريق الوطني للمملكة المغربية، للإتفاق على ما يلي:
  - قاموس الإحصاءات والمعلومات التي سوف يتم اعتماد قيام الفريق الوطني بتغذيتها للمنصة الإلكترونية مِن الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل .
  - الاتفاق على صلاحيات النشر المُتعلقة بقاموس البيانات سالف الذكر، بعد أخذ الموافقات اللازمة وطنيًا على ما سوف ينطوي عليه القاموس مِن إحصاءات ومعلومات.
  - الاتفاق على المنهجيات العلمية والمفاهيم المُتبعة في صدد قاموس الإحصاءات والمعلومات المُتفق عليها بين الطرفين، وذلك وفقًا للمعايير الدولية.
  - تدريب فريق العمل الوطني على استخدام المنصة الإلكترونية للشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل، بحيث تنضم المملكة المغربية إلى منظومة التبادل الإلكتروني المؤمَّن للإحصاءات والمعلومات.
  - تدريب فريق العمل الوطني على استخدام لوحات المعلومات وأدوات التحليل المُتَضمَنَة في المنصة الإلكترونية للشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل، وذلك لتسويق أدوات التحليل إلى مُتخذ القرار الوطني لتمكينة مِن دراسة سوق العمل العربي بشكل أشمل، وتنفيذ المقاربات المطلوبة بين الدول العربية للوقوف على احتياجات سوق العمل العربي.

وفي ختام أعمال الورشة أكدَّ فريق العمل بالمنظمة على ما يلي :

- ✓ أن جميع ما سوف يتم إقراره وتبادله مِن إحصاءات ومعلومات سوف يتم الاتفاق عليها سلفًا، وذلك في أعقاب إقرار المملكة المغربية بأهلية هذه الإحصاءات والمعلومات للتبادل مع قاعدة بيانات أسواق العمل العربية والتي تُشرف عليها وتُديرها مُنظمة العمل العربية.
- ✓ سماحيات وصلاحيات النشر ونطاقاته سوف يُحددها فريق العمل الوطني المُسمى مِن قِبَل المملكة المغربية.
- ✓ أن المُنظمة سوف تستجيب بصورة مُباشرة لأية خصوصية قد تراها المملكة المغربية في صدد ما يتم نشره مِن مُخططات تحليلية وإحصاءات، والتي بمجرد قيام الفريق الوطني بمشاركة هذه التحفظات مع فريق عمل المُنظمة سوف يتم اتخاذ كافة ما يلزم بأقصى سرعة مُمكنة.
- ✓ وأخيرًا أثنى فريق العمل بالمُنظمة على المستوى التقني والمعرفي الرفيع الذي وَصَلَ إليه القائمين على منظومة إحصاءات أسواق العمل في المملكة المغربية، وتجربة المملكة في بناء مرصد وطني للشغل، وإيجاد آليات حديثة لجمع وتحليل بيانات أسواق الشغل، وهو ما سوف يكون له أكبر الأثر في تطوير وتنمية أعمال الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل.

<u>ثانياً : مجال التعاون الفني :</u>

1- مؤتمر العمل الدولي الدورة (107)

مكان وتاريخ التنفيذ :
جنيف ، مايو - يونيو 2018

الجهة المعنية بالتنفيذ :
إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي، بالتعاون والتنسيق مع مكتب البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية في جنيف.

أهداف النشاط :
- ➢ التنسيق بين الوفود العربية في كافة المواقف المطروحة ضمن جدول أعمال المؤتمر.

المحاور :
- القسم الأول :إجتماعات وأنشطة المجموعة العربية خلال الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي 2018.
- القسم الثاني :إستنتاجات الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي.
- تقارير رئيس مجلس الإدارة والمدير العام مع ملحق لتقرير المدير العام حول أوضاع العمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.
- مشروع البرنامج والموازنة ومسائل مالية أخرى.
- معلومات وتقارير عن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات بنود فنية خاصة بالدورة.
- التعاون الإنمائي الفعال لمنظمة العمل الدولية لدعم أهداف التنمية المستدامة (مناقشة عامة).
- القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل (نشاط معياري)
- مناقشة متكررة بشأن الحوار الاجتماعي في إطار متابعة إعلان منظمة العمل الدولية 2008 بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة.
- مقترحات بشأن الغاء بعض الاتفاقيات والتوصيات.
- مقترحات بشأن تعديلات لمدونة اتفاقية العمل البحري لعام 2006 .

القسم الأول :
يتضمن هذا القسم إستعراضا لمواضيع جدول أعمال الإجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية، وكذلك الموضوعات المطروحة على اللجان المنبثقة عن المجموعة العربية، وما تم التوصل إليه من مقترحات وتوصيات تعبر عن الموقف المشترك للمجموعة العربية، ومن أهم الموضوعات التي ناقشتها المجموعة ما يلي:

لجنة الصياغة العربية:
لقد كون الإجتماع التنسيقي الأول لجنة صياغة ثلاثية إجتمعت فيما بعد بمكتب منظمة العمل العربية بجنيف لمناقشة مشروع الملاحظات التي قامت بتحضيرها منظمة العمل العربية حول ملحق تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية بشأن أوضاع العمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، وقد وضعت لجنة الصياغة تلك الملاحظات في شكلها النهائي وتم تسليمها لسعادة السيد / جاي رايدر – المدير العام لمنظمة العمل الدولية باللغتين العربية والإنجليزية.

لجنة التنسيق العربية :
وهي لجنة ثلاثية مكلفة بمتابعة سير أعمال المؤتمر وتنسيق المواقف العربية تجاه مختلف المواضيع المطروحة باللجان الفنية للمؤتمر وقامت منظمة العمل العربية بتنظيم إجتماع هذه اللجنة **برئاسة سعادة السيد / فايز علي المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية** حيث أفتتح الإجتماع مرحبا بأعضاء اللجنة ومؤكداً على أهمية القيام بواجبات اللجنة وتنسيق المواقف العربية في مختلف اللجان والتعرف على توجهات كل لجنة وتحليل الموضوعات المعروضة عليها.
وقد قدم منسقوا اللجان الفنية العرب عرضاً موجزاً عن المناقشات التي جرت داخل كل لجنة كما أثار أعضاء اللجنة مسألة تتعلق بلجنة تطبيق المعايير حيث أكد بعضهم أن عمل تلك اللجنة يتسم بالإنحياز وعدم الموضوعية خاصة فيما يتعلق بتحديد قائمة الحالات الفردية وكيفية الادراج والسحب من تلك القائمة كما أشاروا إلى استهداف اللجنة لدول دون أخري بناء على اعتبارات غير موضوعية لا علاقة لها بأهداف ومبادئ المنظمة.
وفي هذا السياق أوضح **سعادة السيد / المدير العام لمنظمة العمل العربية** أنه وبناء على القرار الصادر في الدورة 45 لمؤتمر العمل العربي لعام 2018 وعلى ما أقرته المجموعة العربية في اجتماعها على هامش الدورة 107 لمؤتمر العمل الدولي طالب في كلمته التي ألقاها في الجلسة العامة للمؤتمر بإعادة النظر في منهجية وألية عمل لجنة المعايير بما من شأنه النأي بها عن أي انحياز أو انتقائية في تحديد الحالات الفردية، مؤكدا على أهمية التزام اللجنة بالشفافية والحياد في تعاملها مع الدول العربية حفاظا على مصداقيتها كما تضمن لقاءه مع السيد / جاى رايدر المدير العام لمنظمة العمل الدولية الحديث عن هذه المشكلة.

الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى :

تم عقد هذا الملتقى في يوم 31 مايو / أيار 2018 بقصر الأمم وقد ضم معرضا للمخطوطات العربية والصور التاريخية الفلسطينية وقد ترأس **سعادة السيد / فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية** الملتقى وألقي كلمة شاملة عدَدَ فيها مساوئ الاحتلال وتأثيره على حياة المواطنين لاسيما العمال وأصحاب الأعمال مؤكداً على أن هوية القدس عربية إلى الأبد.
وقد تحدث في هذا السياق السيد / جاى رايدر – المدير العام لمنظمة العمل الدولية، ومعالي السيد / سمير سعيد مراد – وزير العمل بالمملكة الأردنية الهاشمية ورئيس المؤتمر، ومعالي السيد / مأمون أبو شهلا - وزير العمل بدولة فلسطين، السيد / مدوابا – رئيس فريق أصحاب الاعمال، السيدة / كاميلين باسكيير – رئيسة فريق العمال وسفير كوبا بجنيف عن الحكومات.
وقد شارك في الملتقى عدداً كبيراً من الحضور مؤيدين للقضية الفلسطينية وقد أكد جل المتحدثون على إدانة إسرائيل لعدم احترامها للمواثيق الدولية لاسيما قرارات مجلس الامن والمطالبة بضرورة التوصل إلى حل سلمي بين الطرفين.

رئاسة المجموعة العربية :

تماشيا مع النظم المعمول بها في منظمة العمل العربية فإن رئيس آخر مؤتمر للعمل العربي يعين رئيساً للمجموعة العربية، ومن هذا المنطلق ترأس **معالي الدكتور / المهدي ورضمي الأمين – وزير العمل والتأهيل** بدولة ليبيا اجتماع المجموعة العربية كما ألقى كلمة جامعة في الاجتماع العام للمؤتمر باسم المجموعة العربية.

أهم موضوعات النقاش :-

- التوسع في استعمال اللغة العربية في منظمة العمل الدولية :

أكدت المجموعة العربية على أهمية استعمال اللغة العربية في شتى كلمات وتداخلات الوفود العربية وأن يطلب من منظمة العمل الدولية توسيع استعمالها في كافة الوثائق والاجتماعات.

- التعاون الإنمائي مع منظمة العمل الدولية :

أعطت **السيدة / ربا جرادات – المدير الإقليمي لمكتب منظمة العمل الدولية** في بيروت صورة كاملة عن أنشطة وبرامج منظمة العمل الدولية التي تم إنجازها وتلك التي سيتم إنجازها في المنطقة العربية، خاصة التعاون لصالح البلدان العربية ولصالح فلسطين والأراضي العربية المحتلة.

- الموقف من التصديقات على تعديل 1986 لدستور منظمة العمل الدولية بشأن توسيع التمثيل الافريقي والعربي بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي :

حث الاجتماع تلك الدول العربية والتي لم تصادق حتى الان على تعديل 1986 بالإسراع للمصادقة على التعديل والذي من شأنه توسيع العضوية بمجلس الإدارة والتي سوف تستفيد منها الدول العربية في أفريقيا وبالتالي زيادة مجموع المشاركة العربية في مجلس الإدارة.

لقاءات سعادة السيد / المدير العام لمنظمة العمل العربية على هامش أعمال الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي 2018 :

أجرى **سعادة السيد / فايز علي المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية** العديد من اللقاءات التنسيقية والتشاورية حول اهتمامات وقضايا الدول العربية مع السادة الوزراء ورؤساء وأعضاء الوفود ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة وكذلك مع عدد كبير من مسئولي المنظمات الإقليمية والدولية، وذلك بهدف تعزيز وتدعيم التعاون مع تلك المنظمات ومن بين الذين اجتمع بهم السيد / جاى رايدر – المدير العام لمنظمة العمل الدولية وقد أكد على السيد / رايدر ضرورة حماية العمال الفلسطينيين وارسال بعثة متخصصة لمساعدتهم على استرجاع حقوقهم المسلوبة والمحجوزة لدى السلطات الإسرائيلية منذ زمن طويل كذلك شدد سيادته على أهمية تنظيم مؤتمر دولي للمانحين بتعاون مشترك بين منظمتيهما ما من شأنه توفير التمويل اللازم لانعاش الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية كذلك حرص **السيد المدير العام لمنظمة العمل العربية** على مقابلة العديد من وزراء العمل العرب وممثلي منظمات أصحاب العمل والنقابات العمالية لتبادل الآراء حول المسائل التي تحظي باهتماماتهم بما يخدم مصالح البلدان العربية بأطرافها الثلاث.

كما ألتقى **سعادة السيد / المدير العام** مع السيد / سمير سعيد مراد – وزير العمل بالمملكة الأردنية الهاشمية وتبادلا الرأي والمشورة حول أنشطة المجموعة العربية.

القسم الثاني :

شمل القسم الثاني من هذا التقرير على ما يلى :

عرض موجز عن مناقشات أهم الموضوعات المطروحة ضمن جدول أعمال الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي وابرز الإستنتاجات والتوصيات الصادرة عنهما، نذكر منها تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي حول إحدى مبادرات المئوية للمنظمة وهي مبادرة " المرأة في العمل " والتي تدخل في صلب أهداف التنمية المستدامة 2030.

- **لجنة اعتماد العضوية :**

وفقا لتقرير لجنة اعتماد العضوية، بلغ عدد الدول المشاركة في هذه الدورة (168) دولة من مجموع (187) دولة عضو في منظمة العمل الدولية وبلغ عدد أعضاء الوفود المعتمدة (6428) مشاركاً كما شارك في الدورة عدد من المنظمات الدولية والإقليمية والعربية بصفة مراقب منها منظمة العمل العربية وقد اعترضت اللجنة على عدد من ممثلى البلدان العربية ومن اهم أسباب الإعتراضات، عدم تحديد عدد من الدول في تشريعاتها لمعايير التمثيلية النقابية والتي على أساسها يتم تحديد منظمات أصحاب العمل والعمال الأكثر تمثيلاً.

- **اللجنة المالية :**

بحثت اللجنة المالية المواضيع الخاصة بتحصيل مساهمات الدول الأعضاء، التقرير المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر / كانون أول 2017، جدول المساهمات في ميزانية 2019، تركيبة المحكمة الإدارية والتعيينات في لجنة المعاشات.

- **لجنة تطبيق المعايير :**

حسب التقليد المتبع بدأت اللجنة إشغالها بمناقشة عامة حول المسائل المتعلقة بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات وحول مدى وفاء الدول بإلتزاماتها المتعلقة بمعايير العمل الدولية وخلال هذه المناقشة تم الرجوع إلى الجزء الأول من تقرير لجنة الخبراء الخاصة بتطبيق الإتفاقيات والتوصيات، وقد شملت المناقشة "الدراسة الإستقصائية العامة، الاستنتاجات وسائل العمل الممكنة لمنظمة العمل الدولية، التعاون للتطوير والمساعدة الفنية، تنفيذ الإلتزامات من طرف الدول الأعضاء، دراسة الحالات الفردية".

- **دراسة الحالات الفردية :**

درست اللجنة هذه السنة 24 حالة فردية تعلقت بخروقات للإتفاقيات الخاصة بالحقوق الأساسية في العمل، اتفاقيات الحوكمة، وبعض الإتفاقيات الفنية.

- وفيما يخص الدول العربية ناقشت اللجنة ثلاث حالات فردية تتعلق بجمهورية الجزائر، ليبيا، والبحرين، خلال مناقشة الحالات الثلاثة لقيت حكومات الدول العربية المعنية تأييداً واسعاً من مندوبي الحكومات وأصحاب العمل، وقد أشاد أغلبهم بالخطوات الإيجابية التي ما انفكت تقوم بها تلك الحكومات في اتجاه ملاءمة تشريعاتها مع أحكام إتفاقيات العمل الدولية المعنية بما يستجيب لملاحظات لجنة الخبراء.
- وقد ضم التقرير الكثير من التفاصيل حول أعمال اللجان الفنية كالجنة التعاون الإنمائي الفعال، لجنة العنف والتحرش في عالم العمل ولجنة الحوار الإجتماعي والثلاثية.
- وتجدر الإشارة إلى أن عدداً من الدول العربية كانت لها مشاركة نشطة في أعمال اللجان الفنية سواء اثناء المناقشات أو اقتراح التعديلات.
- للمزيد من التفاصيل عن أعمال اللجان الفنية يمكن الرجوع إلى محاضر الأعمال المرفقة مع التقرير الكامل.

أهم الأحداث والأنشطة التي تم تنظيمها على هامش أعمال المؤتمر :

أولاً : حظيت هذه الدورة بشرف زيارة رؤساء ثلاث دول ألقوا بكلمات مناسبة في جلسات خاصة وهم :

- السيد / خوان مانوال سانتوس – رئيس جمهورية كولومبيا.
- السيد / ميخائيل هقنز – رئيس جمهورية إيرلندا.
- السيد / فوستي توديرا – رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى.

ثانياً : تم الاحتفال بمرور 20 سنة على ميلاد إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

ثالثاً : عقدت قمة عالم العمل حول موضوع التشغيل والعمل اللائق في خدمة السلم وتعزيز القدرة على الصمود تحدثت فيها شخصيات هامة حول مائدة مستديرة.

وقد تميزت الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولى 2018 بما يلى :

- حضور مكثف للوفود العربية في إجتماعات المجموعة العربية ومناقشات مفيدة للموضوعات المطروحة في أجواء من التفاؤل واالتكامل العربي.
- حضور ومشاركة مكثفة من الوفود العربية في مختلف اللجان المنبثقة عن المؤتمر في إطار رؤية عربية مشتركة مع الموضوعات المطروحة للنقاش في ضوء أوضاع البلدان العربية.
- نجاح متميز للملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى ومعرض الصور التاريخية المصاحب.
- إجتماع **المدير العام لمنظمة العمل العربية** بنظيره المدير العام لمنظمة العمل الدولية وبحث أوجه التعاون بين المنظمتين.
- تشرف المؤتمر بزيارات رؤساء ثلاث دول هي كولومبيا وايرلندا وأفريقيا الوسطى.
- عقد قمة عالم العمل التي ناقشت موضوع التشغيل والعمل اللائق في خدمة السلم وتعزيز القدرة على الصمود.

2- الدورة العادية (102) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

مكان وتاريخ التنفيذ :
القاهرة، مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، للفترة 2 – 2018/9/6.

المشاركون والجهات المستفيدة :
شاركت منظمة العمل العربية في أعمال الدورة العادية (102) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي عقدت بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بمشاركة جميع الدول العربية الأعضاء في الجامعة ومنظمات العمل العربي المشترك.

جدول الأعمال :

- تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (101) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما بين دورتي المجلس (101 و102).
- تطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك.
- نتائج أعمال اللجنة الوزارية المعنية بالمتابعة والإعداد للقمم العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (الجمهورية اللبنانية، 2019).
- الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها العادية (30) (الجمهورية التونسية ، مارس /اذار 2019).
- التعاون بين منظومتي جامعه الدول العربية و الأمم المتحدة (الجوانب الاجتماعية والاقتصادية).
- متابعة تنفيذ إعلان (الرياض) الصادر عن القمة (الرابعة) للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (2015).
- متابعه تنفيذ قرارات القمه العربية الأفريقية في دورتها الرابعة (مالابو- غينيا الاستوائية) (2016).
- مشروع ميثاق عربي لتطوير قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مقترح انشاء المجلس الأعلى للسكان والتنمية في الدول العربية.
- الاستثمار في الدول العربية.
- المنتديات العربية الدولية.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
- تقرير الأمن الغذائي العربي.

- دعم الاقتصاد الفلسطيني.
- تقرير وقرارات ا لدوره (47) للجنه التنسيق العليا للعمل العربي المشترك (جدة – المملكة العربية السعودية 1-2018/7/3).
- اعتماد تقرير وتوصيات الاجتماع (27) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة، المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الأمانة العامة، 22 – 2018/7/26).
- الأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبه على استضافه اللاجئين السوريين واثرها على الدول العربيه المستضيفة.

3- المشاركة في ندوة الإستيطان الإستعماري الإسرائيلي بأرض فلسطين المحتلة.

مكان وتاريخ التنفيذ :
القاهرة ، 28 إبريل / نيسان 2018.

الجهة المعنية بالتنفيذ :
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

المشاركون والجهات المستفيدة :
شارك في أعمال الندوة حوالي 30 مشارك من ممثلي الجهات الدبلوماسية العربية والأفريقية والأجنبية وعدد من الأمناء المساعدين للجامعة العربية وبعض ممثلوا المنظمات العربية والكتاب والمتخصصين في الشأن الفلسطيني وبعض الأعلامين العرب والأجانب.

المحاور :
- المشاريع الإستيطانية وتأثيرها على مستقبل الدولة الفلسطينية.
- مكونات المشروع الإستيطاني الإستعماري وآلياته.
- واقع القدس في المشروع الإستيطاني الإستعماري الإسرائيلي.
- أهمية المقاطعة ودورها في التصدي للإستيطان.

أهم التوصيات :
- ضرورة توفير الحماية القانونية للمواطنين الفلسطينين في المناطق المتضررة جراء سياسات الإستيطان الإستعماري والتوسع العنصري.
- دعم صمود المواطنيين في المناطق المتضررة والمهددة.
- دعم العمل الشعبي وتفعيل أدواته.
- تعزيز فعالية عمليات التوثيق والأبحاث والنشر وفضح جرائم الإحتلال.

رابعاً

محور الإعلام والتوثيق والمعلومات

تنتهج منظمة العمل العربية سياسة إعلامية تقوم على نشر ثقافة العمل وإعلاء قيمته لدى المواطن العربي؛ حيث يتم تسليط الضوء على الجوانب الأساسية لقضايا العمل خاصة ما يتعلق بسياسات التنمية والتشغيل والحماية الاجتماعية وإبراز أهمية اتفاقيات العمل العربية والتشريعات الخاصة بالعمل في إرساء العدالة الاجتماعية، كما يتم عمل التغطية الإعلامية اللازمة للترويج لأهداف المنظمة ولكافة أنشطتها من اجتماعات دستورية ومؤتمرات وندوات وورش عمل ودراسات وإحصاءات؛ كما أن المنظمة تعمل على تنمية قدرات الكوادر الإعلامية المعنية بقضايا العمل وتتبع استراتيجية إعلامية تسعى من خلالها لدعم قضايا العمل والتنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي.

وفي مجال التوثيق والمعلومات يتم توثيق كافة أنشطة المنظمة من ندوات وتقارير ودراسات ورقياً وإلكترونياً ويتم طرحها للمهتمين والباحثين والمنظمات العربية والدولية وأطراف الإنتاج الثلاثة في المنطقة العربية، ذلك بالإضافة إلى توفير كافة البيانات والدراسات والأبحاث الخاصة بسوق العمل من خلال الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل، فضلا عن تحديث موقع المنظمة على شبكة الإنترنت بصورة مستمرة ومده بأنشطة المنظمة ونتائجها وكافة المعلومات التي تفيد المهتمين والمتخصصين.

أولاً : مجال الإعلام والنشر:

1- أنشطة إعلامية

الجهة المعنية بالتنفيذ:
إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

مكان وتاريخ التنفيذ:
القاهرة - طوال العام

الجهات المستفيدة :
أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي ، وسائل الإعلام العربية ، الباحثون والمهتمون بقضايا العمل.

أهداف النشاط :
- عمل التغطية الإعلامية اللازمة لكافة أنشطة المنظمة: الندوات والمؤتمرات وورش العمل واجتماعات الخبراء والاجتماعات الدستورية في وسائل الإعلام العربية: المقروءة والمسموعة والمرئية.
- موافاة السادة الإعلاميين المتخصصين في مجال الاقتصاد وقضايا العمل بالدراسات والتقارير. والإحصاءات فور صدورها من المنظمة بهدف نشرها على أوسع نطاق لتحقيق الفائدة المرجوة منها.
- إصدار البيانات التي تعبر عن رؤية المنظمة في المناسبات والأحداث التي تشهدها المنطقة العربية ذات الصلة باختصاصات عمل المنظمة.

عدد المستفيدين:
433 جهة من وسائل الإعلام العربية

2- إصدار العدد (113) والعدد (114) من مجلة العمل العربية

الجهة المعنية بالتنفيذ:
إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

مكان وتاريخ التنفيذ:
القاهرة / مجلة فصلية

الجهات المستفيدة :
- أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية.
- الباحثون والمهتمون بالقضايا العمالية والتنموية.

عدد المستفيدين :
- تم توزيع المجلة إلى 135 جهة
- (بالإضافة إلى ما تم توزيعه في مؤتمر العمل العربي الدورة 45 وخلال أنشطة مكتب العمل العربي)

أهداف النشاط :
- تسليط الضوء على أهم أنشطة المنظمة.
- نشر أهم أخبار وإنجازات أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية.
- نشر أحدث الدراسات والتقارير الخاصة بمختلف قضايا سوق العمل.

3- إصدار مجلة الرسالة العدد " 46 "

الجهة المعنية بالتنفيذ :
المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

مكان وتاريخ التنفيذ :
جمهورية السودان – الخرطوم ، أبريل / نيسان 2018.

المشاركون والجهات المستفيدة :
- أجهزة التأمينات الاجتماعية العربية.
- أطراف الإنتاج الثلاثة بالدول العربية.
- المكتبة التأمينية العربية.

أهداف النشاط :
- نشر ثقافة التأمينات الاجتماعية.
- بث الوعي التأميني لأطراف الانتاج الثلاثة والجمهور المستهدف بالتأمينات الاجتماعية بالدول العربية.
- عكس نشاط المركز العربي للتأمينات الاجتماعية ومنظمة العمل العربية.

المحاور :
- أخبار
- مصطلحات ومفاهيم التأمينات الاجتماعية.
- الأنشطة.
- من الأرشيف.
- من أعلام الفكر العربي – أبن كثير.
- مشاركات.
- الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي للعاملين في قطاع النقل البحري.
- منوعات.
- الاستراحة.

4- إصدار العدد (47) من مجلة الرسالة.

الجهة المعنية بالتنفيذ :
المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

مكان وتاريخ التنفيذ :
جمهورية السودان – الخرطوم ، ديسمبر / كانون الأول 2018 .

الجهات المستفيدة:
- أجهزة التأمينات الاجتماعية العربية، أطراف الانتاج بالدول العربية، المكتبة التأمينية العربية.

اهداف النشاط:
- نشر ثقافة التأمينات الاجتماعية.
- بث الوعي التأميني لأطراف الإنتاج والجمهور بالدول العربية.
- عكس نشاط المركز ومنظمة العمل العربية.

المحاور :

- أخبار .
- مصطلحات ومفاهيم التأمينات الاجتماعية.
- الأنشطة.
- من الإرشيف.
- من أعلام الفكر العربي.
- مشاركات.
- منوعات.
- حوار العدد.
- أضواء على خطة التنمية المستدامة 2030.

5- إصدار (العدد الخامس) من مجلة الرسالة الأكاديمية المحكمة.

الجهة المعنية بالتنفيذ :
المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

مكان وتاريخ التنفيذ :
جمهورية السودان – الخرطوم ، ديسمبر / كانون الأول 2018.

اهداف النشاط:

- نشر المعرفة الأكاديمية في مجال التأمينات الاجتماعية من دراسات وبحوث ومقالات علمية.
- أتاحة المجال للعاملين في أجهزة التأمينات الاجتماعية العربية للتأهيل الأكاديمي في مجال الضمان الاجتماعي .
- العمل على تطوير نظم التأمينات الاجتماعية العربية.

الجهات المستفيدة :

- أجهزة التأمينات الاجتماعية العربية
- مراكز البحوث والدراسات الأكاديمية
- العاملين بأجهزة التأمينات الاجتماعية العربية، المكتبة التأمينية والمعلومات

المحاور :

- تحديد سن المعاش في تشريعات التأمينات الاجتماعية العربية.
- دور نظم الحماية الاجتماعية في تجويد الأداء وزيادة الانتاج.
- الاتصال الشخصي ودوره في دعم التفتيش الميداني.
- نظام الضمان الاجتماعي الفرنسي.
- رعاية كبار السن والتنمية المستدامة .
- ملف العدد : وقائع الندوة القومية حول آليات المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب التقني وسوق العمل.

6- المشاركة في المؤتمر الإعلامي الأول للترويج لإنجازات وأنشطة وبرامج منظمات ومؤسسات العمل المشترك

مكان وتاريخ التنفيذ:
القاهرة / 21- 23 يناير 2018

الجهة المعنية بالتنفيذ :
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي – إدارة المنظمات والاتحادات العربية) بالتعاون مع مؤسسات العمل العربي المشترك.

أهداف النشاط :
أقيم المؤتمر تحت رعاية معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية والذي ألقى كلمة في الافتتاح أكد فيها على الأهداف التالية للمؤتمر :

- الترويج الإعلامي لإنجازات وبرامج وأنشطة مؤسسات العمل العربي المشترك.
- تسليط الضوء على إنجازات المؤسسات العربية العاملة في نطاق جامعة الدول العربية وإبراز دورها في وسائل الإعلام العربية المختلفة.
- إيجاد آليات لتفعيل الدور الإعلامي وزيادة تفاعل وسائل الإعلام العربية مع أنشطة وبرمج جامعة الدول العربية ومؤسساتها.

المشاركون:
كافة مؤسسات العمل العربي المشترك / وسائل الإعلام / مجموعة من الخبراء والأكاديميين والشخصيات الإعلامية البارزة

المحاور وموضوعات النقاش :
عقدت ثماني جلسات عمل على مدى ثلاثة أيام تناولت الموضوعات التالية :

- التشغيل والحد من البطالة ودور الشباب التنموي في المنطقة العربية
- التعليم والبحث العلمي والتحديات الثقافية في المنطقة العربية
- قضايا الأمن ومواجهة التطرف وأزمة اللاجئين والنازحين وتأثيرها على المنطقة العربية
- الأمن الغذائي والمائي العربي
- دور مؤسسات العمل العربي المشترك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030
- دور الإعلام في التعريف بأنشطة وبرامج جامعة الدول العربية ومؤسساتها
- تقديم عروض وتجارب ناجحة لمؤسسات العمل العربي المشترك على مدى جلستين

ترأس **سعادة المدير العام للمنظمة الأستاذ فايز المطيري** الجلسة الأولى بعنوان: **" التشغيل والحد من البطالة ودور الشباب التنموي في المنطقة العربية"** وتم خلالها تقديم عرض عن إنجازات المنظمة في مجال التشغيل قدمه السيد محمد الشريف مستشار سعادة المدير العام ، وكذلك عروض لعدد من المؤسسات العربية.

وقد افتتح معالي السيد أحمد أبو الغيط المعرض الذي أقيم على هامش المؤتمر، حيث تسلم سيادته بهذه المناسبة هدية تذكارية من **سعادة السيد فايز المطيري.**

شارك في المعرض إلى جانب الجامعة العربية مؤسسات العمل العربي المشترك، وشاركت منظمة العمل العربية بعدد من المطبوعات الهامة بالإضافة إلى بعض الإصدرات التي طبعت خصيصًا للمشاركة في المعرض بهدف الترويج للمنظمة وأنشطتها، **ومنها:**

- الفهرس المصور لإصدارات منظمة العمل العربية
- كتاب توصيات أنشطة عام 2017
- كتاب حول خطة المنظمة لعام 2018
- كتيب تعريفي عن منظمة العمل العربية
- رزنامة تتضمن نبذة عن أهم أنشطة المنظمة
- كتيب حول أنشطة المنظمة في مجال التشغيل

تم عرض فيلم وثائقي عن إنجازات المنظمة في الجلسة المخصصة بالتجارب الناجحة وتلى الفيلم مداخلة حول مشروع الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل .

7- المشاركة في الملتقى العربي الأول حول " دور العلاقات العامة في تعزيز التنمية المستدامة لدى الحكومات والمجتمع"

مكان وتاريخ التنفيذ:
17- 19 ديسمبر 2018 القاهرة

الجهة المعنية بالتنفيذ:
المنظمة العربية للتنمية الإدارية

أهداف النشاط :

- تسليط الضوء على الدور الجديد للعلاقات العامة في تفاعل الجمهور المستهدف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- مساندة الحكومات بتقديم التصورات والمقترحات لتطوير منظومة التواصل والعلاقات العامة.
- إبراز دور الإعلام والاتصال في نشر الوعي بأهمية التنمية المستدامة ودعم برامجها وأهدافها.
- عرض أبرز ملامح التحول والتطور في منظومة العلاقات العامة (التقليدية والرقمية) لتحقيق مزيد من التفاعل الجماهيري لمساندة ودعم أهداف التنمية المستدامة.

المشاركون :
المنظمات الدولية والإقليمية والعربية، الوزارات الكيانات الحكومية والقطاع العام، شركات العلاقات العامة، القطاع الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني، القطاع الخاص، مديرو استراتيجية وسائل الإعلام الاجتماعية، منظمة العمل العربية.

ثانيا : مجال التوثيق والمعلومات :

1- دعم الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل (مشروع مستمر).

أهداف النشاط :

- الإسهام في حل مشكلة البطالة والعمل على تحسين سياسات التشغيل والاستخدام في الوطن العربي بغية تحقيق التشغيل الأمثل لليد العاملة العربية في ضوء احتياجات أسواق العمل العربية.
- بناء نظام عربي موحد لمعلومات أسواق العمل.
- زيادة التواصل بين أطراف الإنتاج.
- تفعيل التعاون والتنسيق مع الأجهزة الإحصائية العربية.
- إيجاد آلية عربية للتدريب عن بعد .
- إيجاد آلية عربية للتوظيف عن بعد .
- إيجاد وتطوير آلية عربية للحوار الاجتماعي .

الجهة المعنية بالتنفيذ :

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات بالتعاون مع الإدارات الفنية

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة ، خلال عام 2018 .

أسلوب التنفيذ :

- بناء البوابة الإلكترونية للشبكة.
- عقد دورات تدريبية لأطراف الإنتاج الثلاثة.
- إقامة مركز معلومات الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل بمقر مكتب العمل العربي.

الجهات المستفيدة :

- أطراف الإنتاج الثلاثة .
- المنظمات والمؤسسات المعنية بمعلومات أسواق العمل، وكذلك الأجهزة المعنية بإحصاءات العمل.
- المهتمون والباحثون في مجال عمل المنظمة.

2- دعم التوثيق والمعلومات

الجهات المعنية بالتنفيذ :

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات، المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية، المركز العربي للتأمينات الإجتماعية، المعهد العربي للثقافة العمالية

مكان وتاريخ التنفيذ:

مشروع مستمر

الجهات المستفيدة :

أطراف الإنتاج الثلاثة – المنظمات و المؤسسات العربية والإقليمية و الدولية – المهتمون والباحثون في مجال عمل المنظمة.

أهداف النشاط :

- تحديث الموقع الإلكتروني لمنظمة العمل العربية ومده بكافة الأنشطة والدراسات فور تنفيذها.

- تطوير وتحديث شبكة التواصل داخل مكتب العمل العربي بما يحقق الأداء الأفضل وسهولة الاستخدام وفق التطور التكنولوجي.
- تطوير كفاءة الاتصال بشبكة الإنترنت.

3- دعم وتطوير المكتبة بمكتب العمل العربي

الجهة المعنية بالتنفيذ :
إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

مكان وتاريخ التنفيذ:
مشروع مستمر

الجهات المستفيدة :
أطراف الإنتاج الثلاثة و المهتمون بمجالات عمل المنظمة و الدارسون و المترددون على مكتبة المنظمة

أهداف النشاط :
- دعم المكتبة بأحدث المطبوعات سواء الورقية أو الإلكترونية ذات الصلة بمجالات عمل المنظمة ومجالات اهتمام الباحثين والدارسين.

4- دعم وتطوير مكتبة المركز العربي لتنمية الموارد البشرية.

الجهة المعنية بالتنفيذ :
المركز العربي لتنمية الموارد البشرية / طرابلس، (مشروع مستمر)

تاريخ ومكان التنفيذ:
طرابلس/عمان/ القاهرة/ بيروت طيلة سنوات الخطة.

المشاركون والجهات المستفيدة :
دور نشر ومكتبات عربية وعالمية.
أطراف الإنتاج بدولة المقر/ موظفو المركز/ طلاب الدراسات العليا والباحثين.

أهداف النشاط :
- توفير المادة العلمية لأنشطة البحوث والدراسات.
- الاطلاع على التجارب المعاصرة في مجالات تخصص المركز بمختلف اللغات.
- إعداد ببلوغرافيا يتم نشرها دوريا على مختلف الجهات المتعاونة مع المركز.

أسلوب التنفيذ :
التعاون مع دور النشر والمكتبات العربية والعالمية عن طريق شراء الكتب والاشتراك في الدوريات داخل وخارج دولة المقر

5- توثيق التدريب.

الجهة المعنية بالتنفيذ:
المركز العربي لتنمية الموارد البشرية / طرابلس.

تاريخ ومكان التنفيذ:
مشروع مستمر طيلة سنة الخطة وللخطط المتعاقبة لأنه يتعلق بأنشطة مستدامة يقوم بها المركز.

أهداف النشاط:

- بناء قواعد بيانات ومعلومات حديثة خاصة بتنمية الموارد البشرية وتخزينها بالأرشيف الإلكتروني.
- توثيق الندوات والمؤتمرات والأبحاث والدراسات ومختلف أنشطة وأعمال المركز الإدارية والفنية.
- تنمية وتطوير مهارات العاملين بقسم التوثيق والمعلومات ووحدات المركز المختلفة.
- تطوير موقع المركز على الإنترنت وربطه بالمواقع المحلية والعربية والدولية ذات العلاقة.
- ربط مركز المعلومات بالمركز بالمراكز العربية والدولية المماثلة.

أسلوب التنفيذ :

- تطوير عمل مركز المعلومات والتوثيق وتزويده باحتياجاته المختلفة من الأجهزة الحديثة.
- تحديث موقع المركز على الإنترنت بصفة دورية.
- إنشاء موقع تعليمي تفاعلي على الإنترنت.

المشاركون والجهات المستفيدة :

- خبراء ومؤسسات وشركات تقنية المعلومات.
- مختلف وحدات المركز والجهات المتعاونة معها.
- كافة الأقطار العربية.

6- المشاركة في بوابة الشبكة العربية للمعلومات

الجهة المعنية بالتنفيذ :

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

الجهات المستفيدة :

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمشاركة
- المنظمات العربية المتخصصة العاملة في نطاق جامعة الدول العربية
- مؤسسات العمل العربي المشترك الأخرى
- شبكات المعلومات الاقليمية العربية والدولية وغيرها

أهداف النشاط :

- زيادة درجة التفاعلية بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظماتها العربية المتخصصة من خلال مشاركة مصادر المعلومات بكافة أشكال أوعيتها في مختلف المجالات المهنية المتخصصة.
- إتاحة الفرصة أمام الباحثين والمهتمين بالشؤون العربية في المجالات المختلفة في حقل البحث العلمي والدراسات المهنية للاستفادة مما تحققه مؤسسات العمل العربي المشترك في عملها.
- توفير قناة معلوماتية عربية معتمدة تضم كافة مؤسسات العمل العربي المشترك للعمل على تقديم حزمة خدمات إلكترونية للباحثين ودعم متخذي القرار في الدول العربية
- زيادة المحتوى الإلكتروني العربي على شبكة الإنترنت والارتقاء بمستوى جودة هذا المحتوى.

إسلوب التنفيذ :

- مشاركة منظمة العمل العربية ضمن لجنة التسيير وفريق الدعم الفني المناط بعدة مهام أهمها
- انشاء البوابة الالكترونية وصفحاتها الداخلية.
- التنسيق التقني مع المنظمات العربية المتخصصة الشريكة والاعضاء في البوابة من خلال عقد جلسات مع خبراء الدعم الفني في كل منظمة على حدا.
- متابعة وتقديم الدعم الفني والصيانة الدورية للبوابة الالكترونية للشبكة العربية للمعلومات.

ثالثاً : مجال الإصدارات والدراسات والترجمة :

1- طباعة إصدارات مكتب العمل العربي

تم طباعة ما يلي:

- الفهرس المصور لإصدارات منظمة العمل العربية
- كتاب توصيات أنشطة عام 2017
- كتاب حول خطة انشطة المنظمة لعام 2018
- مطوية تعريفية عن منظمة العمل العربية
- كتيب حول أنشطة المنظمة في مجال التشغيل
- وثائق الدورة (45) لمؤتمر العمل العربي ابريل 2018
- التقرير العربي السادس حول التشغيل والبطالة
- التقرير السنوي المالي لمنظمة العمل العربية (الجزء الأول والجزء الثاني) المقدم للدورة (27) للجنة المنظمات
- الوثائق الخاصة بمشاركة المنظمة في الدورة (107) لمؤتمرالعمل الدولي/ جنيف يونية 2018:
  - الدليل الإرشادي للدورة 107 لمؤتمر العمل الدولي
  - الوثائق الخاصة بالملتقى التضامني لشعب وعمال فلسطين.
  - تقرير المدير العام المقدم للدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي حول "المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أصحاب العمل والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى في الجولان السوري والجنوب اللبناني" (طباعة إلكترونية)

الجهة المعنية بالتنفيذ:
إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

مكان وتاريخ التنفيذ:
القاهرة - يناير 2018

الجهات المستفيدة:
أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العرذبي
الخبراء والباحثون في قضايا العمل والعمال

أهداف النشاط :

- توثيق أنشطة وفعاليات المكتب بهدف تمكين أطراف الإنتاج الثلاثة والباحثين المتخصصين في شؤون العمل من الاستفادة منها.

عدد المستفيدين :
تم توزيع المطبوعات على أطراف الإنتاج العرب بالإضافة إلى المشاركين في الأنشطة المختلفة على حسب كل إصدار ويقدر العدد بحوالي 300 مستفيد.

2- تعريب وترجمة

تم ترجمة ما يلي:

- موجز تقرير المدير العام المقدم للدورة (45) لمؤتمر العمل العربي (إلى الإنجليزية)
- تقرير المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أصحاب العمل والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى في الجولان السوري والجنوب اللبناني (إلى اللغات الإنجليزية والفرنسية والاسبانية)

الجهة المعنية بالتنفيذ :
إدارة الإعلام والتوثيق / قسم الإعلام - بالتعاون مع إدارات مكتب العمل العربي.

مكان وتاريخ التنفيذ:
القاهرة خلال الفترة من مارس 2018 وحتى أكتوبر 2018

أهداف النشاط :
- ترجمة أحدث الإصدارات باللغات الأجنبية ذات الصلة بعمل المنظمة
- ترجمة بعض إصدارات المنظمة التي تعرض في مؤتمرات دولية
- تلبية احتياجات الدول العربية الأعضاء في مجال التعريب والترجمة

أسلوب التنفيذ :
- انتقاء بعض الإصدارات من دراسات وأبحاث وتقارير ذات الصلة بعمل المنظمة للترجمة والتعريب
- الاستعانة بمترجمين معتمدين لترجمة الوثائق والإصدارات والإشراف على الترجمة والطباعة

عدد المستفيدين:
نحو 200 مستفيد

3-إعداد دراسة حول : " دور الرقم الوطني في تطوير نظم التأمينات الاجتماعية العربية ".

الجهة المعنية بالتنفيذ :
المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

مكان وتاريخ التنفيذ :
جمهورية السودان – الخرطوم ، أبريل / نيسان 2018.

المشاركون والجهات المستفيدة :
أجهزة التأمينات الاجتماعية العربية، أطراف الانتاج الثلاثة بالدول العربية، الجمهور.

أهداف النشاط :
- التعريف بالمفاهيم المرتبطة بالدراسة.
- تبيان آثر الرقم التأميني القومي في الربط بين مراحل العمليات التأمينية المختلفة.
- دور الرقم التأميني القومي في تطوير نظم التأمينات الاجتماعية العربية.

المحاور:
- مفاهيم، التأمينات الاجتماعية ونظم المعلومات.
- نظام الرقم التأميني والرقم القومي.
- الرقم التأميني في تشريعات التأمينات الاجتماعية العربية.
- دور الرقم القومي في تطوير نظم التأمينات الاجتماعية العربية.
- خاتمة وتوصيات، الملاحق، المراجع.

الخبير :
أعد الدراسة خبير نظم الضمان الاجتماعي د. خالد محمد يسن وتم إصدار الدراسة في كتاب.

4- إعداد دراسة حول : " تأمين الأمومة في الدول العربية ".

الجهة المعنية بالتنفيذ :
المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

مكان وتاريخ التنفيذ :
جمهورية السودان – الخرطوم ، ديسمبر / كانون الأول 12018.

الجهات المستفيدة:
أجهزة التأمينات الاجتماعية العربية، الدارسين والباحثين، المكتبة التأمينية العربية.

اهداف النشاط :

- التعريف بمفهوم تأمين الإمومة.
- الإلمام بأوضاع المرأة العاملة في الإتفاقيات والمواثيق الدولية والعربية.
- واقع تأمين الأمومة في تشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية العربية.
- رؤية تطويرية لتأمين الأمومة بالدول العربية ليواكب ما يجري في الدول المتقدمة.

الخبير :
الأستاذ / أحمد الريح فضل بإعداد الدراسة / خبير نظم العمل والتأمينات الاجتماعية.

خامساً
محور الاجتماعات الدستورية والنظامية

1- اجتماع لجنة شؤون عمل المرأة العربية الدورة السادسة عشرة.

مكان وتاريخ التنفيذ :
الغردقة ،11 – 2018/2/12

عقدت اجتماعات الدورة السادسة عشرة للجنة شؤون عمل المرأة العربية في جمهورية مصر العربية وبحضور "14" مشاركة من ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة من أعضاء لجنة المرأة من البلدان العربية التالية: (الجزائر– المغرب – البحرين – مصر – اليمن – ليبيا – فلسطين – لبنان – الأردن - تونس)

ناقشت اللجنة خلال اجتماعها البنود المطروحة على جدول أعمالها، وبعد مناقشة التوصيات:

أوصت اللجنة بـ :

1- دعوة الدول العربية إلى إدماج قضايا النوع الاجتماعي في التخطيط والمتابعة والتقييم لبرامج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030.

2- تعزيز العمل العربي المشترك في مجال متابعة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة تلك المعنية بتمكين المرأة من خلال مؤشرات مستجيبة للنوع الاجتماعي.

3- الدعوة إلى توسيع الامكانيات التى تصل اليها النساء لتعزيز قدرا تهن الاقتصادية وتطوير أطر وطنية لتنمية ريادة الأعمال النسائية وتسويق الفكر الابتكاري .

4- دعوة الحكومات لزيادة الاستثمار الاجتماعي واتخاذ التدابير اللازمة للتوفيق بين العمل والالتزامات الأسرية بحيث تكون نظم الحماية الاجتماعية آداة لتحقيق المساواة بين الجنسين، مع الاعتراف الكامل بأعمال الرعاية غير المدفوعة وتقديرها وإعادة توزيعها من خلال سياسات الحماية الاجتماعية.

5- دعوة كافة الجهات المعنية بالمرأة إلى التنسيق مع الهيئات التشريعية لتطوير منظومة قانونية لمكافحة العنف والتمييز ضد المرأة.

6- تأسيس مراكز خبرة حول دور المرأة في الاقتصاد المعرفي ومراقبة تطبيق استراتيجية حكومية تستهدف المرأة في العلوم والتكنولوجية والبحث والتطوير .

7- دعوة كافة الجهات العاملة في مجال تمكين المرأة لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في صياغة السياسات والبرامج الخاصة بكافة الأنشطة المتعلقة بالنواحى البيئية، كذلك رفع الوعي بأهمية مشاركة المرأة في تشكيل الوعي البيئي للمجتمع .

8- تعديل البرامج التربوية والتركيز على التعليم الابداعي الرقمي ليكون أكثر ملائمة للعمل في الاقتصادات المستدامة.

9- بناء إطار قانوني ناظم يتناسب مع علاقة العمل المرنة في اطار الانماط الجديدة للعمل.

10- التأكيد على الحفاظ على الحقوق الاساسية للعمل والمكتسبات القانونية للمرأة في اطار هذه الانماط .

11- اقامة دورات تدريبية حول ريادة الأعمال وتشجيع حاضنات الاعمال التي تعتمد الانماط الجديدة للعمل.

12- العمل لتحفيز المنظمات الدولية والاقليمية على دعم ورعاية وتمويل المشاريع الابداعية بين النساء خاصة تلك القادرة على خلق فرص العمل.

13- تقديم التسهيلات الائتمانية لتمويل المشروعات الصغيرة التي تعتمد التكنولوجيا الحديثة في انشطتها.

2- هيئة الرقابة المالية

مكان وتاريخ التفيذ :
القاهرة ، 10 - 22 فبراير/ شباط 2018

استناداً للقرار رقم (1595) الصادر عن مؤتمر العمل العربي المنعقد في القاهرة / جمهورية مصر العربية خلال شهر إبريل / نيسان 2016 ، والمتضمن تشكيل هيئة الرقابة المالية لمنظمة العمل العربية لمدة سنتين (2016 إلى 2018) ممثلى الدول التالية :

(أ) تشكيل الهيئة :

- فريق الحكومات :
  - جمهورية السودان — عضوا أصيلا
  - جمهورية العراق — عضوا أصيلا
  - سلطنة عمان — عضوا أصيلا
  - دولة فلسطين — عضوا أصيلا
  - الجمهورية اللبنانية — عضوا أصيلا
  - جمهورية مصر العربية — عضوا إحتياطيا
  - الجمهورية الإسلامية الموريتانية — عضوا إحتياطيا
- فريق أصحاب الأعمال :
  - السيد / سعيد على خماس — دولة الإمارات العربية المتحدة / عضوا أصيلا
- فريق العمال :
  - الدكتور / حيدر رشيد — المملكة الأردنية الهاشمية / عضوا أصيلا

وبناء على دعوة **سعادة السيد / فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية** لعقد اجتماعها في القاهرة / جمهورية مصر العربية خلال شهر فبراير/ شباط 2018 حتى انتهاء أعمالها لتدقيق الحسابات الختامية والاطلاع على تقارير مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 ، لكل من :

1- مكتب العمل العربي / القاهرة .
2- المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية / دمشق .
3- المركز العربي للتأمينات الاجتماعية / الخرطوم .
4- المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل / الجزائر.
5- المركز العربي لتنمية الموارد البشرية / طرابلس .

فقط حضر السادة أعضاء هيئة الرقابة المالية التالية أسماءهم :

1- السيد / هشام أدم مهدى (حكومات / جمهورية السودان)
2- الاستاذة / زاهدة أحمد شهواز (حكومات / جمهورية العراق)
3- السيد / أحمد خليفة سليمان الدرمكى (حكومات / سلطنة عمان)
4- الاستاذة / رانيا نسيب الشعار (حكومات / الجمهورية اللبنانية)
5- الاستاذ / تامر طيب عبد الرحيم (حكومات / دولة فلسطين)

وقد اعتذر عن حضور الاجتماع :

1- السيد / سعيد علي خماس (أصحاب أعمال / دولة الامارات العربية المتحدة)
2- السيد حيدر رشيد (عمال / المملكة الاردنية الهاشمية)

وعملا بأحكام النظام الداخلي لهيئة الرقابة المالية فقد عقدت اجتماعها يوم السبت الموافق 2018/2/10 في مقر المنظمة بحضور أعضائها المذكورين أعلاه وتم انتخاب الهيئة كالأتى :

- السيد / هشام أدم مهدي رئيسا للهيئة
- السيدة / زاهدة أحمد شهواز نائبا لرئيس الهيئة
- الاستاذة / رانيا نسيب الشعار مقرراً للهيئة

وقد باشرت الهيئة مهامها وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأحكام النظام المالي والمحاسبي الموحد فيما يتعلق باختصاصات وصلاحيات هيئات الرقابة المالية وفق النموذج الموحد لتقارير هيئات الرقابة للمنظمات العربية المتخصصة المعتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

واعتمدت الهيئة لتنفيذ مهامها منهجية مراجعة نماذج من الأعمال التالية :

- إجراءات تنفيذ توصيات هيئة الرقابة المالية السابقة وقرارات وتوصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الإقتصادي والإجتماعي لسنة 2016 التي نوقشت في الدورة رقم (100) لسنة 2017 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
- مراجعة نماذج من الجوانب الإدارية والتنظيمية .
- مراجعة نماذج من الجوانب المالية وتدقيق السجلات والقيود المحاسبية والوقوف على مدى تنفيذ المشاريع والبرامج .
- إجراء المقابلات والاستفسارات مع المسؤولين .
- الاطلاع على الوثائق والمستندات المؤيدة للإجراءات المالية والإدارية .

3- اجتماع لجنة الحريات النقابية الدورة السابعة والثلاثون

تنفيذاً للمادة الخامسة من نظام عمل لجنة الحريات النقابية عقدت اللجنة اجتماعها لدورتها السابعة والثلاثون في بغداد **بتاريخ 1 مارس 2018 لمناقشة سبل تعزيز وتنمية الحقوق والحريات النقابية في الدول العربية والعمل على تكريس الحوار الاجتماعي.**

مكان وتاريخ التنفيذ :

بغداد ، 1 مارس / آذار 2018

جدول أعمال اللجنة:

1- انتخاب رئيسا للجنة ونائبا للرئيس ومقررا لمدة عام.

2- تعزيز وتماسك العمل النقابي العربي.

3- ما يستجد من أعمـــال.

استأنفت اللجنة أعمالها بالجلسة الإجرائية حيث تم انتخاب هيئة مكتبها على النحو التالي :

- السيد / جبالي محمد جبالي رئيساً
- السيد المهندس / على صبيح على نائبا للرئيس
- السيدة / فضيلة قجور مقرراَ

توصلت اللجنة إلى التوصيات التالية :

1- دعوة طرفي الإنتاج في كل دولة عربية لتعزيز لغة الحوار والتشاور واحترام حرية الرأي، والسعي للتفاهم المشترك في مختلف القضايا والمصالح المشتركة.

2- دعوة منظمات العمال لتعزيز عوامل الوحدة في التنظيم النقابي من خلال الممارسة الديمقراطية واحترام حرية الرأي والفكر والتعبير.

3- دعوة منظمات أصحاب الأعمال ومنظمات العمال لإيجاد مؤسسات الحوار والتشاور التي تحقق اعتراف كل منهما بالآخر واحترام حرية الرأي والسعي للتفاهم المشترك في مختلف القضايا التي تهم طرفي الإنتاج .

4- دعوة الدول العربية إلى مواءمة تشريعاتها الوطنية لتتوافق مع المعايير العربية والدولية المتعلقة بالحقوق والحريات النقابية، وتوجيه إدارات العمل لمراعاة ذلك في التطبيق الفعلي على أرض الواقع .

5- دعوة النقابات العمالية لتكثيف أنشطتها في مجالات الثقافة العمالية والقانونية لفائدة قواعدها العمالية بهدف تكوين كوادر عمالية واعية ومثقفة وقادرة على تحقيق صالح الطبقة العاملة والحفاظ على مكتسباتها والمطالبة بحقوقها .

6- العمل على تعزيز دور الإعلام النقابي وتطوير وسائله في التثقيف العمالي لمواكبة التطورات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتفعيل دور الحوار الاجتماعي على المستوى الوطني والإقليمي وتكريس سبل التعاون والتقارب لتحقيق الصالح العام للطبقة العمالية .

7- الدعوة لتعزيز الاهتمام بمراكز البحوث والدراسات ومعاهد الثقافة العمالية لإعداد قواعد نقابية مثقفة ومدربة وقادرة على الحوار الإيجابي الذي يوازن بين مصالح جميع الفئات ويصون الاستقرار والسلم الاجتماعي .

8- دعوة منظمة العمل العربية لدعم حق التنظيم والمفاوضة الجماعية وتطوير قدرات منظمات العمال وأصحاب الأعمال في هذا المجال .

9- دعوة منظمة العمل العربية لتكثيف المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية والحلقات النقاشية حول موضوع الحقوق والحريات النقابية والمفاوضة الجماعية وفقاً لمعايير العمل العربية والدولية في هذا الشأن .

10- الاشادة بجهود منظمة العمل العربية في دعم وتعزيز الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي والحفاظ على مكتسبات الطبقة العمالية في ظل الظروف التى تمر بها المنطقة العربية .

11- دعوة الدول العربية التي لم تصدق بعد أو تطبق اتفاقيات العمل العربية المتعلقة بالحقوق والحريات النقابية والمفاوضة الجماعية للتصديق عليها وإنفاذها إلى التشريع الوطني والوفاء بالالتزامات والمبادئ التي تنص عليها باعتبارها أدوات لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي والنهوض بالتشريعات الاجتماعية واحترام حقوق الانسان.

4- مجلس إدارة منظمة العمل العربية الدورة (الثامنة والثمانون)

مكان وتاريخ التنفيذ :
بغداد - جمهورية العراق، 2– 3 مارس / آذار 2018

استنادا إلى الفقرتين الأولى والثالثة من المادة الرابعة من نظام العمل بمجلس إدارة منظمة العمل العربية، وجه السيد المدير العام لمكتب العمل العربي الدعوة لانعقاد الدورة العادية **الثامنة والثمانين** لمجلس إدارة منظمة العمل العربية خلال الفترة من 2– 3 مارس / آذار 2018 ببغداد - جمهورية العراق

شارك في اجتماعات المجلس كل من :

أولا : فريق الحكومات

(1) جمهورية العراق (عضوا أصيلا) :

- معالى السيد / محمد شياع السوداني — وزير العمل والشؤون الاجتماعية
- السيد / فالح هادى العامري — الوكيل الأقدم
- الدكتور / عبد الكريم الجنابى — وكيل الوزارة لشؤون العمل
- السيد / كاظم شمخي عامر — مستشار السيد الوزير
- السيد / عمار عبد الواحد — مدير عام دائرة التشغيل والقروض والمركز الوطني للصحة والسلامة المهنية.
- السيد / علي جعفر الحلو — مدير عام دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال
- السيد / علي الشاوى — مدير العلاقات العربية والدولية

(2) دولة قطر (عضوا أصيلا) :

- معالي الدكتور/ عيسى بن سعد الجفالي النعيمي — وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية
- السيد / علي إبراهيم السادة — مدير مكتب الوزير
- السيد / صالح سعيد الشاوى — مدير إدارة التعاون الدولي
- السيد / أحمد راشد البورشيد — مكتب الوزير

(3) دولة ليبيا (عضوا أصيلا) :

- معالى الدكتور / المهدي ورضمى الأمين — وزير العمل والتأهيل
- السيد / سليمان أحمد جمعة — مدير مكتب التعاون الفني والدولي
- السيد / عصام سعيد درياق — مدير مكتب الوزير
- السيد / عادل حسين الغزال — مدير عام مركز المعلومات

(4) جمهورية مصر العربية (عضوا أصيلا) :

- معالى السيد / محمد محمود سعفان وزير القوى العاملة

(5) دولة فلسطين (عضوا احتياطيا) :

- السيد / رامي مرعب محمد مدير عام الإدارة العامة للتشغيل - وزارة العمل

ثانيا : فريق أصحاب الأعمال

- السيد / زياد الحمصي رئيس غرفة صناعة (المملكة الأردنية الهاشمية / عضواً احتياط)

ثالثا : فريق العمال

- السيد / جبالي محمد جبالي المراغي رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر (جمهورية مصر العربية / عضوا أصيلاً)
- السيدة / خديجة مامادو جالو الأمينة العامة لاتحاد العمال الموريتانيين (الجمهورية الإسلامية الموريتانية / عضوا أصيلاً

رابعا : المراقبون

**** الأمانة العامة لجامعة الدول العربية :**

- المستشار / محمد خير عبد القادر مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية

**** المكتب التنفيذى لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية :**

- سعادة السيد / عامر بن محمد الحجري المدير العام للمكتب التنفيذى
- السيد / خليل يعقوب بوهزاع مدير إدارة الشؤون العمالية

**** الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب**

- السيد / غسان غصن الأمين العام للاتحاد

**** رئيس هيئة الرقابة المالية بمنظمة العمل العربية**

- السيد / هشام أدم مهدي

الجلسة الافتتاحية :

عقدت الجلسة الافتتاحية للدورة الثامنة والثمانين لمجلس إدارة منظمة العمل العربية في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة الموافق 2018/3/2، وألقيت في جلسة الافتتاح كلمات لكلا من :

- **معالى المهندس / محمد شياع السوداني**

وزير العمل والشؤون الاجتماعية / جمهورية العراق

رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية

كلمة رحب في بدايتها بمعالى السادة الوزراء والسادة رؤساء الوفود المشاركين، مؤكداً للعمل على إعادة تأهيل وإصلاح البنى الاجتماعية والاقتصادية في العراق.

كما أكد على إيلاء بنود جدول أعمال مجلس الإدارة الاهتمام الكبير لما له من أهمية قبل انعقاد جلسة أعمال مؤتمر العمل العربي في دورته (45) .

كما أكد على أهداف التنمية العالمية المستدامة كخيار حضارى وفي مقدمتها الهدف الثامن الذي يتعلق بزيادة معدلات النمو الاقتصادى وتشغيل العمالة المنتجة الكاملة وتحقيق الغايات المرجوة من برنامج العمل اللائق.

كما أشار معاليه إلى أن القضية الفلسطينية في صدارة الاهتمامات والدعم الدائم والمساندة المستمرة للشعب الفلسطينى.

وفي ختام كلمته وجه الشكر **لسعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية** على حرصه ومتابعته لقضايا العمل والعمال في دولنا العربية.

- **معالي السيد / فايز علي المطيري**

المدير العام لمنظمة العمل العربية

أستهل **المدير العام** كلمته بتوجيه الشكر والتقدير إلى معالي المهندس / محمد شياع السوداني وزير العمل والشؤون الاجتماعية بجمهورية العراق رئيس مجلس الإدارة لأستضافته إجتماعات الدورة (88) لفعاليات مجلس الإدارة وتوفير كل سبل النجاح لأعمالها، وإلى جمهورية العراق الشقيقة حكومة وشعباً على كرم الضيافة وحسن الأستقبال متمنياً لها السير قدماً في مسيرتها التنموية داعياً المولى عز وجل أن يمن عليها بالأمن والأستقرار والإزدهار الدائم بإذن الله ـ كما وجه تحية أعزاز وتقدير لأطراف الإنتاج الثلاثة في العراق ممثلين في وزارة العمل والشؤون الإجتماعية وإتحاد الصناعات والإتحاد العام لنقابات عمال العراق.

كذلك استعرض بنود جدول أعمال المجلس والتي تأتي دورة انعقاده في ظل ظروف ومتغيرات ومستجدات دولية وإقليمية نشهدها جميعاً، وتفرض علينا تحديات هي من صميم أختصاصات منظمة العمل العربية، الأمر الذى يستلزم تعزيز التعاون العربي المشترك.

كما أكد على أن فلسطين ستظل في قلب كل عربي وأنها ما زالت قضية العرب الأولى.

- **المستشار / محمد خير عبد القادر**

مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية

جامعة الدول العربية

وقد القى كلمة رحب في بدايتها بكافة السادة المشاركين مؤكداً على تاريخ دولة العراق الناصع والمشرف والذى يبقى في قلب كل عربي.

كما أشاد بالجهود المبذولة للتنمية في العراق موجهاً الشكر لهذا البلد المضياف محييا العراق رئيسا وحكومة وشعبا أبيا مضيافاً.

كما أشاد بمنظمة العمل العربية ومديرها العام ودورها المطلوب في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة العربية.

(6) توقيع بروتوكولات :

بعد إنتهاء الجلسة الافتتاحية وقع **سعادة السيد / فايز علي المطيرى المدير العام لمنظمة العمل العربية** بروتوكول تعاون لمشروع الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل مع كل من:

- السيد / علي صبيح علي رئيس اتحاد الصناعات العراقي
- السيد / ستار دنبوس رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال العراق

حيث يقوم هذا المشروع الذى تتبناه منظمة العمل العربية على ربط وتكامل أسواق العمل العربية في إطار العمل القومى والتنموى للدول العربية، وترسيخا للتشاور الدائم والمستمر مع كافة الشركاء والمهتمين بأسواق العربية لتوفير بنية معلوماتية مناسبة أمام متخذي القرار تعزيزا لمجالات التعاون المشترك عربيا بهدف بناء آليات أسواق العمل العربية.

كما تم توقيع بروتوكول تعاون بين منظمة العمل العربية والمعهد الأوروبي الأردني لتطوير الأعمال يمثله السيد / زياد الحمصى - رئيس مجلس إدارة المعهد.

المصادقة على جدول الأعمال :

بعد الاطلاع على مشروع جدول الأعمال الذي أعده المدير العام لمكتب العمل العربي طبقا للفقرة (5) من المادة الرابعة من نظام العمل بمجلس الإدارة،

واستنادا إلى نص الفقرة (1) من المادة السابعة من النظام التي تنص على مصادقة المجلس في بداية كل دورة على جدول أعماله،

فقد قرر مجلس الإدارة المصادقة على جدول الأعمال التالى :

- **البند الأول :** متابعة تنفيذ قرارات الدورة (87) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (القاهرة، أكتوبر / تشرين الأول 2017) .

▫ ▫ ▫

- **البند الثانى:** تقرير حول المستوطنات الاسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على الاراضي الفلسطينية وقطاع العمل .
- **البند الثالث: المسائل المالية والإدارية :**

1- الموقف المالي للمنظمة من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الاعضاء حتى 2018/3/1 .

2- تقارير هيئة الرقابة المالية وتقارير مراقبي الحسابات عن الحسابات الختامية لمكتب العمل العربي بالقاهرة والمراكز والمعاهد التابعة للمنظمة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 .
3- تقرير المراجع الداخلى لمكتب العمل العربي.
4- بيع سيارة قديمة وشراء سيارة جديدة للمركز العربي لتنمية الموارد البشرية / طرابلس.
5- مناقلة من الاحتياطي العام في موازنة المركز العربي للتأمينات الاجتماعية الخرطوم لعام 2017.
6- تبرع من قبل حكومة دولة الكويت.

- **البند الرابع :** مشروع خطة منظمة العمل العربية للعامين (2019 – 2020)
- **البند الخامس: مشروع موازنة منظمة العمل العربية للعامين (2019 – 2020) :**

1 - مشروع موازنة مكتب العمل العربي للعامين (2019 – 2020) .
2- مشاريع موازنات المراكز والمعاهد التابعة لمنظمة العمل العربية للعامين (2019 – 2020) .

- **البند السادس** : تحديد مشروع جدول أعمال الدورة (46) لمؤتمر العمل العربي (أبريل / نيسان 2019).
- **البند السابع :** تقرير عن نتائج أعمال الدورة (38) للجنة الخبراء القانونيين (بيروت، ديسمبر / كانون أول 2017)
- **البند الثامن:** تقرير عن نتائج أعمال الدورة (37) للجنة الحريات النقابية (بغداد، مارس / آذار 2018)
- **البند التاسع:** تقريرعن نتائج أعمال الدورة (16) للجنة شؤون عمل المرأة العربية (الغردقة ، فبراير / شباط 2018 .
- **البند العاشر :** الاعداد والتحضير للاجتماع السنوي للمجموعة العربية المشاركة في الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف ، يونيو / حزيران 2018)
- **البند الحادي عشر** : **:** تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية فيما بين الدورتين:
  - السابعة والثمانين (القاهرة، أكتوبر/ تشرين الأول 2017)
  - الثامنة والثمانين (بغداد، مارس/ آذار 2018)
- **البند الثاني عشر** : تقرير حول الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل العربية.
- **البند الثالث عشر : التقارير التكميلية للسيد المدير العام :**
  - النظر في التقرير الختامي عن نتائج أعمال الدورة (101) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (فبراير / شباط 2018).
- **ما يستجد من أعمال.**

5- مؤتمر العمل العربي الدورة (45)

(1) استنادا إلى نص الفقرتين (الأولى والثانية) من المادة الخامسة من دستور منظمة العمل العربية والمادة الثالثة من نظام العمل بالمؤتمر، عقدت منظمة العمل العربية الدورة الخامسة والأربعين لمؤتمر العمل العربي في مدينة القاهرة خلال الفترة من 8 – 15 إبريل / نيسان 2018، **تحت رعاية كريمة من فخامة الرئيس / عبد الفتاح السيسي – رئيس جمهورية مصر العربية.**

(2) شارك في أعمال المؤتمر (317) عضواً يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة من (20) دولة عضو في منظمة العمل العربية موزعين كما يلى :

- وزير زائر (16)
- رئيس وفد (3)
- أعضاء حكوميون (140)
- أصحاب أعمال (73)
- عمال (104)

إضافة إلى مشاركة ممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وعدد من المنظمات والاتحادات العربية والإقليمية والدولية بصفة مراقب ويبلغ عدد أعضائهم المشاركين (104) عضوا.

(3) جلسة الافتتاح الرسمية : عقدت جلسة الافتتاح الرسمية للمؤتمر في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد الموافق 2018/4/8، وبحضور معالي السيد / أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية وعدد كبير من الشخصيات العامة والسفراء ومندوبي الدول العربية لدى الجامعة العربية.

وقد ألقيت في الجلسة الافتتاحية :

- **كلمة معالي المهندس / محمد شياع السوداني**

  رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية

  وزير العمل والشؤون الاجتماعية / جمهورية العراق

- **كلمة سعادة السيد / فايز علي المطيري**

  المدير العام لمنظمة العمل العربية

- **كلمة معالي الدكتور / المهدي ورضمي الأمين**

  رئيس المؤتمر

وزيـر الـعـمـل والتأهيل / دولة ليبيا

- **كلمة سعادة السيد / أحمد أبو الغيط**

الأمين العام لجامعة الدول العربية

- **كلمة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي**

رئيس جمهورية مصر العربية – راعى المؤتمر

ألقاها معالي السيد / محمد محمود سعفان – وزير القوى العاملة بجمهورية مصر العربية

(4) هيئة رئاسة المؤتمر :

شكل المؤتمر هيئة رئاسته على النحو التالى :

- **معالي الدكتور / المهدي ورضمي الأمين**

وزيـر الـعـمـل والتأهيل بدولة ليبيا

رئيساً المؤتمر

- **سعادة السيد / أحمد الديه**

حكومات / موريتانيا

نائباً للرئيس عن فريق الحكومات

- **سعادة السيد / سمير عبد الله ناس**

أصحاب أعمال / البحرين

نائباً للرئيس عن فريق أصحاب الأعمال

- **السيد / جبالي محمد جبالي المراغي**

عمـــال / مصر

نائباً للرئيس عن فريق العمال

(5) هيئة رئاسة الفرق الثلاثة :

(أ) فريق الحكومات :

1. **معالي المهندس / محمد شياع السوداني** — **العراق / رئيساً**
2. **السيد الدكتور / خالد عثمان الشرع** — **ليبيا / نائباً للرئيس**
3. **السيد / هلال مأمون عبد الله** — **مصر / مقرراً**

(ب) فريق أصحاب الأعمال :

1. **سعادة السيد / خليفة خميس مطر الكعبي** — **الامارات / رئيساً**
2. **سعادة السيد / موفق بني هاني** — **الأردن/ نائباً للرئيس**
3. **السيد / مرتضى كاظم جاسم** — **العراق / مقرراً**

(جـ) فريق العمال :

1. **السيد / جمال قادري** — **سوريا / رئيساً**
2. **الدكتور / سر الختم الأمين عبد القادر** — **السودان / نائباً للرئيس**
3. **السيد / غسان غصن** — **مقرراً**

(6) جدول أعمال المؤتمر :

** تضمن جدول أعمال الدورة (45) لمؤتمر العمل العربي لعام 2018 البنـــود التاليـــة :

1- تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي.
2- النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة.
3- متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي السابق.
4- المسائل المالية والخطة والموازنة.
5- تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.
6- مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف ، يونيو / حزيران 2018) .
7- تشكيل الهيئات الدستورية والنظامية بمنظمة العمل العربية.
8- بند فني حول المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص.
9- بند فني حول الانتاجية ودورها في تحسين التنافسية وزيادة النمو.

10- تحديد مكان وجدول أعمال الدورة (46) لمؤتمر العمل العربي (ابريل / نيسان 2019).

(7) اللجان النظامية والفنية المنبثقة عن المؤتمر :

انبثقت عن المؤتمر اللجان التالية :

1- اللجنة التنظيمية.
2- لجنة اعتماد العضوية.
3- لجنة الصياغة.
4- اللجنة المالية.
5- لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات.
6- لجنة المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص.
7- لجنة الإنتاجية ودورها في تحسين التنافسية وزيادة النمو.

6- مجلس إدارة منظمة العمل العربية الدورة (التاسعة والثمانون)

مكان وتاريخ التنفيذ :

الكويت / دولة الكويت، 17 – 18 أكتوبر / تشرين الأول 2018 .

استنادا إلى الفقرتين الأولى والثالثة من المادة الرابعة من نظام العمل بمجلس إدارة منظمة العمل العربية ، وجه السيد المدير العام لمكتب العمل العربي الدعوة لانعقاد الدورة العادية **التاسعة والثمانين** لمجلس إدارة منظمة العمل العربية خلال الفترة من 17 – 18 أكتوبر / تشرين الأول 2018 الكويت / دولة الكويت.

شارك في اجتماعات المجلس كل من :

أولا : فريق الحكومات

(6) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (عضوا أصيلا) :

- معالى السيد / مراد زمالى — وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعى
- السيد / رابح مخازنى — مدير علاقات العمل / وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
- السيد / نور الدين مداد — مدير البروتوكول

(7) جمهورية السودان (عضوا أصيلا) :

- معالى السيد / بحر إدريس أبو قردة — وزير العمل والإصلاح الادارى وتنمية الموارد البشرية
- الأستاذة / سلوى محمد عبد الله — مدير إدارة المنظمات الدولية والإقليمية
- الأستاذ / الصادق إبراهيم بشر — مكتب الوزير

(8) دولة الكويت (عضوا أصيلا) :

- معالى السيدة / هند صبيح براك الصبيح — وزير الشئون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية

- السيد / أحمد محمد الموسى — المدير العام للهيئة العامة للقوى العاملة
- الدكتور / مبارك فهاد العازمى — نائب المدير العام للتخطيط والتطوير الإدارى
- السيد / جابر على العلى — مدير إدارة العلاقات الدولية بالهيئة العامة للقوى العاملة

(9) جمهورية مصر العربية (عضوا أصيلا) :

- معالى السيد / محمد محمود سعفان — وزير القوى العاملة

(10) دولة فلسطين :

- السيد / سامر سلامة — وكيل وزارة العمل
- السيد / عبد الكريم ضراغمة — وكيل مساعد لشئون الشراكة الثلاثية

ثانيا : فريق أصحاب الأعمال

- السيد / عثمان محمد شريف الريس — غرفة تجارة وصناعة البحرين (مملكة البحرين / عضوا أصيلا)
- المهندس / على صبيح على — رئيس اتحاد الصناعات العراقى (جمهورية العراق / عضواً احتياط)

ثالثا : فريق العمال

- السيد / مازن المعايطة — رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال (المملكة الأردنية الهاشمية / عضوا أصيلاً)
- الدكتور / محمد بطى ثانى الشامسى — رئيس مجلس إدارة جمعية التنسيق بين الجمعيات المهنية (دولة الإمارات العربية المتحدة / عضوا أصيلاً
- السيد / أسامة سلمان حسن — أمين السر للاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين (مملكة البحرين / عضواً احتياط)

رابعا : المراقبون

**** الأمانة العامة لجامعة الدول العربية :**

- الدكتور / خالد محمد على الكثيري — مستشار بإدارة المنظمات والاتحادات العربية

**** الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب**

- السيد / غسان غصن — الأمين العام للاتحاد

الجلسة الافتتاحية :

عقدت الجلسة الافتتاحية للدورة التاسعة والثمانين لمجلس إدارة منظمة العمل العربية ، وألقيت فيها كلمات لكل من :

- **معالى السيد / فايز على المطيري**

المدير العام لمنظمة العمل العربية

هنأ فيها السيدة رئيس مجلس الإدارة بانتخابها لترأس أعمال المجلس والذى يعكس مدى التقدير لشخصها الكريم وهنأ نائبى الرئيس ورحب بالسادة أعضاء مجلس الإدارة والمشاركين وتمنى لاجتماعات المجلس التوفيق والنجاح .

واستعرض جدول أعمال المجلس الزاخر بالموضوعات الهامة، وأكد على أن منظمة العمل العربية دأبت ومنذ عقود على تسخير كافة إمكانياتها لدعم القضية الفلسطينية في كافة المحافل والتكتلات الإقليمية والدولية ودعم صمود الشعب العربي الفلسطيني في شتى المجالات في مواجهة الاعمال والتصرفات غير الإنسانية وغير المشروعة للكيان الصهيوني، ومساعدة الشعب الفلسطيني لنيل كافة حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك دعمه لنيل استقلاله وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

- **معالى السيدة / هند صبيح براك الصبيح**

وزير الشئون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية

رئيس مجلس الإدارة

رحبت فيها بالسادة الحضور وتقديم الشكر لكافة أعضاء مجلس الإدارة على الثقة التى أولوها لها وهنأت نائبى الرئيس، كما أشادت بجهود المدير العام لمنظمة العمل العربية في التحضير الجيد لعقد الدورة (89) لمجلس الإدارة، كما أكدت على أهمية دعم القضية الفلسطينية وتسخير كافة الجهود لصالح عمال وشعب فلسطين .

- **الدكتور / خالد محمد علي الكثيرى**

المستشار بإدارة المنظمات والاتحادات العربية

جامعة الدول العربية

نقل تحيات معالي الأمين العام الجامعة الدول العربية وسعادة السيد / الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية وهنأ رئيس مجلس الإدارة على انتخابها وأشار إلى التحديات الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها السلبية على العديد من القطاعات وفي مقدمتها قطاع التشغيل، كما تقدم بالشكر والتقدير لسعادة السيد / فايز علي المطيري على جهوده الحثيثة والمقدرة في تطوير العمل بالمنظمة .

وفي اختتام أعمال الجلسة الافتتاحية قام سعادة السيد المدير العام بتقديم درع باسم السادة أعضاء مجلس الإدارة إلى معالي السيدة / هند صبيح براك الصبيح وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية متمنين لها التوفيق والنجاح في ترأسها لأعمال مجلس الإدارة .

(6) المصادقة على جدول الأعمال :

بعد الاطلاع على مشروع جدول الأعمال الذى أعده المدير العام لمكتب العمل العربي طبقا للفقرة (5) من المادة الرابعة من نظام العمل بمجلس الإدارة .

واستنادا إلى نص الفقرة (1) من المادة السابعة من النظام التى تنص على مصادقة المجلس في بداية كل دورة على جدول أعماله،

فقد قرر مجلس الإدارة المصادقة على جدول الأعمال التالى :

البند الأول : انتخاب هيئة رئاسة مجلس الإدارة.

البند الثاني : تقرير عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي العربية المحتلة.

البند الثالث : تنفيذ قرارات الدورة (88) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية.

(بغداد ، مارس / آذار 2018)

البند الرابع : تنفيذ قرارات الدورة (45) لمؤتمر العمل العربي.

(القاهرة، إبريل / نيسان 2018).

البند الخامس : المسائل المالية والإدارية

1- الموقف المالى من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء ككما في 1 / 10 / 2018 .

2- النظر في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي – الدورة (102) سبتمبر / آيلول 2018 بشأن اعتماد موازنة منظمة العمل العربية لعامي 2019 و 2020 .

3- متابعة تنفيذ تقرير وتوصيات الاجتماع (27) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة 2018 .

4- النظر في تعيين المراجعين القانونيين لتدقيق الحسابات لمنظمة العمل العربية لعامي 2019 - 2020.

5- تقرير المراجع الداخلى لمكتب العمل العربي .

البند السادس : تقرير عن نتائج أعمال الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، 2018)

البند السابع : استكمال تشكيل لجنة الحريات النقابية بمكتب العمل العربي لمدة عامين (2018 – 2020).

البند الثامن : استكمال تشكيل لجنة شؤون عمل المرأة العربية لمدة عامين (2018 – 2020).

البند التاسع : اختيار أعضاء مجلس الإدارة في اللجنة الفنية المعنية باختيار رواد العمل العرب.

البند العاشر : تقرير مرحلي حول التقدم المحرز لأهداف التنمية المستدامة (2030).

البند الحادي عشر : تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية فيما بين دورتي مجلس الإدارة.

- الدورة الثامنة والثمانين (بغداد ، مارس / آذار 2018)
- الدورة التاسعة والثمانين (الكويت ، أكتوبر / تشرين الأول 2018)

البند الثاني عشر : التقارير التكميلية للسيد المدير العام .

- تقرير عن نتائج أعمال الدورة (102) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

البند الثالث عشر : ما يستجد من أعمال.

7- الدورة (39) للجنة الخبراء القانونيين.

بناء على دعوة **المدير العام لمكتب العمل العربي،** وتنفيذاً للمادة الخامسة من نظام عمل لجنة الخبراء القانونيين، عقدت اللجنة دورتها التاسعة والثلاثين في القاهرة / جمهورية مصر العربية خلال الفترة 16 – 17 ديسمبر 2018، بهدف دراسة التقارير التي تلتزم الدول الأعضاء بتقديمها إلى مكتب العمل العربي، وفقاً للفقرتين الأولى والثانية من المادة السادسة عشرة من نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.

مكان وتاريخ التنفيذ :
القاهرة / جمهورية مصر العربية خلال الفترة 16 – 17 ديسمبر/ كانون الاول 2018.

- **شارك في اعمال اللجنة السادة الاعضاء :**
  1. **الدكتورة/ إيمان خزعل**
  2. **ا الدكتور/ عبد الغني الرويمض**
  3. **الدكتورة/ فاطمة الرزاز**
  4. **الأستاذ/ محمد كشو**
- إنتخبت اللجنة في بداية أعمالها **الدكتورة/ إيمان خزعل** رئيساً لها لمدة عام .

<u>جدول اعمال اللجنة :</u>

- عرض مكتب العمل العربي على لجنة الخبراء القانونيين وثيقة مبدئية تحتوي على ما يلي:

الجزء الأول: دراسة التقارير السنوية حول اتفاقيات العمل العربية محل المتابعة وهي:

1- الإتفاقية العربية رقم (5) لسنة 1976 بشأن المرأة العاملة.

2- الإتفاقية العربية رقم (9) لسنة 1977 بشأن التوجيه والتدريب المهني.

3- الإتفاقية العربية رقم (12) لسنة 1980 بشأن العمال الزراعيين.

4- الإتفاقية العربية رقم (17) لسنة 1993 بشأن تأهيل وتشغيل المعوقين.

5- الإتفاقية العربية رقم (18) لسنة 1996 بشأن عمل الأحداث.

6- الإتفاقية العربية رقم (19) لسنة 1998 بشأن تفتيش العمل.

أرسل مكتب العمل العربي نماذج تقارير حول الإتفاقيات المذكورة إلى الدول العربية المعنية سواء كانت دولة مصادقة أو غير مصادقة على هذه الإتفاقيات.

وصل إلى مكتب العمـــل العربي (17) تقـــريراً حـــول الإتفاقيات المذكورة من 15 دولة عربية هم:

(المملكة الأردنية الهاشمية – دولة الإمارات العربية المتحدة – مملكة البحرين – الجمهورية التونسية – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – المملكة العربية السعودية – جمهورية العراق – سلطنة عُمان

– دولة فلسطين – دولة قطر – دولة الكويت – الجمهورية اللبنانية – دولة ليبيا – جمهورية مصر العربية – المملكة المغربية).

الجزء الثاني: متابعة الرد على ملاحظات لجنة الخبراء القانونيين

أرسل مكتب العمل العربي الملاحظات السابقة للجنة الخبراء القانونيين إلى الدول العربية المعنية.

وصل إلى مكتب العمل العربي (64) رداً على الملاحظات من 12 دولة عربية هم:

(المملكة الأردنية الهاشمية – دولة الإمارات العربية المتحدة – مملكة البحرين – الجمهورية التونسية – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – جمهورية السودان – جمهورية العراق – دولة فلسطين – دولة قطر – الجمهورية اللبنانية – دولة ليبيا – جمهورية مصر العربية).

- **الجزء الثالث: دول وافت مكتب العمل العربي بتقارير سابقة عن عام 2017 ، وقد وردت بعد إنعقاد إجتماع اللجنة خلال العام السابق**

تلقى مكتب العمل العربي (30) تقريراً بعد إنعقاد اللجنة في دورتها السابقة من 6 دول عربية هم:

(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – المملكة العربية السعودية – جمهورية العراق – سلطنة عُمان – دولة الكويت – المملكة المغربية).

- درست اللجنة الوثيقة المقدمة من قبل مكتب العمل العربي، وفي ضوئها أعدت هذا التقرير المعروض على مجلس الإدارة ومن ثم على المؤتمر العام.
- استخلصت اللجنة من خلال المناقشات التي دارت أثناء اجتماعاتها عدة ملاحظات عامة، كما أكدت على بعض ملاحظاتها السابقة، تضعها أمام مجلس الإدارة والمؤتمر العام لأهميتها وهي كما يلي:

1. تثمّن اللجنة تفاعل الدول الأعضاء من خلال عدد التقارير المرسلة والجهود المبذولة في إعدادها وتأمل أن يستمر هذا التفاعل ويتعزز لتحقيق الأهداف المنشودة من النشاط المعياري للمنظمة.
2. لاحظت اللجنة أنّ بعض الدول الأعضاء أشارت في تقاريرها إلى أنّ عدم عرضها الإتفاقيات على السلطة المختصة بالتصديق، يرجع إلى وجود اختلافات بين تشريعها الوطني والنصوص الواردة في هذه الإتفاقيات. وترى اللجنة أنّ المبررات المشار إليها يجب ألا تكون عائقاً دون قيام الدول الأعضاء بالعرض الذي يمثّل في حد ذاته إلتزاماً يقع على عاتق الدولة بموجب نظام إتفاقيات وتوصيات العمل العربية وهو لا يعني وجوب التصديق على الإتفاقية.

   ثم إنّ التصديق في حالة إقراره يسمح بملاءمة التشريع الوطني مع المعايير وتطويره، وهو ما يؤدي إلى تحقيق أحد أهم الاهداف التي قامت منظمة العمل العربية من أجلها وهو توحيد وتقارب تشريعات العمل في الدول العربية.
3. لاحظت اللجنة أن بعض الدول أوردت في تقاريرها أن عدم عرض الإتفاقيات على السلطة المختصة يرجع إلى صعوبات تتعلق بنظامها الدستوري. وترى اللجنة أنّ الإلتزام بالعرض ينبغي أن يتم لدى السلطة

المختصة بالتصديق وفقا لدستور كل دولة، وبالتالي فإن العرض أو الدراسة التي تقوم بها أي سلطة أخرى غير المختصة بالتصديق لا يمكن اعتباره وفاءً بذلك الالتزام.

4. تدعو اللجنة الدول الأعضاء إلى الأخذ بمبدأ التصديق الجزئي المنصوص عليه في معظم الإتفاقيات، مما يؤدي إلى تحقيق المزيد من التصديقات على هذه الإتفاقيات والارتباط التدريجي بالمعايير الواردة فيها حسب ظروفها المحلية.

5. تؤكد اللجنة على ضرورة الرد وفقاً لنماذج التقارير المعدّة من مكتب العمل العربي، كما تؤكد على ضرورة إدراج نصوص التشريع الوطني في التقارير المرسلة من الدول الأعضاء حتى تتمكن اللجنة من الاطلاع عليها والتثبت من توفر التغطية التشريعية لأحكام الإتفاقيات محل المتابعة.

6. توصي اللجنة مكتب العمل العربي بإتخاذ الإجراءات اللازمة لمراجعة الإتفاقية العربية رقم (9) لسنة 1977 بشأن التوجيه والتدريب المهني.

7. تأكد اللجنة على أن قيام أي دولة بعرض إتفاقية على السلطة المختصة بالتصديق لا يحول دون قيام مكتب العمل العربي بإعادة مفاتحة الدولة كل سنتين وفقاً لنص المادة الثانية عشرة من نظام إتفاقيات وتوصيات العمل العربية.

8. تؤكد اللجنة على ضرورة الإلتزام بالمواعيد المحددة لتلقي تقارير المتابعة من قبل الدول الأعضاء، حتى تتمكن اللجنة من دراستها وإبداء الملاحظات بشأنها ومن ثم عرضها على المؤتمر العام.

9. تثمّن اللجنة الجهود المبذولة من مكتب العمل العربي (إدارة الحماية الإجتماعية) وتدعو إلى تكثيف أنشطته المتعلقة بتدريب الكوادر الفنية المعنية بمعايير العمل العربية، وتعزيز التواصل مع الإدارات المعنية بالمعايير في وزارات العمل وتقديم الدعم الفني لها من أجل تحقيق المزيد من التواصل بين هذه الادارات ومكتب العمل العربي ولجنة الخبراء القانونيين مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة من المعايير وايفاء الدول بالتزاماتها في هذا الشأن.

10. تؤكد اللجنة دعوتها للدول المعنية لإحداث وحدة إدارية (إن كانت غير موجودة) صلب وزارة العمل تختص بالمسائل المتعلقة بمعايير العمل العربية والدولية، وتزويدها بالكفاءات المؤهلة اللازمة.

11. تؤكد اللجنة دعوتها للدول العربية لإشراك أحد الموظفين المختصين بمعايير العمل في وزارة العمل ضمن الوفد الحكومي في مختلف دورات مؤتمر العمل العربي لحضور أشغال لجنة تطبيق الإتفاقيات والتوصيات وتأمين الحوار والتواصل بين هؤلاء الموظفين ولجنة الخبراء الممثلة برئيسها في المؤتمر ومكتب العمل العربي لتحقيق التنفيذ الكامل والصحيح لإلتزامات الدول الأعضاء بشأن المعايير.

12. تدعو اللجنة للتعريف بمعايير العمل العربية على أوسع نطاق وبإعتماد مختلف الوسائل وبالأخص الإعلام والندوات والحلقات الدراسية لدى أطراف الإنتاج الثلاثة والجهات الأخرى المعنية مثل الصحافة، القضاء، المحاماة، الجامعة، منظمات المجتمع المدني، وبحث إمكانية تدريس مادة معايير العمل في الكليات ذات الصلة.

❖ **تشكر اللجنة المدير العام لمنظمة العمل العربية والسكرتارية الفنية للجنة على حسن الإعداد والتعاون التام لإنجاح عمل اللجنة.**

المحتويـــات

المحـور والمجـال	رقم الصفحة
** تـقـديـــم .	3
أولا: محور الحماية الاجتماعية :	5
- مجال تشريعات ومعايير العمل	6
- مجال شؤون عمل المرأة العربية	8
- مجال عمل الأطفال	9
- مجال الأشخاص ذوي الاعاقة	9
- مجال التعاونيات	11
- مجال التأمينات الاجتماعية	14
- مجال الصحة والسلامة المهنية	27
ثانيا: محور التنمية البشرية والتشغيل :	36
- مجال التشغيل	37
- مجال التدريب المهني	53
- مجال الهجرة	57
- مجال إدارات العمل والتشغيل	60
- مجال الثقافة العمالية وبحوث العمل	64
- مجال تنمية الموارد البشرية	66
ثالثا: محور العلاقات العربية والدولية	71
- مجال العلاقات العربية والدولية	72
- مجال التعاون الفني	78
رابعا: محور الإعلام والتوثيق والمعلومات :	84
- مجال الإعلام والنشر	85
- مجال التوثيق والمعلومات	90
- مجال الإصدارات والدراسات والترجمة	93
خامساً : محور الاجتماعات الدستورية والنظامية	96